تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في تقليل مخاطر التدقيق بالتطبيق على محافظة نينوى

رسالة تقدمت بها

منال ناجي صالح السبعاوي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المحاسبة

بأشراف

الأستاذ المساعد

مقداد احمد يحيى الجليلي

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

إقرار المشرف

اشهد إن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة الموصل / كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اختصاص المحاسبة .

التوقيع :

المشرف:أ.م.مقداد احمد يحيى الجليلي

التاريخ : ٣ / ١٠ / ٢٠٠٦

إقرار المقوم اللغوي

اشهد بان هذه الرسالة الموسومة " **تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في تقليل مخاطر التدقيق بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية في محافظة نينوى** " تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من أخطاء لغوية وتعبيرية ، وبذلك أصبحت الرسالة مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة التعبير .

التوقيع :

الاسم : د.ابراهيم محمد محمود

التاريخ : ٢ / ١٠ / ٢٠٠٦

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا في القسم

بناءاً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ارشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.مقداد احمد يحيى الجليلي

التاريخ : ٣ / ١٠ / ٢٠٠٦

إقرار رئيس القسم

بناءاً على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي ورئيس لجنة الدراسات العليا ، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : د.احمد حميد احمد

التاريخ : ٣ / ١٠ / ٢٠٠٦

المقدمة

لقد تطور علم تدقيق الحسابات مع مرور الزمن نتيجة لتأثره بالتغيرات التي حدثت في مختلف المجالات المهنية والعلمية ، ونتيجة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية ازدادت فرص حدوث الأخطاء والتلاعبات التي تحدث في الحسابات واصبح من الصعب اكتشافها بسهولة مع ازدياد وتعقد حسابات هذه الوحدات وتنوع أنشطتها ،وصعوبة القيام بتدقيق شامل لكافة أنشطة وحسابات هذه الوحدات مما أدى إلى اعتماد المدققون على التدقيق الاختباري القائم على اختيار عينة عشوائية من المجتمع الخاضع للتدقيق وفحصها بشكل شامل باستخدام أساليب الجرد والمطابقة وغيرها من الإجراءات الروتينية ،واصبح ضعف الأنظمة المحاسبية والرقابية الموجودة في هذه الوحدات يمثل السبب الرئيس وراء حدوث مثل هذه الأخطاء، كل ذلك ادى الى ظهور مخاطر التدقيق الناتجة عن وجود أخطاء في البيانات لا يكتشفها المدقق ،لذا زادت مسؤولية المدقق تجاه مهنته وكان عليه البحث عن إجراءات تمكنه من القيام بعملية التدقيق بأقل حجم ممكن من الأخطاء وتساعده في التوصل إلى نتائج دقيقة حول عدالة ومصداقية البيانات المالية للوحدة الاقتصادية والحكم على أدائها ،وكذلك تساعده في تقدير مخاطر التدقيق وتخفيض مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء ، لذا تعد الإجراءات التحليلية والتي تقوم على تحليل العلاقات المختلفة بين البيانات عن طريق مجموعة من الإجراءات من افضل أساليب تدقيق الحسابات لما لهذه الإجراءات من طرق علمية حديثة تمكن المدقق إذا استخدمها بشكل جيد من تخفيض الأخطاء وتخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول وتحسين كفاءة العملية التدقيقية بشكل خاص والنهوض بمستوى مهنة التدقيق بشكل عام ولقد انطلقت الدراسة من مشكلة مفادها قصور الإجراءات التي يعتمد عليها المدقق في عمله عن اكتشاف معظم الأخطاء الموجودة في بيانات الوحدات الإقتصادية ، واستهدفت الدراسة معرفة مدى اعتماد المدققون على الإجراءات التحليلية في تقليل مخاطر التدقيق ولتحقيق هذا الهدف وضعت مجموعة من الفرضيات تم اختبارها إحصائياً باستخدام أسلوبي الارتباط والانحدار وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إمكانية تقليل مخاطر الاكتشاف باستخدام الإجراءات التحليلية ، وقسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإجراءات التحليلية ، بينما تضمن الفصل الثاني مخاطر التدقيق لمعرفة ماهية مخاطر التدقيق وكيفية تقدير مخاطر التدقيق وأخيراً تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية ، أما الفصل الثالث فلقد تناول الجانب التطبيقي لهذه الدراسة وهو تقويم الاجراءات التحليلية للمدقق الخارجي بهدف تقليل مخاطر التدقيق بالتطبيق على محافظة نينوى.

مشكلة البحث

يواجه المدقق في عمله العديد من الأخطاء التي يكتشف بعضها ويعجز عن اكتشاف البعض الآخر نتيجة لقصور الإجراءات التي يعتمد عليها في عمله عند تدقيقه للوحدات الاقتصادية وكذلك نتيجة لعدم كفاية الإجراءات التي اعتاد عليها المدقق والتي ينشأ عنها ظهور مخاطر التدقيق .

فرضيات البحث

تقوم الدراسة على مجموعة من الفرضيات الرئيسة والفرعية وعلى النحو الآتي :

الفرضية الرئيسة الأولى

هناك علاقات ارتباط معنوية بين متغيرات الدراسة وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية :

١. هناك علاقة ارتباط معنوية بين مراحل الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق .
٢. هناك علاقة ارتباط معنوية بين أنواع الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق .
٣. هناك علاقة ارتباط معنوية بين أساليب تخفيض مخاطر التدقيق ومراحل عملية التدقيق .
٤. هناك علاقة ارتباط معنوية بين مراحل عملية التدقيق وأنواع الإجراءات التحليلية .

الفرضية الرئيسة الثانية

هناك تأثير معنوي لاستخدام أنواع الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق وتتفرع عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية :

١. هناك تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق .
٢. هناك تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق .
٣. هناك تأثير معنوي لأساليب تخفيض مخاطر التدقيق في أنواع مخاطر التدقيق .

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في الآتي:

١. التعرف على الأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية بصورة عامة والى المستخدمة منها فعلا في ديوان الرقابة المالية.
٢. معرفة المخاطر التي يواجهها المدققون خلال عملية التدقيق وكيفية تخفيضها باستخدام الإجراءات التحليلية.
٣. تحسين النتائج التي يتم التوصل إليها والحكم على أداء الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق.

هدف البحث

يهدف البحث إلى الآتي :

١. معرفة مدى استخدام المدققون الخارجيون الأساليب والإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق والتي تمثل انتقاله في عملية التدقيق إلى ما وراء التدقيق الاختباري .
٢. محاولة تخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول ، من خلال التخطيط المسبق للأنشطة التي يحتمل تعرضها اكثر من غيرها للمخاطر وفحصها باستخدام الإجراءات التحليلية.

منهج البحث

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته سوف يتم الاعتماد على الآتي :

١. المنهج الوصفي من خلال الاستفادة من الرسائل الجامعية والكتب والدوريات والمقالات العربية والأجنبية وشبكة المعلومات الدولية.
٢. المنهج التحليلي في دراسة تطبيقية لمعرفة الأنواع المستخدمة من الإجراءات التحليلية في ديوان الرقابة المالية في محافظة نينوى والمخاطر التي تواجههم أثناء عملهم .

أساليب جمع البيانات

بغية الحصول على البيانات الأولية فلقد حققت الأساليب المستخدمة في جمع البيانات الطريق للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث باستخدام عدد من الوسائل الضرورية في جمع البيانات الخاصة بهذا الجانب من الدراسة وكما يأتي:

أولا: المقابلات الشخصية : إذ تمت المقابلات مع الأفراد عينة الدراسة بهدف توضيح بعض فقرات الاستبانة عند الحاجة من اجل الحصول على إجابات صحيحة فضلا عن بعض البيانات التي يمكن أن تخدم الدراسة .

ثانيا: أسلوب التحليل المضمون :من خلال جمع البيانات المتعلقة بعمل مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية والاطلاع المباشر على عملهم في بعض الوحدات الاقتصادية واستخدام أساليب الاستفسار والمناقشة مع مراقبي الحسابات ومن هم بدرجة رئيس هيئة رقابة مالية ورئيس أبحاث ورقيب مالي اقدم ورقيب مالي، حول الأساليب المستخدمة في عملهم والأخطاء التي يواجهونها وكذلك الاطلاع على البرنامج التدقيقي الذي يقومون بوضعه وتنفيذه لأنواع مختلفة من الوحدات الاقتصادية الخاضعة لتدقيقهم.

ثالثا: استمارة الاستبانة:وتعد من الوسائل المهمة والفعالة في تجميع البيانات الأولية ، إذ تعد من وسائل إدارة الذات عندما يترك الأمر للفرد للإجابة عن أسئلة معينة يعدها الباحث وبما يتناسب مع هدف البحث .

وقد شملت استمارة الاستبانة المحاور الآتية :

المحور الأول: استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق

المحور الثاني: أنواع مخاطر التدقيق

المحور الثالث: تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية

المحور الرابع: استخدام أساليب الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق

والجدول (١) يوضح هذه المحاور وكما يأتي:

الجدول (١)

أسئلة الاستبانة موزعة حسب المحاور

المحاور		الأسئلة
الرئيسة	الفرعية	
مراحل عملية التدقيق	مرحلة التخطيط	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧
	مرحلة التنفيذ	٨-٩-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦
	مرحلة الاستكمال	١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥
أنواع مخاطر التدقيق	المخاطر الضمنية	٢٦-٢٧-٢٨-٢٩-٣٠
	مخاطر الرقابة	٣١-٣٢
	مخاطر الاكتشاف	٣٣-٣٤-٣٥-٣٦-٣٧
تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية	تخفيض مخاطر الاكتشاف	٣٨-٣٩-٤٠-٤١
	تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية	٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٧
استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق	التحليل المالي	٤٨-٤٩-٥٠-٥١
	تحليل التعادل	٥٢
	البرمجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية	٥٣-٥٤-٥٥-٥٦
	التحليل النوعي	٥٧-٥٨
	دراسة ومقارنة العلاقات	٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣

اختبار استمارة الأستبانة

قام الباحث بإخضاع استمارة الأستبانة لعدد من الأختبارات قبل توزيعها على الأفراد المبحوثين في ديوان الرقابة المالية وبعض مكاتب التدقيق الخاصة في محافظة نينوى لغرض قياس صدق الاستبانة وثباتها وهذه الاختبارات تمثلت بالآتي :

أ. الاختبارات قبل توزيع الاستبانة :

ثبات الاستبانة :

بهدف الحصول على معلومات دقيقة وصحيحة من خلال استمارة الاستبانة تساعد في تحقيق أهداف البحث وتعد الاستبانة أداة بحث لابد أن تكون قادرة على إعطاء إجابات ثابتة نسبيا يمكن الاعتماد عليها ، ولمعرفة درجة أهمية كل فقرة ضمن إجابات الاستبانة تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج على وفق العبارات (اتفق تماما–اتفق–نوعا ما–لا اتفق–لا اتفق تماما) ذات أوزان القياس(١–٥) وبعد إعداد فقرات الاستبانة تم عرضها على خبراء مختصين ، إذ جرى تعديل عدد منها أو حذفه أو إضافته بعد الاعتماد على الرأي الغالب وبذلك تحقق الصدق الضاهري للاستبانة الذي يعد أهم الشروط الواجب توافرها فيها.

وفيما يأتي أسماء الخبراء المختصين الذين اطلعوا على استمارة الاستبانة:

١– د. قاسم محسن الحبيطي /عميد كلية الحدباء الجامعة/ الموصل

٢– د. عبد المجيد احمد خليل / كلية التربية/ قسم العلوم التربوية والنفسية/ الموصل

٣– د. عدنان سالم الاعرجي/رئيس أبحاث في ديوان الرقابة المالية

٤– د. احمد محمود االسبعاوي/ كلية علوم الرياضيات والحاسبات/ قسم الإحصاء/ الموصل

٥– د سرمد كوكب الجميل/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم علوم المالية والمصرفية/الموصل

٦– د. ناظم حسن رشيد الطائي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة/ الموصل

٧– د.صالح إبراهيم الشعباني/ كلية الحدباء الجامعة/ الموصل

٨– السيد خالد غازي التمي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة/ الموصل

٩– السيدة فيحاء عبد الخالق البكوع/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة/ الموصل

١٠– السيد وحيد محمود الرمو/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم المحاسبة/ الموصل

ولغرض التحقق من مدى صلاحية القياس تم استخدام مقياس Cronbach's Alpha وكانت قيمتها ٩٦،٣% ، وهي نسبة عالية وتشير إلى صلاحية المقياس .

ب.الاختبارات بعد توزيع الاستبانة :

– الحيادية

أعتمد البحث عند توزيع استمارة الاستبانة على مسألة جوهرية وهي عدم التدخل في إجابات أفراد عينة الدراسة والتأثير فيها من أجل الحصول على إجابات موضوعية لتحقيق الحيادية والعملية وإعطاء الفرصة لكل أفراد العينة للتعبير عن الرأي الحقيقي له وبموجب ذلك فقد منح كل فرد وقتاً كافياً للإجابة على أسئلة الاستبانة وأمتدت هذه الفترة من ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٦ إلى ١٩ / ٦ / ٢٠٠٦ رغبةً من الباحثة في الحصول على الاستمارات الموزعة كافة .

– الاتساق الداخلي

لغرض اختبار صدق محتوى الاستبانة فقد قامت الباحثة باختبار الاتساق الداخلي بين متغيرات الدراسة ، إذ تعبر قيم الارتباط عن مدى مصداقية تلك الفقرات للمتغيرات الرئيسة والفرعية ونتائج الاتساق الداخلي موضحة في الملحق (٣) .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية في استخراج النتائج:

١-النسب المئوية.

٢-التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

والوسط الحسابي هو حاصل قسمة مجموع القيم على عددها والذي يعبر عنه بالصيغة التالية :

$$\overline{X} = \frac{\sum xi}{n}$$

كما يمكن التعبير عن الانحراف المعياري والذي هو مقياس من مقاييس التشتت بالصيغة التالية :

$$S = \sqrt{\frac{\sum (X - \overline{X})^2}{n}}$$

٣-معامل الارتباط البسيط(بيرسون) الذي يستخدم في تحديد قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرين.

٤-تحليل الانحدار لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في المتغيرات المعتمدة .

ويعبر عن نموذج الانحدار بالصيغة التالية :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + \text{----------} B_n X_n$$

الدراسات والبحوث السابقة

١- دراسة (يوسف عبدة راشد الرباعي) "مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج " رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠٠٢

اهتمت هذه الدراسة بمعرفة مدى تأثير مخاطر التدقيق بأنواعها على مصداقية نتائج عملية التدقيق والى عرض مفهوم مخاطر التدقيق وأنواعها المختلفة وتقدير مخاطر التدقيق ووسائل السيطرة عليها والعوامل التي تؤثر عليها ، وتحديد إجراءات التدقيق التي يمكن القيام بها والتي تهدف إلى تعزيز وتأييد فهم تصميم بنية الرقابة الداخلية وكذلك الحصول على إثباتات عن مدى فاعلية واستمرارية تطبيق نظام الرقابة الداخلية ، بما في ذلك مدى كفاءته في منع أو اكتشاف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب وخلصت الدراسة إلى أن تقدير مخاطر التدقيق ومن ثم التمكن من السيطرة عليها سوف يمكن من تعزيز نتائج عملية التدقيق.

٢-دراسة (إيمان شاكر عبد الرضا)"الفحص التحليلي ، أهدافه ومجالاته _دراسة تطبيقية في ديوان الرقابة المالية.

رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد،٢٠٠١

هدفت الرسالة إلى مجالات استخدام الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات ، وارتكزت على معرفة اكثر أنواع الإجراءات التحليلية استخداما من قبل المدققين ، وتأثير هذه الإجراءات على نتائج عملية التدقيق وعلى مراحل عملية التدقيق ، و أثبتت الدراسة أن هناك عدم توافق بين أساليب الإجراءات التحليلية والأهداف التي يمكن تحقيقها من استخدامها ، وخلصت الدراسة إلى أن نتائج الإجراءات التحليلية تؤدي إلى تعزيز فاعلية التدقيق وكذلك تعزيز إثباتات التدقيق الأخرى ،وان استخدام هذه الإجراءات يعتمد على قوة نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية وعلى كفاءة المعلومات التحليلية المعدة بواسطة الإدارة، وان يتم إعدادها بصورة سليمة وان تتمتع بخصائص النوعية مع وجود نظام معلومات يهتم بتحديدها وجمعها وإيصالها إلى المستفيدين منها في الوقت المناسب.

٣-دراسة رشا محمد أنور حمادة " استخدام الإجراءات التحليلية لأغراض مراجعة الحسابات" ١٩٩٩

ولقد شملت هذه الدراسة البحث عن أساليب موضوعية دقيقة تضمن للمدقق سلامة النتائج التي يتم التوصل إليها وتزيد من كفاءة عملية التدقيق حول إبداء رأيه بعدالة القوائم المالية وضرورة قيام المدقق بالاعتماد على أساليب التحليل المالي ومجموعة الطرائق الإحصائية

والرياضية منذ البدء بالتخطيط لعملية التدقيق وانتهاءا بالتأكد من سلامة إجراءات التدقيق عن بيانات الحسابات الختامية والقوائم المالية وفحص البيانات الإضافية المعدة من قبل الإدارة لإبداء الرأي بعدالتها وذلك عند إتمام عملية التدقيق وخلصت الدراسة إلى أن التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية رغم أنها أساليب حديثة ومتطورة إلا أن استخدامها ما زال محدودا بين المدققين .

٤-دراسة احمد حلمي جمعة " مسوؤلية المدقق بشأن الإجراءات التحليلية عند تطبيق معايير التدقيق الدولية "٢٠٠٢

وهدفت الدراسة عرض ماهية الإجراءات التحليلية وواجبات المدقق بشأن استخدام هذه الإجراءات في مقارنة معلومات الوحدة الاقتصادية وتوضيح مدى اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية واستخدام هذه الإجراءات خلال مراحل العملية التدقيقية ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية أو عدم تطبيقها لا يتوقف علية أي مسوؤلية ولكن على المدقق الالتزام بواجباته من اجل نجاح عملية التدقيق واكتشاف الأخطاء.

٥- دراسة يوسف محمود جربوع وسالم عبد الله حلس"المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين"٢٠٠٢

وتعود أهمية هذه الدراسة في تركيزها على وجوب قيام المدقق بتحديد اتجاهات عملية التدقيق عند تصميمه لبرنامج التدقيق وذلك اعتماداً على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة ، ومعرفة ما إذا كانت سياسات الوحدة الاقتصادية سليمة أم تحتاج إلى تعديل ، وخلصت الدراسة إلى أن الكثير من المدققين يلجأون إلى استخدام أسلوب المراجعة التحليلية عندما يتطلب الأمر استخدام هذا الأسلوب وكذلك في بداية عملية التدقيق لتحديد نطاق التدقيق ومواقع المخاطرة ، والحصول على أدلة إثبات ملائمة تمكن المدقق من الحكم على أداء الوحدات الاقتصادية الخاضعة لتدقيقه.

٦- دراسة منهل مجيد العلي وياسمين أكرم الدباغ "مظاهر تطبيق الأهمية النسبية في عمل المحاسبين ومراقبي الحسابات في الوحدات الاقتصادية" ، ٢٠٠٣

وهدفت الدراسة ترشيد الممارسات المهنية لعمل المحاسبين ومراقبي الحسابات وصولاً إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأداء المهني لهذا الفئة وكذلك التأصيل العلمي لمفهوم الأهمية النسبية وتحديد أبعاده ، وأثبتت الدراسة ضرورة الاعتماد على مبدأ الأهمية النسبية وأخذه بنظر الاعتبار ولا سيما في مجال العمل الرقابي ووجوب مراعاة علاقات مخاطر التدقيق بمسألة تقديرات الأهمية النسبية وخلصت الدراسة إلى أن معرفة الحدود الأولية للأهمية النسبية يساعد مراقب الحسابات في تحدي الأهمية النسبية للأخطاء أو المخالفات أو التحريفات في القوائم المالية وضمن المستويات المقبولة ، وكذلك يساعد في تحقيق الانسجام بين الكفاءة والفاعلية في عملية الرقابة من خلال عدم التوسع في اختبارات التدقيق وتحديد الكمية اللازمة من أدلة الإثبات الواجب جمعها لإجراء عملية التدقيق توفيراً للوقت والجهد المبذولين .

الفصـل الأول
الإجراءات التحليلية في التدقيق

عند قيام المدقق بتدقيق حسابات الوحدات الاقتصادية فانه يحتاج إلى إجراءات ترسم له طريقة فحص البيانات وتدقيق الحسابات لغرض التمكن من الحكم على أداء هذه الوحدات ومعرفة مدى كفاءتها في القيام بأعمالها ، وفي الآونة الأخيرة اصبح هناك اتجاه متزايد نحو استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق نظرا لما لهذه الإجراءات من إمكانية عالية في تخفيض مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء ، وذلك لأنها إجراءات تعتمد على الأسلوب التحليلي والعرض المنطقي للنتائج عن طريق استخدام أساليب رياضية وإحصائية تزيد من جودة نتائج عملية التدقيق ، لذا سوف يتم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث تضمنت الآتي:-

المبحث الأول: طبيعة الإجراءات التحليلية

المبحث الثاني: أنواع الإجراءات التحليلية

المبحث الثالث: مراحل الإجراءات التحليلية

المبحث الأول
طبيعة الإجراءات التحليلية في التدقيق

ويتناول هذا المبحث مفهوم وأهمية الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق وكيف يمكن للمدقق أن يستخدم هذه الإجراءات في كل مراحل العملية التدقيقية وفي صياغة برنامج التدقيق ، فضلاً عن التعرف على الأهداف المرجوة من استخدام هذه الإجراءات من قبل المدقق وكذلك العوامل المؤثرة في نتائج الإجراءات التحليلية سلبا أو إيجابا والتي على المدقق مراعاتها و أخذها بنظر الاعتبار ، لذا سيتم تقسيم هذا المبحث على الموضوعات الآتية :

١-١ :ماهية الإجراءات التحليلية في التدقيق

١-٢ :أهداف الإجراءات التحليلية في التدقيق

١-٣ :العوامل المؤثرة في نتائج الإجراءات التحليلية في التدقيق

١-١ ماهية الإجراءات التحليلية في التدقيق

١ .تعريف الإجراءات التحليلية في التدقيق

تعد الإجراءات التحليلية من الأساليب المهمة في فحص واختبار البيانات المالية وتقييم أداء الوحدات الاقتصادية، إذ أنها تعد مصدرا مهما يستطيع المدققون بواسطته الحصول على مؤشرات تمكنهم من بيان مدى كفاءة هذه الوحدات الاقتصادية من خلال استخدام أساليب علمية دقيقة ومتطورة، كما أنها افضل وسائل جمع الأدلة لعملية التدقيق.

وتتم هذه العملية بالاعتماد على العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية،وتحليل النسب والاتجاهات الهامة في هذه البيانات، فضلا عن استخدام الأساليب الأخرى مثل تحليل الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الإحصائية المتقدمة ،والتي تستخدم في مختلف مراحل العملية التدقيقية .

ولقد تعددت المسميات المستخدمة في التعبير عن الإجراءات التحليلية في التدقيق ،إذ توجد هناك العديد من المصطلحات مثل الاستعراض التحليلي، التدقيق التحليلي،إجراءات التدقيق التحليلية،إجراءات الفحص التحليلي(الرباعي،٢٠٠٢، ٦٦)،وسيعتمد البحث على تسمية الإجراءات التحليلية نظرا لأنها الأكثر استخداما في أدبيات التدقيق.

كما عرفت من قبل قواعد الرقابة المالية الصادرة عن المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية (انتوساي) أنها:"تحليل النسب والاتجاهات الهامة بما في ذلك الفحص الجاري على التقلبات والعلاقات التي لا تتسق مع المعلومات الأخرى المتصلة بها ،أو التي تنحرف عن المبالغ المتوقعة".(انتوساي،١٩٩٨ ،١٢٥).

وعرفت بأنها :"الفحص الجوهري الذي يقوم به مدقق الحسابات الخارجي في عملية التدقيق ،خاصة عند عمل برنامج التدقيق ،إذ يركز المدقق على البنود التي يتوقع أن يكون بها أخطاء جوهرية ،ويطلب أدلة إثبات إضافية لاسيما عندما يكون نظام الرقابة الداخلية لا يمكن الاعتماد عليه".(حلس وجربوع،٢٠٠٢، ٢١٠).

وعرفت كذلك بأنها:"عبارة عن مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة مقارنة بين هذه البيانات ،وتحديد مدى اعتماد المدقق على الاختبارات الأساسية ،من خلال اختبارات تفاصيل العمليات أو الأرصدة أو من خلال الإجراءات التحليلية أو من خلال الجمع بينهما".(حمادة ،١٩٩٩، ٢٧)

ويرى البعض أن الإجراءات التحليلية هي:"اختبار مدى معقولية البيانات لاكتشاف أي أرصدة غير متوقعة أو غير عادية استنادا إلى معرفة المدقق بالوحدة الاقتصادية أو إلى حكمه الشخصي".(WWW.abrema.net/terms_of_use.htm1)

وهناك من عرفها بأنها:"مجموعة من الأنشطة التي تؤدى من قبل المدقق لجمع الأدلة خلال مراحل العملية التدقيقية،وهي تتضمن مقارنة القيم بواسطة النسب وتحليل الاتجاهات وأرصدة الحسابات ،لذا فهي تستند على الكميات التي سجلت في السجلات المحاسبية ،والهدف من هذه المقارنات تمييز وتحري الأسباب للعلاقات غير العادية أو غير المتوقعة بين القيم الفعلية والمتوقعة، وتزودنا الإجراءات التحليلية بالأدلة على هذه العلاقات لتحديد مناطق الخطر المحتملة". (journal /2004/p32.htmWWW.nysscpa.org/cpa)

ويتضح مما سبق أن هناك تشابهاً بين معظم التعاريفات في بعض النواحي ،والذي قد يعود لاعتماد العديد من الباحثين على ما نصت عليه المعايير الدولية للمراجعة والمنظمات المختصة بهذه المهنة ،ولان اغلب المدققون يعتمدون على الإجراءات والأساليب نفسها لتخفيض الأخطاء الجوهرية في الوحدات الخاضعة لتدقيقهم،لذا يمكن تعريف الإجراءات التحليلية بالآتي:

"مجموعة من الاختبارات التي تعتمد النسب والتحليلات ودراسة العلاقة بين العناصر والبنود الخاضعة للفحص التي يستخدمها المدقق للتغلب على مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تظهر في أرصدة وحسابات الوحدات الاقتصادية ، ولتقييم أداء هذه الوحدات والحصول على أدلة الإثبات لعملية التدقيق" .

٢.أهمية الإجراءات التحليلية في التدقيق

لقد حددت القاعدة ٢٤ من قواعد الرقابة المالية لمنظمة انتوساي أهمية الإجراءات التحليلية في أنها تتضمن مجموعة من التقنيات يتم استخدامها من قبل المدقق لدراسة العلاقات ما بين البيانات واختبار معقوليتها وكذلك تتضح أهمية الإجراءات التحليلية في توفير معلومات للمدقق حول الآتي:(انتوساي،١٩٩٨، ١٢٦)

١-فهم أنشطة الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق للقيام بتخطيط عملية التدقيق.
٢-تنفيذ الإجراءات الجوهرية لعملية التدقيق.
٣-فحص النتائج في نهاية عملية التدقيق.

وكذلك فان للإجراءات التحليلية أهمية كبيرة في مجال تخفيض مخاطر التدقيق . إذ أن تطبيقها بفاعلية يحقق العديد من الإيجابيات من نواحي عدة أهمها الآتي:(الرباعي،٢٠٠٢، ٦٨)

١-التعرف على المجالات التي ترتفع فيها مخاطر ارتكاب الأخطاء والمخالفات والمساعدة على تخصيص موارد التدقيق بصورة اكثر فاعلية ،وبذلك يمكن تخصيص وقت تدقيق أطول للمجالات ذات المخاطر العالية ووقت اقل لتلك الأقل خطورة.

٢- لفت نظر المدقق إلى الأمور غير العادية التي قد تتطلب مزيدا من الإثباتات كالتدعيم المستندي الإضافي من خلال جمع الإثباتات.

٣-تعد من الأدوات التي يمكن للمدقق بواسطتها-إذا طبقها بفاعلية -أن يضبط مخاطر التدقيق ،على أساس أن مسؤولية تخفيض مخاطر الاكتشاف تقع على عاتق المدقق، ويعتمد في ذلك - من بين أمور أخرى-على فاعلية الإجراءات التحليلية، وذلك لان التدقيق الاختباري باستخدام العينات يحتمل بقاء الأخطاء والتلاعبات ،إذ من الممكن أن تكون هناك بعض القيود أو العمليات لم تدخل ضمن العينة الخاضعة للفحص على الرغم من أهميتها النسبية وتأثيرها على نتائج النشاط والمركز المالي ،لذا يلجا المدقق إلى الإجراءات التحليلية من خلال إجراء تحليلات إضافية في التدقيق ،لتوجيه النظر إلى احتمالات وجود أخطاء ومخالفات إضافية.

وتجدر الإشارة إلى أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في رقابة أداء الوحدات الاقتصادية، من خلال مقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها من هذه الإجراءات لسنوات عديدة عند التخطيط الأولي لعملية التدقيق ووضع برنامج التدقيق بالاعتماد على أساليب الإجراءات التحليلية من نسب ومقارنات وتحليلات أخرى ، بالأداء الفعلي لهذه الوحدات في نهاية العملية التدقيقية، لاكتشاف الأخطاء الموجودة في أرصدة وحسابات هذه الوحدات والحكم على أداء هذه الوحدات .(www.eca.eu.int/audit-approach/caps-en.bdf,2000,p88)

فضلاً عن ذلك فان استخدام الإجراءات التحليلية يجعل الوحدات الخاضعة للتدقيق اكثر حذرا في التعامل مع البيانات وفي تقليل الأخطاء ،واكثر حرصا على سلامة عرض البيانات المالية ونتيجة النشاط ، وذلك تجنبا للمساءلة التي قد يتعرضون لها ، كما أن الإجراءات التحليلية تكسب المدقق خبرة في التعامل مع الوحدات الاقتصادية الخاضعة لتدقيقه بسبب استخدامه لأساليب دقيقة ومتطورة تضاف إلى أساليب التدقيق الأخرى ، وقد تكون للإجراءات التحليلية تكلفة إضافية ناتجة عن استنفاذه المزيد من الوقت والكلفة والمال في سبيل الحصول على نتائج اكثر دقة ،ولكن بإمكان المدقق أن يجعل المنافع المتأتية عن هذه الإجراءات تفوق تكلفة استخدامها ، من خلال مراعاة الأهمية النسبية في فحص البنود والعناصر، بواسطة التركيز على العناصر الأكثر أهمية في أنشطة وعمليات الوحدات الاقتصادية .

١-٢ أهداف الإجراءات التحليلية

مما لا شك فيه أن استخدام الإجراءات التحليلية من قبل المدقق يجعل من العملية التدقيقية عملية متميزة بعيدة عن الرتابة والتكرار، الذي يضعفها ويقلل من أهميتها للمدقق وللجهة الخاضعة لتدقيقه ، ويقلل من الأخطاء التي اعتادوا على وجودها في البيانات المالية لاعتقادهم بعدم إمكانية تخفيضها إما نتيجة لضعف مسلم به في الأنظمة المحاسبية والرقابية للوحدة الاقتصادية،أو في الإجراءات التي يقوم بها المدقق نفسه،لذا فان الهدف الأساسي من استخدام الإجراءات التحليلية هو تخفيض الأخطاء الموجودة في الحسابات والبيانات المالية إلى أدنى مستوى مقبول، ومن ثمّ إزالة الاعتقاد السائد بعدم إمكانية تخفيض هذه الأخطاء والاستسلام لوجودها في البيانات المالية. كما تهدف الإجراءات التحليلية إلى تحديد نقاط الخلل المتوقعة في البيانات المالية أو أرصدة الحسابات،والتركيز على العناصر الأكثر أهمية في هذه الحسابات ، والتي تكون اكثر عرضة للأخطاء.

فضلا عن ذلك فان الإجراءات التحليلية تهدف إلى مساعدة المدقق في فهم عمليات الوحدات الاقتصادية الخاضعة لتدقيقه، وتحديد المجالات التي تكمن فيها المخاطر، وكذلك في تأكيد وتعزيز نتائج التدقيق، من خلال القيام بتقويم هذه المخاطر وتخفيضها خلال مراحل العملية التدقيقية، وعندما يكتشف المدقق وجود تقلبات أو علاقات هامة أو اختلاف وانحراف في المعلومات ذات العلاقة عليه أن يتحرى عن أسباب هذه التحريفات ،ويحصل على أدلة الإثبات الكافية لذلك .(WWW.eca.eu.int/audit-approach/caps-en,pdf,2000.p87)

وكذلك فان من أهداف الإجراءات التحليلية تحليل العلاقات ما بين بيانات القوائم المالية ، وعلى المدقق أن يكون حذرا عند فحصه لعناصر القوائم المالية المعرضة لمخاطر عالية متوقعة والتي تستحق عناية خاصة،كما أن الإجراءات التحليلية يمكن أن تكشف عن الاتجاهات الهامة خلال سنوات عدة ،كتدهور التدفقات النقدية وحسابات المدينين غير المحصلة ومخزون الوحدة الاقتصادية وغيرها من الأمور الهامة للمدقق.(توماس وهنكي،١٩٨٩، ٢٦٩)

هذا إضافة إلى أنه يمكن تحديد أهداف أخرى للإجراءات التحليلية تتمثل في الآتي:(الصعيدي،٢٠٠٥، ٢٢٠-٢٢١)

١. فهم عمليات الوحدة الاقتصادية .
٢. تحديد المجالات التي تكمن فيها مخاطر التدقيق .
٣. تحديد المجالات التي تستلزم تدقيق وتفتيش إضافيين .
٤. تقييم مدى اختبار العمليات والأرصدة .
٥. تثبيت وتعزيز نتائج التدقيق .

٦. الحصول على مؤشرات إجمالية شاملة للمعلومات المالية .

ومما سبق يمكن القول أن الهدف من الإجراءات التحليلية هو مساعدة المدقق في تقليل الأخطاء الجوهرية في الحسابات وتخفيض مخاطر الاكتشاف بالدرجة الأساس والذي سيؤدي إلى تخفيض الخطر الكلي للتدقيق ، كما أنها ستؤدي إلى إحداث نقلة نوعية في عمل المدقق عند قيامه باستخدامها ، من خلال تطوير قدرته على تشخيص نقاط الضعف واكتشاف الأخطاء باعتماده على أساليب علمية دقيقة يمكن أن تعزز من نتائج عملية التدقيق .

١-٣ العوامل الرئيسة المؤثرة في نتائج الإجراءات التحليلية

إن استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق يعتمد على عوامل عدة يمكن أن تؤثر في سير عملية التدقيق إما سلبا أو إيجابا ،وعلى المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل كما عليه أن يعرف الآثار الناتجة عنها وكيف يمكنه مراعاتها لضمان نجاح العملية التدقيقية .وان من ابرز هذه العوامل آلاتي:

أولا: الأهمية النسبية (المادية)

أن مفهوم الأهمية النسبية لأغراض التدقيق يشير إلى مقدار أو طبيعة الخطأ أو التحريف في القوائم المالية منفردا أو في مجموع. وفي ضوء الظروف المحيطة، بحيث يجعل من المحتمل أن يتأثر حكم الشخص المعتدل الذي يستخدم تلك المعلومات والقوائم بسبب هذا التحريف أو الخطأ.(فرحات،١٩٩٧، ٤٢-٤٣)

ولقد عرفت الأهمية النسبية بأنها:" الوزن النسبي لحالات معينة من حذف أو تحريف في المعلومات المحاسبية والذي يمكن اعتباره على ضوء الظروف المحيطة قد تأثر في حكم الشخص العادي بشأن إمكانية الاعتماد على مثل هذه المعلومات بعد أن تعرضت للحذف أو التحريف" .(الصحن واخرون،٢٠٠٠، ١٠٠)

كما يمكن تعريفها بأنها :" الحذف أو الانحراف في المعلومات والتي من المحتمل أن تؤثر على قرار الشخص العادي الذي سيعتمد على هذه المعلومات نتيجة لهذا الحذف أو التحريف وعلى المدقق الأخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية عند التخطيط الأولي وتصميم الإجراءات التدقيقية وعند تقييم نتائج التدقيق لأجل إعطاء الرأي المناسب حول البيانات المالية".(التميمي،١٩٩٨، ٤٤)

يتطلب تدقيق الحسابات أن يحدد المدقق مفردات الفحص الهامة نسبيا ،والتي إذا حدث تحريف جوهري فيها مالم يكتشفه المدقق فانه سيخل بإمكانية اعتماد مستخدمي القوائم لمالية

على هذه القوائم وعلى تقرير المدقق ،وعندما يضع المدقق تقديرات أولية للأهمية النسبية لمفردات الفحص فإنها سوف تساعده في آلاتي:(علي وشحاتة،٢٠٠٤، ٢٣١_٢٣٢)

١-إعداد خطة وبرنامج التدقيق.

٢-تحديد معدلات الخطأ المقبولة من وجهة نظره ووفقا لحكمه الشخصي عند تخطيط عينات الفحص لأغراض أداء الاختبارات الجوهرية للتفاصيل.

٣-تخطيط وتخصيص معاونيه على مجالات ومفردات الفحص.

٤-فهم وتحديد مدى أهمية وكيفية مواجهة الوحدة للقضايا المرفوعة عليها من الغير .

ويجب ملاحظة انه توجد أربعة أسباب رئيسة تتحكم في الأهمية النسبية وهي:(جربوع،٢٠٠٢، ٩)

١-حجم البند المرغوب تدقيقه.

٢-طبيعة البند المرغوب تدقيقه.

٣-الظروف المحيطة بالبند المرغوب تدقيقه.

٤-الموازنة بين التكلفة والمنفعة.

ويعد مفهوم الأهمية النسبية أمرا" جوهريا في التقرير عن المعلومات ونشرها ، إذ تعد الأهمية النسبية نقطة فصل بالنسبة لأهمية المعلومات بدلا من كونها أحد الصفات الأساسية التي يجب أن تتصف بها المعلومات إذا كانت ستعد مفيدة لذوي العلاقة ، وإذا كانت المعلومات غير ذات أهمية فلا يجب معالجتها ابعد من ذلك (دهمش، ٢٠٠١، ٢٩)

وبالنتيجة فانه يتطلب من المدقق عند تطبيقه للإجراءات التحليلية أن يأخذ الأهمية النسبية بنظر الاعتبار عند التخطيط لعملية التدقيق للتعرف على المجالات التي تحتاج البحث والتقصي ، أما في نتائج الإجراءات التحليلية فتدخل الأهمية النسبية في تحديد المخاطر وتقديرها حتى يتم توجيه جهود المدققين إلى المجالات التي تعاني من مشكلات .(عبد الرضا، ٢٠٠١، ٧٨)

كما أن مشكلة ضبط مخاطر التدقيق لا بد أن تأخذ في الحسبان قياس الأهمية النسبية لمختلف البنود محل التدقيق وهي مسؤولية مزدوجة تقع على المدقق ، وعليه أن يجد الوسيلة التي تحقق التوازن بين المفهومين عن طريق توسيع إجراءاته واختباراته وهو أمر بيده وليس بيد أحد غيره (الصعيدي ، ٢٠٠٥ ، ٢٨٥) .

ومما سبق يتضح أن الأهمية النسبية تتمثل في تحديد قيمة البند أو العنصر والتي يجب على المدقق أخذها في نظر الاعتبار عند تطبيقه للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق ، وقد تكون هذه القيمة متمثلة بالنسبة المئوية للعنصر إلى أجمالي العناصر الأخرى ،أو في تأثيره في

العناصر الأخرى وفي عمليات الوحدة ،فكلما كانت البنود ذات أهمية نسبية عالية على المدقق أن يتوسع في إجراءاته لأهمية البند والعكس صحيح إذا كان البند ذا أهمية نسبية منخفضة.

ثانيا: كفاية أدلة التدقيق

تعد أدلة التدقيق عنصراً هام في عملية التدقيق ومن خلالها يتمكن المدقق من إبداء رأيه حول صحة ودقة البيانات المالية ونتائج أعمال الوحدات الاقتصادية ،وهي توفر للمدقق تأكيداً حول أداء هذه الوحدات، وتعد الإجراءات التحليلية أحد وسائل جمع أدلة الإثبات من خلال الأنواع المختلفة لهذه الإجراءات التي يقوم بها المدقق عند تدقيقه الحسابات ، كما أن الأدلة التي يتم جمعها بالاعتماد على هذه الإجراءات تعد أدلة موثوقة لاستنادها على أسس علمية صحيحة. وتعد الأدلة التي يتم جمعها من خارج الوحدة الاقتصادية اكثر موثوقية من الأدلة التي يتم جمعها من داخل الوحدة الاقتصادية، وذلك إذا كان الدليل فعلا مستقلا وكاملا ، ويمكن الحصول على أدلة الإثبات من خلال الأساليب الآتية (انتوساي،١٩٩٨، ٤٦)

١-تفتيش المستندات أو السجلات.

٢-ملاحظة العمليات أو الإجراءات.

٣-الاستعلام والتثبيت.

٤-الحساب.

٥-الإجراءات التحليلية.

إن استخدام المدقق للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق يستلزم منه الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة ، وذلك لان العملية التدقيقية لا تكتمل دون الحصول على أدلة الإثبات ، ولان أدلة الإثبات تعد مقياسا لنجاح استخدام الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق.

ثالثا: الحكم الشخصي للمدقق

إن عملية التدقيق في كل مراحلها عملية تحتاج إلى الدقة والخبرة والعناية المهنية اللازمة، وتعتمد بشكل كبير إلى جانب كل الأساليب المستخدمة في قياس النتائج والتأكد من مدى صحتها على الحكم الشخصي للمدقق والذي يختلف من شخص إلى أخر اعتمادا على العديد من العوامل والمؤهلات العلمية والعملية للمدقق والخبرة والمهارة ونزعة الشك المهنية والتحليل المنطقي الذي يجب أن يمتلكه ، ويعد الحكم الشخصي للمدقق أحد العوامل المؤثرة في نتائج الإجراءات التحليلية ، إذ قد يواجه حالة معينة تستلزم منه قدرة على التحليل والاستنتاج والمناورة ، ويكون فيها الحكم الشخصي نقطة الفصل والحل الوحيد الذي يمكن اعتماده إذا عجزت بقية الأساليب عن إيجاد تأكيد معقول لهذه الحالة ، إذ قد يصل المدقق بعد اعتماده على الإجراءات التحليلية في حالة معينة إلى نتيجة تتطلب منه حكماً قاطعاً بجانب الأساليب المتبعة،

إذ يعد الحكم الشخصي من العوامل المؤثرة في النتائج التي يتوصل لها المدقق عند تطبيقه للإجراءات التحليلية وهو وسيلة لجمع الأدلة الخاصة بعملية التدقيق.

رابعا: مخاطر التدقيق

تتمثل مخاطر التدقيق في كل الأخطاء ونقاط الضعف والخلل التي يمكن أن يحدث في بيانات الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق ، والتي تؤثر بشكل كبير في الإجراءات التي يقوم بها المدقق ، إذ أن ارتفاع نسبة المخاطر المحتملة يتطلب من المدقق زيادة وتوسيع حجم الإجراءات التي يقوم بها والعكس صحيح عند انخفاض هذه النسبة ، وان تطبيق المدقق للإجراءات التحليلية يتطلب منه تقدير هذه المخاطر عند عمل البرنامج التدقيقي وأخذها بنظر الاعتبار لمحاولة تخفيضها إلى أدنى مستوى مقبول وسوف يتم تناول مخاطر التدقيق في الفصل الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني
أنواع الإجراءات التحليلية في التدقيق

تعد الإجراءات التحليلية من أهم طرق جمع الأدلة والقرائن اللازمة لإتمام عملية التدقيق ، ومن خلال الأنواع المتعددة للإجراءات التحليلية ، يتمكن المدقق من جمع هذه الأدلة والقرائن ، وذلك لتبرير رأيه الذي يتضمنه التقرير .

ولقد وردت الأنواع المستخدمة في الإجراءات التحليلية ضمن المعيار الدولي للمراجعة رقم (٥٢٠) ، إذ أشار أن الإجراءات التحليلية تتضمن آلاتي :- (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ١٩٩٨ ، ١٥٦)

١-دراسة مقارنة لمعلومات الوحدة الاقتصادية مع ، مثلا :-

أ-المعلومات المقارنة للفترات السابقة .

ب-النتائج المتوقعة ، مثل الميزانيات التقديرية أو التكهنات أو توقعات المدقق كتقدير الاندثار .

ج- المعلومات المتماثلة للجهة القطاعية أو مع مشاريع أخرى في القطاع نفسه ذات الحجوم المتقاربة .

٢- دراسة العلاقات بين :-

آ- عناصر المعلومات المالية والتي يتوقع أن تتماثل مع النموذج المتنبأ به و المبني على خبرة الوحدة الاقتصادية كالنسب المئوية لهامش الربح الإجمالي .

ب- المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة كمبالغ الرواتب مع عدد الموظفين .

٣- ومن الممكن استعمال طرق عدة لإنجاز الإجراءات أعلاه ، وهذه الطرق تمتد من المقارنات البسيطة لغاية التحليلات المعقدة ، والتي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة ، كما قد تطبق الإجراءات التحليلية في البيانات المالية الموحدة أو في بيانات المشاركات (كالشركات الفرعية أو الأقسام أو الأجزاء) أو في العناصر المنفردة في المعلومات المالية ، ويعتمد اختيار المدقق للإجراءات وطرق ومستوى التطبيق على اجتهاده المهني .

كما تضمن بيان معيار التدقيق رقم (٥٢) في المعيار الدولي رقم (٥٢٠) بشأن الإجراءات التحليلية والصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين(AICPA) على أن الدليل الذي يمكن الحصول عليه في عملية التدقيق يجب أن يتم خلال نوعين من الإجراءات ، أولهما : التدقيق التفصيلي الذي يشمل كافة العمليات والأرصدة . وثانيهما الإجراءات التحليلية للمعلومات .(جمعة، ١٩٩٩ ، ٢٦٣)

ولقد ورد في القاعدة (٢٤) من القواعد الإرشادية الأوربية بشأن الإجراءات التحليلية ، أن هذه الإجراءات تبدو في صورة ثلاث فئات رئيسة هي : تحليل الاتجاه وتحليل النسب والتحليل

التنبؤي . وان تحليل الاتجاه هو تحليل التغيرات التي تطرأ في رصيد حسابي معين ، أو في تصميم بيان مالي خلال فترات حسابية ماضية ، وانه يتضمن الأنواع الآتية : (انتوساي ، ١٩٩٨ ، ١٣٩)

١-أساليب الرسوم البيانية .

٢-مقارنات ما بين الفترة والفترة .

٣-المعدلات الموزونة .

٤-المعدلات المتحركة .

٥-تحليل السلسلة الزمنية الإحصائية .

٦-تقنيات متغيرة ومضاعفة وذلك كالتحليل الارتدادي .

أما تحليل النسب فهو أسلوب يتضمن مقارنة علاقات متصلة ما بين أرقام البيانات المالية، وان هذا التحليل مفيد ، بوجه خاص ، كلما كان من الممكن حساب النسب لعدد كافٍ من السنين ، وذلك من اجل إتاحة الفرصة للاتجاهات لان تكون مسلم بها ومقومة .

(WWW.eca.eu.int/audit-approach/caps-en,pdf,2000.p95)

وفيما يتعلق بالتحليل التنبؤي فهو إجراء تحليلي يستخدم عمليات حسابية وسلسلة من هذه العمليات ، والتي تطور تنبؤ مبلغ مستند إلى فهم معين للعلاقات المعقولة ، ومن خلال استعمال بيانات مالية أو بيانات تتعلق بالتشغيل لها صله بالموضوع . أن التحليل التنبؤي هو عادة أقوى إجراء تحليلي ، ومع ذلك فاعليته تستند إلى العناصر الآتية :-

(WWW.eca.eu.int/audit-approach/caps-en,pdf,2000.p96)

١-معقولية العلاقات الموجودة فيه .

٢-احتواؤه على متنبأت لها صلة بالموضوع .

٣-حذف المتنبأت التي لا علاقة لها بالموضوع .

٤-استخدام بيانات تشغيلية غير مالية وبيانات خارجية لها علاقة بالموضوع فضلاً عن بيانات مالية .

فضلا عن ذلك فان التحليل التنبؤي يستند بدرجة كبيرة على الحكم الشخصي للمدقق وخبرته ومهارته ، من خلال استخدام هذه الإجراءات في كل مراحل التدقيق ، وخاصة عند تخطيط عملية التدقيق .

ولغرض التعرف على الأنواع المستخدمة في الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق ، فيمكن تصنيف هذه الأنواع وفقا للمجموعات الآتية :

٢-١ المجموعة الأولى : التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه :- "ذلك الفرع من فروع المعرفة ومجال من مجالات العلوم الاجتماعية الذي يعني بدراسة القوائم المالية – دراسة تفصيلية تحليلية انتقادية – غالبا ما تكون في ضل مجموعة من البيانات الإضافية المحاسبية وغير المحاسبية بعد تبويبها التبويب الملائم واستخدام أساليب متعددة رياضية وإحصائية" . (الحسني ، ١٩٩٤ ، ٦١)

ويهدف التحليل المالي إلى تقويم الأداء أولا وأخيرا ، سواء أكان التقييم شاملاً للوحدة الاقتصادية كلها (لأنشطتها جميعاً) أم تقويم جانب معين منها ، وهو يخدم المدقق بشكل كبير باعتباره المستفيد من نتائج التحليل المالي في الحكم على أداء الوحدات الاقتصادية ، من خلال الأدوات التي يوفرها والتي تساعد في الوصول إلى مؤشرات دقيقة حول أداء هذه الوحدات.

أن أدوات التحليل المالي المتاحة متعددة ، ولا توجد أداة تحليلية معينة يمكن وصفها بأنها تصلح لجميع أغراض التحليل، ولكن يستطيع المدقق (المحلل) اختيار أداة التحليل الملائمة حسب الغرض من التحليل ، وقد يستخدم المدقق أكثر من أداة تحليلية للوصول إلى دلالات لها معنى حول موضوع التحليل .(الخلايلة ، ١٩٩٨ ، ٣٩) ويشمل التحليل المالي المقارنات التي يستخدمها المدقق للتأكد من أن العمليات المحاسبية قد تمت كما ينبغي ، ولا يقوم المدقق فقط بالاعتماد على مقارنة أرقام عناصر القوائم المالية ، ولكنه يمتد كذلك إلى تنسيب عناصر معينة إلى عناصر أخرى مترابطة معها ، حتى يمكن الكشف عن أية اتجاهات غير عادية أو أخطاء قد ارتكبت بشأنها .(عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٤٢)

وتنفذ عملية التحليل الناجحة بإتباع ما يعرف بالمنهج العلمي في التحليل والذي يبدأ بتحديد المشكلة ، ثم حصر متغيراتها أو عواملها ، ليتم بناءاً على ذلك تحديد أدوات التحليل المناسبة والتي باستخدامها سيتم التوصل من قبل القائم بالتحليل إلى نتائج تساعده في إعادة النظر في الحلول المناسبة وتطويرها . (عبد الفتاح ، ١٩٩٥ ، ١١١)

ويتعامل التحليل المالي مع مخرجات النظام المحاسبي للوحدة الاقتصادية ، ويحصل المدقق على هذه المخرجات من نوعين من المصادر الرئيسة ، هي مصادر معلومات داخلية تتسم عادة بالتفصيل ، ومصادر معلومات خارجية تكون عادة ذات طابع إجمالي ، ويتوقف مدى اعتماد أي منها حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل ، وكذلك بحسب طبيعة المؤشرات المطلوبة ، أي هل هي مؤشرات كمية أو وصفية . (الدوري وأبو زناد ، ٢٠٠٣ ، ١١-١٢) ويجب أن تتصف هذه المعلومات بمجموعة من الخصائص النوعية أي الصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في القوائم المالية مفيدة ، وتشمل الخصائص الرئيسة للمعلومات آلاتي :- (حماد ، ٢٠٠٥ ، ٧٣٧)

١-**الملائمة (وثاقة الصلة)** :- حيث يجب أن تكون المعلومات وثيقة الصلة ، لأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين ، عن طريق مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية والحاضرة

والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التقييمات الماضية ، وتتحدد وثاقة صلة المعلومات من خلال طبيعتها وجودتها من ناحية الأهمية النسبية .

٢-**المصداقية** :- ينبغي أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، والجوانب الرئيسة في المصداقية هي العرض الصادق ، الحيادية ، الحيطة والحذر ، والاكتمال .

٣-**قابليـة المقارنـة** :- ينبغي أن تقدم المعلومات بصورة مستقلة بمرور الوقت ، وان تكون منسجمة مع المعلومات ذات الصلة ومع الكيانات الأخرى من اجل تمكين المستخدمين من إجراء المقارنات.

٤-**قابلية الفهم** :- ينبغي أن يكون من السهل فهم المعلومات من قبل المستخدمين ذوي المعرفة المعقولة بالأعمال وعلم الاقتصاد والمحاسبة ، وأيضا الاستعداد للاجتهاد في دراسة المعلومات .

وتتكون عملية إنتاج معلومات مفيدة من عدد من النقاط البالغة الأهمية لضمان شمول المعلومات المقدمة ، وهذه تشمل :- (حماد ، ٢٠٠٥ ، ٧٣٧-٧٣٨)

١-التوقيت المناسب :- التأخير في تقديم المعلومات يمكن أن يحسن المصداقية ، ولكن يمكن أن ينتج عنه تراجع وثاقة الصلة في ذات الوقت ، فالتأخير في المعلومات قد يفقدها ملاءمتها .

٢-العائد مقابل التكلفة :- العوائد المستمدة من المعلومات ينبغي في العادة أن تفوق تكلفة تقديمها .

٣-الموازنة بين الخصائص النوعية :- يجب على مقدمي المعلومات تحقيق توازن مناسب بين الخصائص النوعية ، لضمان كفاية القوائم المالية لبيئتهم .

وتشمل أساليب التحليل المالي آلاتي :-

أولا :- التحليل باستخدام النسب المالية

تعد النسب المالية واحدة من اشهر أدوات تقويم أداء الوحدات ، وتسمح للمدققين (المحللين) بالحصول على وجهة نظر عن الصحة المالية للوحدة الاقتصادية ، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية ، وتكون النسب المالية مفيدة لكل من المحللين الداخليين والخارجيين للوحدة. إذ أنها تفيد في التخطيط للمستقبل وتقييم أداء المديرين واتخاذ القرارات المختلفة. (محمد وحماد ، ٢٠٠٠ ، ١٧٤)

إذ يعد تطبيق النسب المالية من أشكال الإجراءات التحليلية في التدقيق إذ أنها تستخدم في تحليل وتقويم القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ، فإذا استعملت هذه النسب المالية بالشكل الصحيح سوف يتمكن المدقق من خلال نتائجها بالحكم على أداء الوحدات الاقتصادية . (Taylor & Glezen,1997,395) وتقسم النسب المالية إلى أربع مجموعات وهي : (Laurent, 1989 , 406)

١-نسب السيولة

وهذه النسبة تستخدم لقياس قدرة الوحدة الاقتصادية على مقابلة الالتزامات في الأجل القصير ، ويمكن أن تشير إلى تغير فلسفة الإدارة بصورة غير مباشرة أو إلى تغير نشاط الوحدة الاقتصادية ، وتشمل نوعين من النسب :

أ. نسبة التداول = إجمالي الموجودات المتداولة \ إجمالي المطلوبات المتداولة

ب. نسبة السيولة السريعة = إجمالي الموجودات المتداولة – المخزون \ إجمالي المطلوبات المتداولة

٢-نسب المديونية

أن هذه النسب تستخدم لمعرفة مدى اعتماد الوحدة الاقتصادية على الديون في تمويل إجمالي موجوداتها . وهي تشمل :

أ. نسبة الديون الإجمالية إلى الموجودات = إجمالي المطلوبات \ إجمالي الموجودات

ب. نسبة الديون الإجمالية إلى حقوق الملكية = إجمالي مجموع المطلوبات \ حقوق الملكية

٣-نسب النشاط

تستخدم هذه النسبة لمعرفة كفاءة الوحدة الاقتصادية تحت التدقيق في استعمال موجوداتها ، وبمعنى آخر قياس نجاح إدارة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن ، واستخدام نسب النشاط يساعد المدقق على تحديد بعض أجزاء النشاط للعمل الذي يحتاج إلى اهتمام خاص عند تدقيقها . وهي تشمل :

أ. معدل دوران المخزون = كلفة البضاعة المباعة \ متوسط المخزون

ب. معدل دوران المدينين = صافي المبيعات الأجلة \ رصيد الحسابات المدينة

٤-نسب الربحية

وهي أداة لقياس درجة النجاح أو الفشل ، والقاعدة العامة هي أن قائمة الدخل تعد الأداة الرئيسة لقياس الربحية ، وتساعد المدقق على فهم أسباب تغيير الربحية للوحدة الاقتصادية . وهي تشمل :

أ. ربحية المبيعات = الربح \ صافي المبيعات

ب. ربحية استثمار الموجودات = صافي الربح \ مجموع الموجودات

ج. ربحية استثمار حقوق الملكية = صافي الربح \ حقوق الملكية

وعلى المدقق أن يقوم باختبار النسب التي تتلاءم وطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والتي تسهم في تقسيم أداء الوحدة في الماضي والحاضر ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها ، ودون التطرق إلى النسب التي لا تتعلق بالمشكلة المطروحة .

كما تنبع أهمية التحليل المالي باستخدام النسب من كون امتلاك هذا الأسلوب التحليلي ، للقدرة على توفير مقارنة بين متغيرين ضمن النسبة الواحدة ، وبما يشير إلى مجموعة من المسائل المهمة ، ويمكن أن يكون التحليل المالي شموليا للوحدة الاقتصادية ، إذا قام المدقق بحساب النسب بشكل دوري ومستمر لمتابعة التغيرات المالية في الوحدة الاقتصادية ، من خلال

مدة زمنية محددة ، بهدف الاستفادة منها في أداء وظيفتي التخطيط والرقابة (المعاضيدي ، ٢٠٠١ ، ٦٦) .

ثانيا :- التحليل الرأسي (العمودي)

أن هذا التحليل يعني تحليل كل قائمة مالية على حدة (قائمة تكاليف ، قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي) تحليلا رأسياً أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها ،أو إلى إجمالي مجموعة داخل القائمة للوحدة الاقتصادية عن فترة مالية واحدة ، أو تحديد نسبة كل مجموعة داخل القائمة إلى مجموع القائمة نفسها. (الحسني ، ١٩٩٤ ، ١٥٦) .

ووفق قائمة التدفقات النقدية يكون التحليل المالي رأسياً متى ما تمت المقارنة بين أرقام حدثت في الفترة المالية نفسها . (مطر ، ٢٠٠٣ ، ٢٤)

أن المؤشرات المحسوبة راسيا تساعد في توضيح التوزيع النسبي لعناصر القائمة ، وتجدر الإشارة إلى انه ليس المهم تحديد الوزن النسبي أو توضيح الأهمية النسبية فهذه من السهولة بمكان ، دائما الأهمية البالغة هي الخطوة التالية التي يقع عبؤها على المحلل (المدقق) وهي تفسير دلالة هذا الوزن المستخرج والربط بين هذه الأوزان النسبية ، واستخلاص النتائج التي تحقق أهداف التحليل المالي .(الحسني ، ١٩٩٤ ، ١٥٩) .

ثالثاً :- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات)

أن هذا التحليل يهتم بإبراز التغير الحاصل في قيمة العنصر ، إما في صورة مطلقة أو في صورة نسبة مئوية على مدار فترات زمنية قد تكون سنتين أو أكثر . وهذا النوع من التحليل المالي يأخذ في الحسبان مجموعة من القوائم المالية لعدد من السنين بعد أن نتخذ إحدى هذه السنوات سنة أساس . (الحسني ، ١٩٩٤ ، ١٧٥) .

إذ يلجأ البعض إلى تحليل الاتجاهات لتلافي سمة الجمود التي يعاني منها التحليل الرأسي ، وذلك بدراسة حركة البند أو العنصر على مدار فترات عدة للتعرف على التغير الحاصل في حركته وبذلك تتوفر للتحليل المالي سمة الديناميكية التي يسعى المحلل إليها ، والتي تمكنه من تكوين صورة دقيقة عن واقع حال الوحدة الاقتصادية وعن اتجاهاتها المستقبلية. (السبعاوي ، ٢٠٠٠ ، ٢٨)

رابعاً :- تحليل المكونات

وفيه يقوم التحليل المالي على المفاهيم المشتقة من النظرية الحديثة للمعلومات ، وذلك من خلال تنسيب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه في صورة كسر . (مطر ، ٢٠٠٣ ، ٢٥)

وهو من الأساليب الحديثة في التحليل المالي ويهدف إلى قياس المستوى الإعلامي للتقرير ، كما أنه إذا ما أحسن استغلاله يعد من أفضل أدوات التنبؤ بالمصاعب المالية للوحدات الاقتصادية ، وهو صورة مطورة من التحليل الرأسي للقوائم المالية ، ولكنه يمتاز بكونه يعبر عن المؤشرات في شكل مقاييس للمعلومات ، تقسم بموجبها اتجاهات عناصر القوائم المالية من زاويتين هما : قيمته النسبية من جانب وخاصية الإثبات على مدار الفترة الزمنية للعنصر من جانب أخر . (المعاضيدي ، ٢٠٠١ ، ٦٩)

خامساً :- قائمة التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية من وسائل الإجراءات التحليلية ومن خلالها يمكن للمدقق الاستفادة من الآتي :-(عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٤٣)

١-تقويم التغيرات التي طرأت على موجودات الوحدة الاقتصادية وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة الوحدة الاقتصادية ويسرها ومرونتها .

٢-مقارنة التدفقات النقدية لوحدات اقتصادية مختلفة .

٣-تحديد مبالغ وتوقيت التدفقات المستقبلية .

٤-مقارنة الأداء التشغيلي للوحدات المختلفة .

٥-مراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات النقدية المستقبلية .

٦-فحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي وتأثيره في الأسعار المتغيرة .

ولقد ورد في القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية، أن كشف التدفق النقدي يهدف إلى توفير معلومات حول التدفقات النقدية لمستخدمي البيانات المالية ، بقصد إيجاد أسس تساعد في تحديد وتقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد النقد ومكافئاته، ومجالات استخدامه وتوقيتاته ودرجة التأكد من تحققه في المستقبل . كما تهدف إلى توفير معلومات حول التغيرات في النقد ومكافآته وذلك من خلال إعداد كشف التدفق النقدي مبوباً حسب أنشطة الوحدة الاقتصادية .(المعايير الحسابية العراقية ، ٢٠٠٠ ، ١) وتنبع أهمية قائمة التدفقات المالية النقدية من خلال دورها في توفير معلومات ومؤشرات عن الوحدة الاقتصادية ، لا تتوفر في القوائم الأخرى مثل قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، وهي أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط الضعف والقوة في نشاط الوحدات الاقتصادية ، وتمثل أداة فعالة ،لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في الوحدات . (Seder , 2002 ,731)

٢-٢ المجموعة الثانية : التحليل النوعي

يعد التحليل النوعي من أنواع الإجراءات التحليلية والذي يفيد في تقييم الوحدات الاقتصادية من خلال مدخلين هما :- (بني خالد ، ٢٠٠٣ ، ٣٢)

١-تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية في إدارة مواردها من خلال مداخل نوعية ، تتصف بالموضوعية والشمول تظهر نقاط القوة والضعف فيها .

٢-تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرارية .

ويقوم التحليل النوعي على ركيزة أساسية هي أن الأرقام التي تظهر في البيانات المالية المنشورة ، ليست في حقيقة الأمر سوى نتاجا لسياسات إدارية تحدد كلا من نوع وطبيعة المبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد تلك البيانات ، لذا فأن الاعتماد على تلك الأرقام فقط في استخلاص المؤشرات المالية الملائمة لتقييم أداء الوحدات الاقتصادية ، وذلك بمعزل عن تقييم نوعية السياسات والمبادئ والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية ، إنما يسلب تلك الأرقام مقومات مصداقيتها ومن ثمّ يجعلها غير صالحة لاستخلاص المؤشرات التي يسعى إليها المدقق (المحلل) ،وهكذا فوفقا لمنهج التحليل النوعي ، لم يعد اهتمام المدقق محصورا فقط بالمحتوى الكمي للأرقام التي تظهرها البيانات المالية المنشورة ، وإنما يتعدى اهتمامه ذلك إلى البحث عما وراء تلك الأرقام من دلالات تتمثل في مجموعة من السمات الخاصة بكل من ربحية الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي . (مطر ، ٢٠٠١ ، ٤١١)

وفي هذا السياق تصبح عملية استخدام المؤشرات النوعية في عملية التحليل ضرورية ، ولاسيما وان الوحدات الاقتصادية تعمل في وسط عوامل بيئية خارجية وداخلية تتسم بحركة عالية ، إذ يتوقف نجاح واستمرارية عمل الوحدات الاقتصادية على قدرتها في رصد ودراسة المؤثرات الخارجية ، والاستفادة من تفاعلات هذه العوامل ودرجة تأثير كل منها . ومن ابرز نماذج التحليل النوعي الآتي :- (بني خالد ، ٢٠٠٣ ، ٣٧-٣٨)

أولاً :- بطاقة الأهداف المتوازنة (" BSC "The Balance Score Card)

يتم الحصول على المعلومات حول أداء الوحدات الاقتصادية من خلال هذه البطاقة عن طريق استخدام مجموعة مقاييس بعضها ذات صفة مالية والبعض الآخر غير مالية، لذا تعرف بطاقة الأهداف المتوازنة بأنها: نظام للمعلومات وظيفته توفير المعلومات التي تدعم الإدارة عند القيام بالتخطيط الاستراتيجي وتسهل مهمة تحديد الأهداف واختيار البدائل الممكنة لتحقيق عوامل النجاح الحاسمة للوحدة الاقتصادية ، وقد تستخدم بشكل أساسي لغرض فرض الرقابة الإدارية من خلال وضع وتحديد مجموعة من الأهداف الرئيسة وقياس مدى تنفيذها.(الفضل، ٢٠٠٤، ٢٦-٢٧)

وتبرز أهمية بطاقة الأهداف المتوازنة في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال تحليل استراتيجية ورؤيا الوحدة الاقتصادية ، وكذلك تعمل على تحقيق التوازن بين المؤشرات الخارجية وبين المؤشرات الداخلية من جهة وبين مؤشرات نتائج الماضي والمؤشرات التي تقود

الأداء المستقبلي من جهة أخرى ،وتعد بطاقة الأهداف المتوازنة من التقنيات الجديدة التي بدأت تستخدم في مجال تقويم الأداء للحكم على نجاح أو فشل الوحدات الاقتصادية من خلال التركيز على أنشطتها المهمة .(العزاوي،٢٠٠٢، ١٤) .

وتتكون بطاقة الأهداف المتوازنة من مجموعة من المقاييس التي يمكن تناولها ضمن المحاور الآتية :(جبارة ،٢٠٠٢، ٤٧)

١-المحور المالي

٢-محور الزبائن

٣-محور العمليات والأنشطة الداخلية

٤-محور التعلم والنمو

ثانياً :- تحليل الفرص والتهديدات التي تنجم عن البيئة الخارجية (SWOT) Strong Weakens Opportunities Threatenis

يعني تحليل الفرص والتهديدات التي تنجم عن البيئة الخارجية فضلا عن قدرات الوحدة الداخلية ، متمثلة بنقاط القوة والضعف ويقوم هذا التحليل على تحليل مواطن القوة وتشخيص نقاط الضعف الحالية والمتوقعة للوحدة الاقتصادية، وكذلك يهدف استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو الوحدة الاقتصادية، وتشخيص التهديدات التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية وتحديد الأهمية النسبية لها ومدى تأثيرها على قدرة الوحدة الاقتصادية.

ويقوم التحليل النوعي بالتركيز على تحليل ربحية الوحدة الاقتصادية ومركزها الحالي ، فمن حيث الربحية مثلا ، لم يعد مجرد ارتفاع الرقم الذي يظهر به صافي الربح في قائمة الدخل دليلا يقنع المدقق بأن أداء الوحدة يسير في الطريق السليم ، بل لابد من تأكيد لذلك من خلال توفر عوامل أخرى تعطي لهذا الرقم المعنى والمدلول الصحيح . وتتمثل هذه العوامل في البحث عن إجابات مقنعة لمجموعة من التساؤلات ، يتوجب على المدقق أن يقوم بالوصول إليها من خلال دراسة انتقادية يقوم بها لسلسة متتالية من البيانات التاريخية للوحدة الاقتصادية وتشمل هذه التساؤلات ما يأتي :- (مطر ، ٢٠٠٣ ، ٤١٢)

-هل لإرباح الوحدة الاقتصادية سمة الاستمرارية أم أن ارتفاعها لهذا العام كان مؤقتا أو طارئا؟

-هل يتسم الاتجاه العام لصافي الربح للوحدة الاقتصادية سمة الثبات أم انه على عكس ذلك يتقلب بالصعود أحيانا والهبوط الفجائي في أحيان أخرى ؟

-هل أن المبادئ والمفاهيم وكذلك الأساليب المحاسبية التي وظفتها إدارة الوحدة الاقتصادية في قياس الربح تتماشى مع المبادئ ، أو المعايير المحاسبية المتعارف عليها ، أم أن فيها خروجا واضحا وكبيرا عن تلك المبادئ والمعايير ؟

٢-٣ المجموعة الثالثة : تحليل التعادل

يرجع اهتمام المدقق باستخدام تحليل التعادل في الإجراءات التحليلية للوقوف على الأسباب التي أدت إلى أي انحراف أن وجد عند نقطة التعادل ، وما كان متوقعا في الدراسات الأولية للمنتج الجديد . (عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٥٢) . وتستخدم تحليلات التكاليف في تخطيط ورقابة الأداء العام للوحدات ، ويعد تحليل التعادل طريقة منظمة لفحص العلاقة بين التكلفة وحجم النشاط والربح ، ويعد من التحليلات الهامة للإدارة للحصول على المعلومات الخاصة لسلوك التكاليف والإرباح وكيفية تغيرهما مع تغير حجم النشاط ، ويمكن تحديد نقطة التعادل لمنتج أو مجموعة من المنتجات أو لقسم أو للوحدة الاقتصادية ككل . (الدوري وأبو زناد ، ٢٠٠٣ ، ١٩٩) وتحدد نقطة التعادل أما لتمثل حجم أو كمية المبيعات التي تحقق التعادل أو لتمثل قيمة المبيعات التي حققت هذا التعادل ، وتمثل نقطة التعادل مستوى النشاط الذي تكون عنده الوحدة متوازنة ، أي أن إيراداته الكلية تعادل تماما نفقاتها التشغيلية الإجمالية أو المستوى الذي تكون عنده المساهمة الحدية قبل الضريبة (صفر) . (مطر ، ٢٠٠٣ ، ١٩٥)

٢-٤ المجموعة الرابعة : الأساليب الرياضية والإحصائية والبرمجيات الجاهزة

تعددت الأساليب الرياضية والإحصائية المستخدمة كأحد الإجراءات التحليلية في التدقيق ،لما لهذه الأساليب من أهمية بالغة وفوائد عديدة ، وأصبح بإمكان المدقق أن يستخدمها في الوقت الحالي بشكل أدق وابسط من خلال توفر الحاسبات الإلكترونية والبرمجيات الجاهزة والتي تساعد في الحصول على نتائج عالية الدقة ، ومن بين هذه الأساليب استخدام نظم الذكاء الإصطناعي ونظم الخبرة واستخدام تحليل الانحدار والسلاسل الزمنية والتحليل العاملي والتمييزي وأسلوب بيز والمسار الحرج وسنتطرق إلى أهم هذه الأساليب وأكثرها استخداما كإجراءات تحليلية في عملية التدقيق وكالآتي :-

٢-٤-١ نظم الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة نظم التشغيل الفوري للبيانات ، والتي تتميز بالقدرة على تجميع البيانات وتخزينها في قاعدة معلومات أو بيانات واسترجاعها بسرعة فائقة ، ولقد صاحب ذلك التطور ظهور النظم الإلكترونية المساندة أو المدعمة للقرارات والنظم الخبيرة المبنية على المعرفة والتي انتشر استخدامها في مجال التدقيق ،وتعرف هذه النظم بأنها :- "عبارة عن تلك

النظم التي تقوم باستخلاص المعرفة والعلم وقواعد اتخاذ القرارات من الخبير البشري المتخصص في مجال معين ، وتمثيل ذلك في شكل نماذج أو برامج إلكترونية حيث تستخدم بهدف تقديم النصيحة والاستشارة لمتخذ القرار ، وقد ظهرت النظم الخبيرة المدعمة للقرار والمبنية على المعرفة نتيجةً للدراسات المتعمقة في مجال الذكاء الاصطناعي . (لطفي ، ٢٠٠٥ ، ٢٦-٤)

ويعني الخبير :- "الشخص أو الشركة التي تملك خبرة خاصة ، ومعلومات وتجربة في موضوعات معينة ومختلفة فضلاً عن المحاسبة والتدقيق ومن هذه الموضوعات ما يأتي" :- (جمعة ، ١٩٩٩ ، ٢٧٧ – ٢٧٨)

١-تقييم أنواع معينة من الموجودات فوق الأرض أو في باطن الأرض .

٢-تحديد القيمة الاكتوارية للتدقيق .

٣-قياس العمل المنجز والعمل قيد الإنجاز في عقود المقاولات .

٤-المشورة القانونية بشأن تفسير الاتفاقيات واللوائح والأنظمة .

أما في التدقيق والمحاسبة فتستهدف نظم الخبرة بوجه عام كما جاء بتقرير المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بعنوان مقدمة للذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة تحقيق الأغراض الآتية :- (لطفي ، ٢٠٠٥ ، ٢٩-٤)

١-المحافظة على الخبرة المهنية في المجالات المتخصصة المختلفة لمكاتب التدقيق ، لتوثيقها ضمن النظم الخبيرة والإضافة إليها وصقلها وفقا لتراكم الممارسات .

٢-نشر وتوزيع النظم الخبيرة داخل مكاتب التدقيق ، وهو أمر أيسر من انتقال الخبير البشري واقل تكلفة منه .

٣-تحسين إنتاجية العاملين في مكاتب التدقيق .

٤-رقابة جودة الأداء وتيسير اتساق الممارسات بين أفراد فريق التدقيق المختلفين.

٥-زيادة المقدرة على معالجة التحليلات المركبة والمعقدة .

ولقد تزايد استخدام النظم الخبيرة المعتمدة على الحاسب الإلكتروني في عمليات التدقيق ، وكلما ابتعدت طبيعة مهمة التدقيق عن النمطية وانخفضت درجة هيكليتها تظهر الحاجة إلى تدعيم ومساندة القرارات المتخذة ، وان أهم مجالات تطبيق هذه النظم في التدقيق هي ما يأتي :- (لطفي ، ٢٠٠٥ ، ٣٠-٤)

١-تختص نظم الخبرة بالمهام غير النمطية والتي لايمكن صياغة مشكلتها بوضوح في مرحلة الإدراك أو التخطيط والتي تتطلب الاعتماد بدرجة كبيرة على التقدير والحكم الشخصي للمدقق.

٢-تقدم نظم الخبرة اقتراحا بحل المشكلة موضوع الدراسة ويعد هذا الرأي بمثابة حل (ثانٍ).

٣-نظرا لاحتواء هذه النظم على الخبرة المستخلصة من خبراء التدقيق فأنها تعد من أفضل وسائل تدريب العاملين في مكاتب المحاسبة والتدقيق .

ويمكن القول أن نظم الخبرة تعد من افضل وسائل الإجراءات التحليلية لأنها نظم دقيقة مختصة بالمسائل المعقدة التي قد يواجهها المدقق في تحليل البيانات ومقارنة العلاقات وهي توفر اقتراحات ومعالجات لمثل هذه المسائل، وتمكن المدقق من الحصول على دليل إثبات لعملية التدقيق.

٢-٤-٢ تحليل الانحدار Regression Analysis

وهو عبارة عن تطبيق إحصائي يستخدم للتنبؤ أو لتقدير المبالغ وهو مقياس أو معيار لقياس نسبة تغير متغير تابع في معادلة إلى واحد أو أكثر من متغير مستقل . (Taylor & Glezen , 1997 , 394) ويعد تحليل الانحدار من التقنيات المتطورة ويستخدم لاشتقاق أفضل معادلة خطية تصف العلاقة بين التكاليف وبعض المتغيرات المؤثرة في التكاليف ،ويستخدم كذلك من قبل المدقق في التنبؤ بمبالغ معينة من خلال البيانات التاريخية المتوفرة ، ويقيس المعدل الذي يتغير بموجبه المتغير التابع مثل رصيد حساب معين نسبة إلى المتغير المستقل . (Basilevsky , 1986 , 159) ويستخدم تحليل الانحدار من قبل المدققين لأنه في حالة التنبؤ يكون المدقق قادرا على حساب مبالغ معينة من اصل البيانات التاريخية، ومن المعروف أن أسلوب تحليل الانحدار يمثل التقدير أو التنبؤ بقيمة أحد المتغيرات من قيم متغير آخر أو متغيرات أخرى معروفة ، كما انه من أكثر الموضوعات الأساسية لعمل إطار الإجراءات التحليلية، وبذلك يقيس درجة الاعتماد والثقة في تصنيف الاختبارات الجوهرية ، ولذا فان تحليل الانحدار يحقق الفوائد آلاتية :- (عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٥٣)

١-يخدم النظام المحاسبي في التأكد من أداء الإجراءات التحليلية فعلياً .

٢-يجعل المدقق في مواجهة اعتماد الكثير من العلاقات الطبيعية في مطابقتها لبعض عناصر النتائج المحاسبية المعتمدة .

٣-يساعد المدقق على تقويم أكثر العلاقات تعقيدا لإصدار الحكم الشخصي وبسهولة .

وان طريقة استخدام التنبؤ في الإجراءات التحليلية تختلف باختلاف مجال ومراحل الإجراءات التحليلية ، فإذا كان في مرحلة التخطيط للتدقيق قبل إجراءات اختبار التفاصيل ، فإن المقارنة تتم بين رصيد الحساب وبين الرصيد الأولي باستخدام معادلة الانحدار ، أما إذا كانت الإجراءات التحليلية تتم في مرحلة اختبارات التفاصيل أو بعد انتهائها ، فالمقارنة تتم مع نتائج التدقيق التي تؤدي إلى تعديل الرصيد وجعله صحيحا . وإذا وجد فرق جوهري بين التقدير وباستخدام معادلة الانحدار وبين رصيد الحساب عند التخطيط للتدقيق يكون مؤشرا لوجود مخاطر تدقيق إضافية ويجب مراعاتها في تخطيط برامج التدقيق .(عبد الرضا،٢٠٠١، ٥٣)

٢-٤-٣ تحليل السلاسل الزمنية Time – Series Analysis

يعتمد المدقق عند المقارنة على استخدام أسلوب السلاسل الزمنية ، ويفضل استخدام هذا الأسلوب عندما تتوافر معلومات محاسبية لمدة (٥ سنوات فأكثر) وذلك للقيام بالإجراءات الآتية :- (جمعة ، ١٩٩٩ ، ٢٦٨)

١-دراسة اتجاه المعلومات المحاسبية لتحديد التغيرات الموجبة والسالبة لأهم عناصر التقارير المالية الخاصة بالوحدة :-

ويتم ذلك باختبار سنة الأساس والتي يجب أن تكون من سنوات الاستقرار المالي والاقتصادي، ثم يتم قياس عناصر التقارير المالية في السنوات التالية لسنة الأساس ، وذلك بالنسبة للعناصر الجوهرية أو العناصر التي تخضع لنظام رقابة داخلية غير سليم وغير فعال ومن هذه العناصر تكلفة البضاعة المباعة ، تكلفة بضاعة آخر المدة ، أيراد المبيعات ، صافي الربح وتكلفة رأس المال وغيرها .

٢-مقارنة حجم المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية :-

والذي بمقتضاه يجب أن ينسب كل عنصر من عناصر مجموعات التقارير المالية إلى إجمالي هذه المجموعات ، وبقيام المدقق بهذه المقارنة لأكثر من سنة مالية ، يستطيع أن يحدد أي تغيرات موجبة أو سالبة في عناصر التقارير المالية ، ومن ثمّ تحديد درجة الأهمية النسبية لكل منها عند التدقيق .

٣-مقارنة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير مع وحدات أخرى مماثلة :-

للحكم على مصداقية التقارير المالية يجب على المدقق أن يستعين بالإجراءات التحليلية وذلك باستخدام السلاسل الزمنية ، إذ أنها تعبر عن دراسة تاريخية للتقارير المالية .

أن مقدرات هذه الطرائق قد تكون كفوءة ومتسقة و مناسبة لاستخدامها في التحليل الإحصائي للبيانات ، وان هذه الطرائق قد تكون حساسة لأي تغير في توزيع الخطأ المفترض وهو الناتج من الاختلاف في نسق البيانات حتى وان كان صغيرا، وان هذا التغير عادة ما يكون بسبب وجود القيم الشاذة في البيانات ، والتي تظهر في الأخطاء مما يؤثر تأثير مباشرا في التوزيع المفترض لهذه الأخطاء . (الناصر وصفواي ، ٢٠٠٥ ، ٢-٣) أن من أولى الخطوات التي تتبع لوصف وتحليل السلسلة الزمنية هي رسمها بما يعرف بالرسم الزمني ، إذ يمكن من خلال الرسم والإطلاع على طبيعة التذبذب فيها وملاحظة فيما إذا كانت تتضمن اتجاها عاما أم لا . (الخياط وزكي ، ٢٠٠٥ ، ٧١)

أن في ظل كل مميزات السلاسل الزمنية فانه ولا شك يمكن استخدامها كأسلوب إحصائي – من بين أساليب أخرى – في اختبار البيانات وكأحد الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق ، من خلال معرفة البيانات عبر عدد من السنوات واتجاه هذا التذبذب . وهي حساسة في

معرفة أي تغيرات أو أخطاء في البيانات وكذلك في اكتشاف القيم الشاذة والاختلاف في البيانات عن طريق اتجاه السلسلة الزمنية .

المبحث الثالث
الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق

تستخدم الإجراءات التحليلية خلال مراحل العملية التدقيقية، ابتداءآ من استخدامها في تخطيط عملية التدقيق وتصميم برنامج التدقيق وذلك لضمان حسن سير العمل التدقيقي ، ثم استخدامها كإجراءات جوهرية في صلب عملية التدقيق وإثناء القيام الفعلي بهذه العملية ، وأخيرا عند استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المدقق ، ويحقق استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المراحل مزيدا من الدقة والموضوعية لعملية التدقيق ويتم ذلك باستخدام أساليب الإجراءات التحليلية والتي تم تناولها في المبحث السابق ، والتي تمثل الأساس الذي يستند عليه المدقق عند

تطبيقه هذه الإجراءات . لذا سيتم في هذا المبحث التطرق إلى هذه المراحل من خلال تقسيم المبحث إلى المحاور آلاتية :-

٣-١ : الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق.
٣-٢ : الإجراءات التحليلية في مرحلة تنفيذ عملية التدقيق .
٣-٣ : الإجراءات التحليلية في مرحلة استكمال عملية التدقيق.

٣-١ الإجراءات التحليلية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق :

يتعين على المدقق أن يعد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق ، من حيث توزيع الوقت المتاح لعملية التدقيق على الاختبارات المطلوبة ، وكذلك تخصيص المورد البشري المتوافر (المساعدون) للقيام بالأعمال المختلفة ، مع ضرورة تحقيق الإشراف المناسب على هؤلاء المساعدين للتأكد من تنفيذ الخطة الموضوعة بطريق كاملة ، وفقا لمستوى الأداء المتفق عليه ، ويطلق مزاولي المهنة على هذه الخطة لفظ (برنامج التدقيق).

فبرنامج التدقيق خطة مكتوبة لتنفيذ إجراءات التدقيق ، ويتضمن عادة الدفاتر والسجلات الواجب فحصها ، والوقت المحدد لذلك ، مع مراعاة أن يتصف هذا البرنامج بالمرونة وان يكون واضحا ، وان الهدف الأساسي من التدقيق هو القيام بفحص سليم وليس مجرد استكمال برنامج

التـدقيق وتنفيـذه بالكامـل .(الصـبان و هـلال ، ٢٠٠٠ ، ٨٦) وتتسـم الغالبيـة العظمـى مـن الإجـراءات المتعلقـة بالتوجيـه فـي بدايـة عمليـة التـدقيق ، فـي حـين أن الغالبيـة مـن الإجـراءات المختصـة بتدقيق أعمـال المسـاعدين تـتم فـي نـهايـة عمليـة التـدقيق ، ومـع هـذا يجـب أن يتـذكر المـدقق أن هنـاك حاجـة لتوجيـه المسـاعدين وتـدقيق عملهـم فـي جميـع مراحـل عمليـة التـدقيق ، ويجب أن يتم الإشراف على تقدم عملية التدقيق في جميع المراحل كما يجب مقارنـة التقدم الذي يـتم إحـرازه مـع خطـة التـدقيق. (www.socpa.org.sa/Au/auos/1index.p1.htm.)وتـتم عملية تخطيط التدقيق بتنفيذ سلسلة من الخطوات التي تنطوي عليها هذه المرحلة كما موضح في الشـكل رقـم(١) :

(Taylor & Glezen , 1997 , 209)

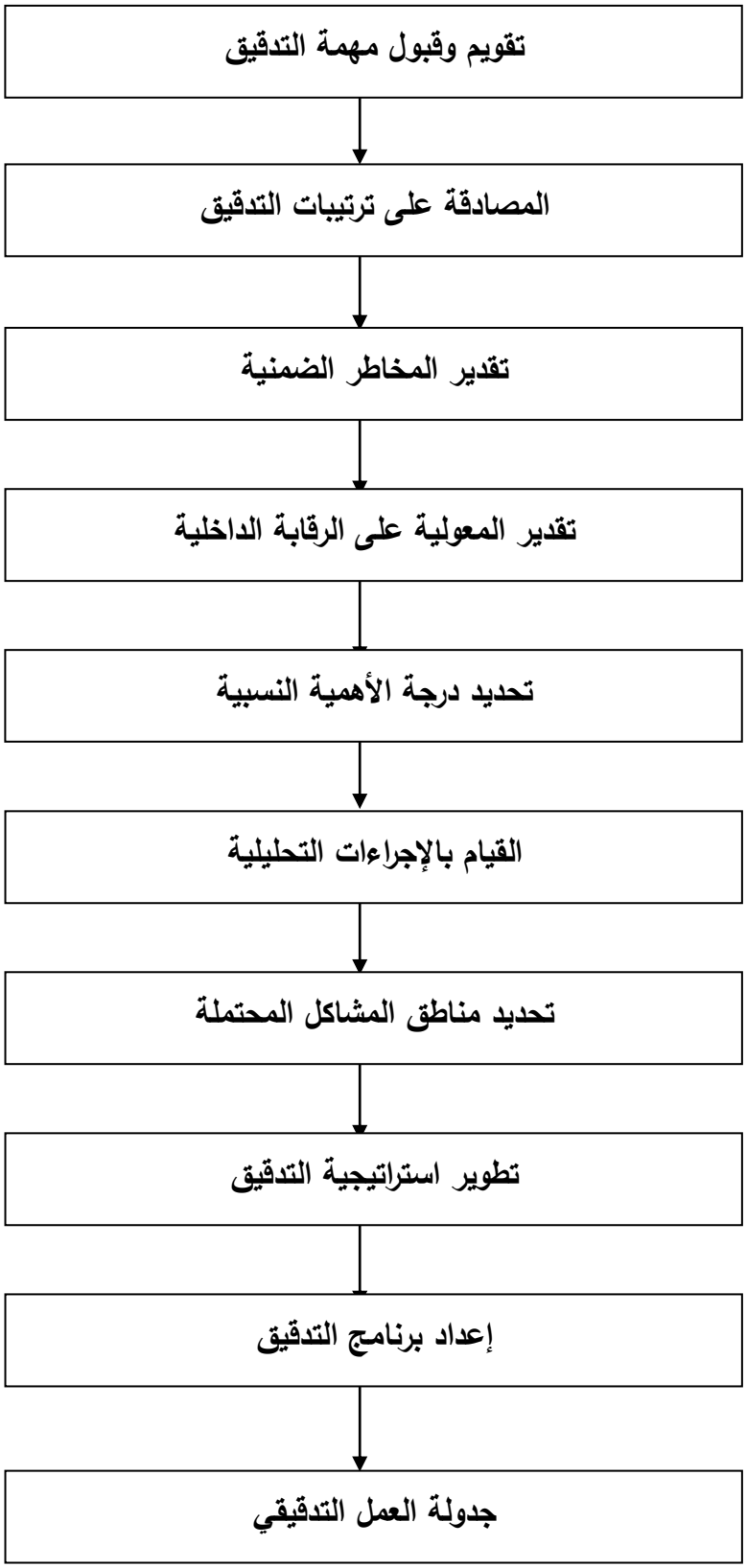

الشكل (١) خطوات عملية تخطيط التدقيق

المصدر (Taylor,Donald H. & Glezen ,c. william,Auditing An Assertion Aproach, seventh Edition, john willey& Sons ,canada, 1997,p209)

وتعد الإجراءات التحليلية من الأمور التي تساعد المدقق على معرفة الانحرافات أو التقلبات المادية التي ربما تعتبر مؤشر عن وجود أمور يجب الانتباه لها في المراحل التالية لعملية التخطيط . (التميمي ، ٢٠٠٦ ، ٤٣-٤٤) وعندما يخطط المدقق لتنفيذ إجراءاته ينبغي مراعاة الأمور التي من خلالها يرتكب الخطأ في المعلومات المالية بصورة ذات أهمية نسبية، كما يجب أن يكون تقديره المبدئي للأهمية النسبية مرتبطا بأرصدة حسابات محددة ومجموعة من المعاملات ، وهذا كله يساعده على تحديد العناصر التي يجب فحصها، وتقدير مدى حاجته لاستخدام عينات التدقيق أو أساليب الإجراءات التحليلية. (الحسني وأمين ، ١٩٩٧ ، ٤٧٣) كما تتضمن الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط أيضا تحليلا أوليا للبيانات المالية المتاحة، وذلك من اجل مساعدة المدقق لاتخاذ قرار فيما إذا كان بالإمكان استخدام الإجراءات التحليلية لتوفير دليل الإثبات المطلوب وبالتكلفة المعقولة . ويهتم المدقق عادة بالمعلومات الواردة من مصادر مختلفة ، سواء كانت من داخل الوحدة الخاضعة للتدقيق أو خارجها ، وذلك عند الأخذ بالإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط . (انتوساي ، ١٩٩٨ ، ٩٦)

وتستخدم الإجراءات التحليلية إثناء مرحلة تخطيط التدقيق ، للتعرف على المجالات التي تحتاج مزيدا من التقصي ، وكذلك في تقدير مخاطر التدقيق ، بهدف توجيه جهود التدقيق إلى المجالات التي يحتمل أن تعاني من مشكلات . فضلا عن أن استخدام هذه الإجراءات سوف يؤدي إلى تخفيض جهود التدقيق ، والتعرف على الوحدات الاقتصادية التي سيتم تدقيقها خلال السنة . وبالإمكان استخدام هذه الإجراءات أيضا لتركيز جهود التدقيق على متابعة الأداء بشكل عام في الوحدات الاقتصادية (مركز البحوث المالية والمصرفية ، ١٩٩٨ ، ٤٢) ولكي يتم تخطيط عملية التدقيق تخطيطا كافيا على المدقق القيام بالآتي :- (جربوع ، ١٩٩٨ ، ٢٠-٢١)

١-الاتصال بالمدقق السابق .

٢-جمع معلومات عن الوحدة وفهم طبيعة عملها والصناعة التي تنتمي إليها .

٣-الحصول على معلومات عن النظام المحاسبي والسياسات والإجراءات المحاسبية .

٤-إجراء تقويم مبدئي لأنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية التي ينوي المدقق الاعتماد عليها. ٥- إجراء تقديرات مبدئية لمستويات الأهمية النسبية لإغراض عملية التدقيق .

٦-معرفة الظروف التي قد تحتاج إلى زيادة أو تعديل في إجراءات التدقيق كما في حالة وجود أخطاء جوهرية أو غش .

٧-فهم لطبيعة التقارير المتوقع تقديمها .

ولقد اهتمت معايير المراجعة الدولية بتنظيم متطلبات تخطيط أعمال التدقيق ، ومن أهم هذه المعايير ما يأتي :- (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ١٦٤)

١-المعيار رقم (٢٤٠) الخاص بالأخطاء والغش .
٢-المعيار رقم (٢٥٠) الخاص بأثر القوانين واللوائح على تدقيق القوائم المالية .
٣-المعيار رقم (٣٠٠) الخاص بتخطيط أعمال التدقيق .
٤-المعيار رقم (٣١٠) الخاص بمعرفة أعمال الزبون .
٥-المعيار رقم (٣٢٠) الخاص بالأهمية النسبية .
٦-المعيار رقم (٤٠٠) الخاص بخطر التدقيق والرقابة الداخلية .

ويجد المتتبع لهذه المجموعة من المعايير بصفة عامة أن معايير المراجعة الدولية قد وضعت إطارا متكامل لعملية تخطيط أعمال التدقيق ، ويمكن إيجاز أهم ملامح هذا الإطار المتكامل لعملية تخطيط أعمال التدقيق فيما يأتي :- (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ١٦٥)

١-أن تخطيط أعمال التدقيق يجب أن يتم في ضوء مفهومي الأهمية النسبية وخطر التدقيق .

٢-أن المدقق مطالب بفهم طبيعة ونشاط الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق قبل وضع الخطة العامة لتدقيقها .

٣-أن الخطة العامة للتدقيق يتم تحويلها إلى خطة تفصيلية .

٤-أن الخطة التفصيلية يتم تحويلها إلى برنامج التدقيق .

٥-أن مدى وتوقيت وطبيعة الاختبارات والإجراءات الأساسية للتدقيق هي قرارات يتخذها المدقق ويضمنها برنامج التدقيق ، بناءا على ما توصل إليه من تقييم للرقابة الداخلية .

ويمكن للمدقق أن يطبق الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط وذلك من اجل تحقيق آلاتي :- (انتوساي،١٩٩٨، ١٢٨-١٢٩)

١-تثبيت وتحسين فهمه لأنشطة الهيئة الخاضعة لتدقيقه .

٢-تحديد الجوانب ذات الخطر المحتمل بالنسبة لأعمال التدقيق .

٣-تحديد الصفقات الهامة غير العادية وغير الرتيبة و/أو أرصدة الحسابات .

٤-المساعدة في تخطيط طبيعة الإجراءات الجوهرية وتوقيتها ومداها بما في ذلك الإجراءات التحليلية .

إذ تساعد الإجراءات التحليلية في تحديد درجة مخاطر التدقيق بالنسبة للمجالات المختلفة ، ومن ثمّ المساعدة في تحديد كمية الاختبارات . (الصعيدي ، ٢٠٠٥ ، ٢٢١) ويعد تنفيذ الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط ، جزءا هاما من أداء التدقيق على نحو كفء وفعال ، وبدلا من إعادة توضيح أهمية الإجراءات التحليلية خلال مرحلة التخطيط ، سيتم في الجدول التالي تقديم مثالا للإجراءات التحليلية ، التي يتم تنفيذها في هذه المرحلة وكل غرض من أغراض الإجراءات التحليلية . (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٢٩٧)

الجدول (٢)

أمثلة للإجراءات التحليلية التي يتم تنفيذها خلال مرحلة تخطيط التدقيق

الغرض	الإجراءات التحليلية التي تم تنفيذها خلال مرحلة التخطيط
فهم نشاط الزبون والمجال الذي يعمل فيه	حساب النسب المالية الرئيسة للزبون ومقارنتها مع متوسطات النشاط الذي يعمل فيه
تقدير إمكانية الاستمرار	حساب نسب الديون إلى حق الملكية ومقارنتها مع السنوات السابقة واللاحقة والوحدات الناجحة في الصناعة
الإشارة للتحريفات المحتملة	مقارنة مصروفات الصيانة مع السنوات السابقة والبحث عن التقلبات الكبرى
تخفيض الاختبارات التفصيلية	مقارنة المصروفات المدفوعة مقدما بما يقابلها في السنوات السابقة

المصدر : (الفين ارينز وجيمس لوبك ، ٢٠٠٥ ،المراجعة مدخل متكامل،ترجمة محمد محمد الديسيطي، دار المريخ للنشر،الرياض،ص ٢٩٧)

ومما سبق يتضح انه لأجل تخطيط عملية التدقيق بكفاءة فأنه على المدقق أن يصمم برنامج تدقيق متكامل يتضمن الدراسات السابقة للنظام المحاسبي في الوحدة الاقتصادية وتفاصيل دراسة نظام الرقابة الداخلية والمعلومات التي لها أهمية مستمرة بالنسبة لعملية التدقيق .

٣-٢ الإجراءات التحليلية في مرحلة تنفيذ عملية التدقيق :-

تناولت بعض معايير المراجعة الدولية توجيه المدقق إلى كيفية التعامل مع مشاكل ممارسة عملية التدقيق الخارجية ، وكيفية أداء أعمال التدقيق بصفة عامة وفي مجالات متخصصة منها بصفة خاصة . (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ١٦٥)

وتستخدم الإجراءات التحليلية في مجال أعمال التدقيق كأدلة تدقيق لغرض تخفيض الاختبارات الأخرى ، وكما هو معروف فأن عملية التدقيق تتألف أساسا من جمع وتقويم الدليل المادي المتعلق بفقرات القوائم المالية من خلال دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية ،لذا فان الإجراءات التحليلية تحقق الأغراض التالية عند تنفيذ عملية التدقيق في مرحلة الاختبارات الجوهرية :- (عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٩٧)

١-تقدير هل أن الأرقام هي معقولة (مفهومة) في ضوء :-

أ-فهم المدقق لعمليات الوحدة الاقتصادية والبيئة التي تعمل فيها .

ب-تطور التوقعات خلال التخطيط الأولي .

ج- تقويم النظام المحاسبي .

٢- تحديد التقلبات المهمة أو حساب المعاملات التي تحتاج إلى اهتمام تدقيقي اكبر .

ويمكن أن تساهم الإجراءات التحليلية في تحقيق مجموعة من الأهداف خلال هذه المرحلة إذ انها تسهم في تخفيض تكاليف عملية التدقيق عن طريق تقليل نطاق الفحص والحصول على أدلة إضافية تدعم الثقة في سلامة الأرصدة والعمليات ومن ثمّ التقليل من نطاق عملية التدقيق وكذلك تسهم في اتمام عملية التدقيق والحكم على سلامة وصحة البيانات المالية (الصعيد ، ٢٠٠٥ ، ٢٢٢)

ولغرض توضيح إطار تنفيذ اختبارات التدقيق يمكن إيجاز أهم المعايير الدولية وإرشاداتها بهذا الخصوص فيما يلي :- (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ١٦٦ -١٦٧)

١-يتناول المعيار رقم (٤١٠٠) إرشادات للمدقق بشأن كيفية ممارسة التدقيق الخارجي في ضل بيئة استخدام الحاسبات الآلية .

٢-يشرح المعيار رقم (٥٠٠) أدلة الإثبات في التدقيق ، مع إعطاء مزيدا من التركيز على أمور عدة منها بيان متى يكون الدليل كافيا وشرح معنى ملاءمة الأدلة واستعراض أهم إجراءات جمع الأدلة بالآتي :-

أ-التفتيش .

ب-الاستفسار .

ج- العمليات الحسابية .

د- المطابقة .

هـ- الملاحظة .

و- المصادقات .

ي- الإجراءات التحليلية .

٣- يركز المعيار رقم (٥٢٠) على الإجراءات التحليلية خلال عملية التدقيق ، لاسيما طبيعة وأهداف الإجراءات التحليلية ودور الإجراءات التحليلية كأحد الإجراءات الأساسية ومتى يعتمد المدقق على الإجراءات التحليلية .

٤- يختص المعيار (٥٣٠) بالمعاينة الإحصائية في التدقيق .

٥- يركز المعيار رقم (٥٤٠) على توضيح كيف يتحقق المدقق من التقديرات المحاسبية ، ولاسيما طبيعة التقديرات المحاسبية وإجراءات التحقق من التقديرات المحاسبية .

ويجب أن يستخدم المدقق الأهمية النسبية خلال مرحلة تنفيذ خطة التدقيق في تقييم الأخطاء والغش والتلاعب الذي أمكن اكتشافه في بعض العناصر وان يعتمد في ذلك ليس فقط على الاستنتاج ، وإنما على التفسير الذي يمكن توقعه من خلال تطبيق أفضل وأدق وسائل التحليل المالي ، المتوسطات ، الاتجاهات التي تظهر علاقات تحليلية للمعلومات المتاحة (الحسني وأمين ، ١٩٩٧ ، ٤)

وعند قيام المدقق باستخدام الإجراءات التحليلية كإجراءات جوهرية ، فأنه سوف يحتاج لمراعاة عدة عوامل منها (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ١٩٩٨ ، ١٥٧)

١-الهدف من الإجراءات التحليلية ، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائجها .

٢-طبيعة الوحدة الاقتصادية ومدى إمكانية تجزئة المعلومات، فمثلا قد تكون الإجراءات التحليلية أكثر فاعلية عندما تطبق على المعلومات المالية لأقسام منفردة من النشاط . أو على البيانات المالية لأجزاء وحدة متنوعة النشاط ، بدل تطبيقها على البيانات المالية .

٣-توفر المعلومات ، إذا كانت مالية مثل الموازنات التقديرية وتكهنات ، أو غير مالية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعة .

٤-موثوقية المعلومات المتوفرة ، مثلا هل أن الموازنات التقديرية قد وضعت على أساس الأهداف التي ينبغي تحقيقها .

٥-مصادر المعلومات المتوفرة ، مثلا تكون المصادر المستقلة عن الوحدة ، أكثر اعتمادا من المصادر الداخلية .

٦-موثوقية المعلومات المتوفرة ، مثلا فيما إذا كانت الموازنات التقديرية قد أعدت بعناية كافية.

٧-قابلية المعلومات المتوفرة للمقارنة ، مثلا المعلومات العامة للجهة القطاعية قد تكون هناك حاجة لتكملتها لكي يتم مقارنتها مع معلومات الوحدة التي تقوم بإنتاج وبيع منتجات متخصصة.

٨-المعرفة الحاصل عليها من خلال التدقيقات السابقة ، مع فهم المدقق لفعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ، وأنواع المشاكل التي تطلبت معالجات محاسبية في الفترات السابقة .

وقد نجد في هذه المرحلة عناصر تحتاج إلى معالجة خاصة لأنها ذات أهمية خاصة مما يستلزم فحصها بدقة بغض النظر عن مبلغها ، ومن ثمّ على المدقق أن لا يهمل أمورا تظهر أنها غير منتظمة لمجرد أنها صغيرة المبالغ ، فقد تكون هذه الأمور مفتاحا لاكتشاف حالة اختلاس ، أو تزوير ، أو سوء استخدام لهذه الموارد . (الحسني وأمين ، ١٩٩٧ ، ٤٧٤)

فضلا عن ذلك فانه عند استخدام المدقق للإجراءات التحليلية للحصول على دليل إثبات جوهري ، فأنه يتوجب عليه أن يأخذ في حسبانه هدف عملية التدقيق ، الذي من اجله نفذت تلك

الإجراءات ، كما يجب عليه أن يحمل في ذهنه بأن الإجراءات التحليلية تكون أكثر وثوقا في بيئة رقابة داخلية قوية . (انتوساي ، ١٩٩٨ ، ١٣٢)

ولقد أشارت الفقرة (١٦) من المعيار الدولي (٥٢٠) انه يجب على المدقق أن يأخذ في اعتباره اختبارات الرقابة فوق تحضير المعلومات التي يستخدمها في تطبيق الإجراءات التحليلية ، فعندما تكون الرقابة فاعلة ، فأن المدقق تنشأ لديه ثقة اكبر في الاعتماد على المعلومات ، ومن ثمّ فأن نتائج الإجراءات التحليلية . كما أن اختبارات الرقابة على المعلومات غير المالية غالبا يمكنها ملازمة اختبارات الرقابة المحاسبية المرتبطة بها ، وعلى سبيل المثال – الرقابة على فواتير البيع تلازمها الرقابة على الوحدات المباعة المسجلة – وفي هذه الظروف فأن المدقق سوف يقوم باختبارات الرقابة على نوع المعلومات . (جمعة ، ١٩٩٩ ، ٢٦١-٢٦٢) وعند إجراء الاختبارات للحصول على دليل إثبات جوهري لعملية التدقيق ، فأنه لابد للمدقق من القيام بالإجراءات التحليلية الآتية: (www.eca.eu.int/audit/1998,p91,pdf)

أولا :- تحديد الحد الأقصى من الفرق الذي ينبثق عن الأجراء والذي يمكن للمدقق قبوله ، من خلال وضع مستوى معين للدقة أو الانضباط .

ثانيا :- فهم العلاقة ما بين رصيد الحساب والمتغيرات المستخدمة في الاختبارات .

ثالثا : تأكيد درجة الوثوق بالمعلومات المستخدمة .

رابعا : تحديد أية فروق هامة ما بين رصيد الحساب والمبلغ المتنبأ به .

خامسا : فحص أية فروق والحصول على دليل إثبات مؤيد .

سادسا : تقويم النتائج .

والآتي توضيح لهذه الخطوات :

أولا : وضع مستوى من الدقة

ويقصد بالدقة أعلى فرق بين تنبؤ المدقق والقيمة الدفترية ، والتي تبقى معقولة لأي غرض من الاختبار ، ويجب على المدقق أن يحدد الفرق المحتمل أو المقبول للإجراءات التحليلية قبل عمل التنبؤ برصيد الحساب . (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٢٤٩)

ثانيا : فهم العلاقة

أن فهم المدقق للعلاقة ما بين رصيد الحساب المتنبأ به ، والمتغيرات الأخرى هو الطريق إلى الحصول إلى إجراءات تحليلية جوهرية وفعالة ، وان هذه العلاقة بحاجة لان تفهم من حيث :- (انتوساي ، ١٩٩٨ ، ١٣٣)

١-المعقولية :- أن المدقق بحاجة لان يكون قناعة بأن العلاقة المفترضة ، هي علاقة معقولة.

٢-الصلة بالموضوع :- يمكن لمتغير معين أن يكون خاضعا لعدة عوامل مؤثرة ، لذا قد يتطلب الأمر من المدقق أن يتحقق من أن جميع هذه العوامل ، أو على الأقل الأكثر أهمية منها ، قد أنشئت وفقا للنموذج المستخدم من اجل التنبؤ .

٣-الاتساق :- أن العلاقة التي تمت ملاحظتها في الماضي ، لايمكن أن نتوقع استمرارها في المستقبل . ويجب على المدقق أن يهتم ببحث مدى إمكانية التغيرات في العلاقات عند تصميم الإجراءات التحليلية .

٤-تكرار القياس :- كلما تكرر قياس مجموعة المتغيرات أكثر ، كلما كانت المعلومات حول العلاقة ما بين تلك المتغيرات أفضل .

٥-استقلال بيانات المصدر :- أن دليل الإثبات لعملية التدقيق المستنبط من الإجراءات التحليلية ، يكون محدودا جدا فيما لو تمت المفاضلة ما بين متغيرين اثنين ثم الحصول عليهما من مصدر واحد . وأن الأجراء يكون فعالا كلما تم استخدام المعلومات الواردة من مصادر مختلفة .

ثالثا : درجة الوثوق بالمعلومات المستخدمة

قبل الاعتماد على نتائج الإجراءات التحليلية كأجراء جوهري ، يجب على المدقق أن يحصل على دليل إثبات معقول ، وذو صلة بالموضوع وذلك من اجل الوثوق بالمعلومات المستخدمة . (www.eca.eu.int/audit,1998,p93-pdf)

رابعا : تحديد الفروق الهامة

أن الفروقات ما بين المبلغ المتنبأ به ، والمبلغ المقيد تكون خطيرة إذا تجاوزت حدود الفرق المقبول (أي يكون الفرق عندئذ خارج حدود منطقة المعقول) ويمكن أن يضل الفرق دون الفرق المقبول خطيرا ، إذا تحقق أي من الظروف الآتية :- (انتوساي ،١٩٩٨ ، ١٣٥)

١-إذا كان الفرق ،من الناحية الحدية دون الفرق المقبول.

٢-إن استطاع الفرق أن يقلب الفائض إلى عجز أو العجز إلى فائض.

٣-إن استطاع الوصول إلى اعتمادات مستخدمة تفوق الاعتمادات التقديرية المتاحة.

٤-إذا كان الفرق ذا أهمية نسبية عند قياس الأداء في ضوء الهدف المطلوب.

خامسا :- فحص أية فروق والحصول على دليل إثبات مؤيد

ويتم من خلال الإجراءات التحليلية استخدام المقارنات وفحص العلاقات ، ويمكن أن تكون هذه الإجراءات هي الدليل الوحيد المطلوب في حالة الحسابات التي ليس لها أهمية نسبية ، ويمكن أن تكون الإجراءات التحليلية دليلا كافيا عند العمل على مقابلة أهداف محددة للتدقيق ، أو عند تدقيق أرصدة الحسابات الصغيرة ، وفي معظم الحالات ، وعلى الرغم من ذلك ، يجب التوصل

إلى أدلة أخرى فضلاً عن الإجراءات التحليلية ، لمقابلة متطلبات جمع الأدلة الكافية . (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٢٥٠)

وعند قيام الإجراءات التحليلية بإظهار الفروق الهامة ما بين المبالغ المتنبأ بها والمبالغ المقيدة ، فأنه يجب على المدقق أن يفحص هذه الفروق من خلال الحصول على الإيضاحات المتعلقة بها ، وان جميع إيضاحات الفروق يجب أن توثق وان تدعم بدليل إثبات مؤيد . ولا يمكننا الحصول على أي تأكيد من الإجراءات التحليلية ، إذا لم يكن من الممكن دفع الفروق بالإيضاحات المناسبة وبدليل الإثبات المؤيد . (www.eca.eu.int/audit,1998,p93-pdf)

سادسا :- تقويم النتائج

إذا كانت الفروقات لا يمكن إيضاحها بشكل كاف وموثوق به ، فعندها سوف يحتاج المدقق إلى أداء اختبار تفصيلي للعمليات ، وان يبحث عن التأكيدات والضمان الضروري لذلك ، وان أي فشل في الأجراء التحليلي سوف يدل على أن هناك خطأ ذو أهمية نسبية في رصيد الحساب أو صنف العمليات . (انتوساي ، ١٩٩٨، ١٣٧)

٣-٣ الإجراءات التحليلية في مرحلة استكمال عملية التدقيق

أن الهدف من استخدام الإجراءات التحليلية في مرحلة استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المدقق هو لمساعدة المدقق في تحديد دقة الاختبارات الجوهرية المنفذة ، والحصول على أدلة الإثبات المهمة والملاءمة . وكذلك التأكد من صحة ومشروعية الاستنتاجات التي تم الوصول إليها . إذ انه بعد الانتهاء من المراحل السابقة للإجراءات التحليلية ، يكون من الضروري تلخيص النتائج في المرحلة النهائية للتدقيق ، وتقويم هذه النتائج لغرض الحكم على أداء الوحدات الاقتصادية ومعرفة قدرة هذه الوحدات على الاستمرار والنمو .

وانه من الضروري في هذه المرحلة للمدقق أن يطلع على البيانات المالية للوحدات وان يهتم ببحث الآتي :- (www.eca.eu.int/audit-approach-,1998,94,pdf)

١-مدى ملاءمة أدلة إثبات عملية التدقيق التي تم الحصول عليها ، بخصوص البنود غير العادية أو غير المتوقعة المحددة في مرحلة التخطيط أو إثناء تنفيذ عملية التدقيق .

٢-البنود أو العلاقات غير العادية أو غير المتوقعة التي لم يتم تحديدها فيما سبق .

٣-ما إذا كانت البيانات المالية المتعلقة بالنسبة الجارية معقولة ، في ضوء معرفتهم . وذلك بالمقارنة مع النسبة السابقة .

وعند تطبيق الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية من عملية التدقيق ، فأن ذلك يتطلب من المدقق الخبرة العميقة والمعرفة بأعمال الوحدة الاقتصادية الخاضعة لتدقيقه ، وعند تنفيذ هذه الإجراءات يجب على المدقق مراعاة آلاتي :- (عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ١٠٣)

١-التركيز على مجالات التدقيق الحرجة ، أي بكلام آخر مراجعة الاتجاهات والنسب المهمة عند استخدامها في مرحلة استكمال عملية التدقيق ، فعلى المدقق أن يحدد بأن الاتجاهات وحسابات النسب سوف تعكس أي مستويات أو تعديلات تدقيقية أو إعادة تبويب .

٢-مراجعة نتائج التدقيق غير المتوقعة ، لتحديد فيما إذا كان هناك أي اهتمام في التدقيق لم يتم تحديده مسبقا ، ولم يتم الانتباه إليه خلاله .

٣-تحديد نزاهة الوحدة الاقتصادية على أساس نتائج التدقيق ، والتي تقود المدقق إلى توجيه الاهتمام للإدارة وتوجيه الأسئلة إليها .

٤-إعادة التفكير فيما إذا كانت استمرارية الوحدة الاقتصادية ملائم أم لا .

فضلا عن ذلك فان الغرض من استخدام الإجراءات التحليلية في المرحلة النهائية لعملية التدقيق هو للتعرف على الجوانب الهامة في هذه الوحدات الاقتصادية والتي تؤثر على نتائج هذه الإجراءات كالالتزامات الشرطية ومقدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد الحسابات الختامية والبنود غير العادية أو ذات الأهمية النسبية العالية كالسيولة المرتفعة أو الموجودات التي تعتمد في احتسابها على التقدير الشخصي للمدقق ،إذ أن هذه الجوانب تؤثر على نتائج الإجراءات التحليلية وتكون سببا أساسيا لحدوث الأخطاء والمخاطر التدقيقية.

فإذا استنتج المدقق أن هناك التزامات مشروطة ، يجب أن يقيم مدى معنوية الالتزام المحتمل وطبيعة الإفصاح المطلوب بالقوائم المالية . وفقا للأهمية النسبية لهذا الالتزام ، وعلى المدقق أن يهتم بأنواع معينة من الالتزامات المشروطة بشكل خاص مثل :- (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٩٥٢)

١-الدعاوى القضائية غير المحسوبة المتعلقة بانتهاك براءة الاختراع .

٢-المنازعات المتعلقة بضريبة الدخل .

٣-عمليات الترخيص بالمنتج .

٤-خصم أوراق القبض .

٥-ضمانات يتم تقديمها عن التزامات للآخرين .

٦-الرصيد غير المستخدم من خطابات الائتمان التي لا تزال سارية .

فضلاً عن ذلك يفيد استخدام الإجراءات التحليلية ، في معرفة قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستمرار ، الذي هو أحد الفروض المحاسبية المتعارف عليها، ووفقا لهذا الفرض تعد

الوحدات مستمرة ، وبناءا على ذلك تعد ميزانيتها في نهاية كل فترة مالية ، وذلك ما لم يظهر شك في عدم صحة أو ملاءمة هذا الفرض . وفي حالة ظهور أي مؤشرات تثير مثل هذا الشك ، يتوجب على مدقق حسابات الوحدة إجراء الاختبارات الكفيلة بالتحقق عن طبيعة المشكلة التي تثير هذا الشك . (مطر ، ٢٠٠٤ ، ٤٩-٥٠)

فضلا عن ذلك فأنه في حالة توافر مؤشرات تسمح بافتراض عدم الاستمرارية ، فهي حالة تنبؤية تمثل قيدا على الحالة الطبيعية لغرض الاستمرارية ، وفي هذه الحالة يجب على المدقق أن يتحفظ في تقريره حول مدى عدالة القوائم المالية ، إذ إن شروط إعداد التقرير حاليا تتطلب من المدقق ، الإفصاح في رأيه حول فرض الاستمرارية ، وتقييم ما إذا كان هناك شك جوهري في قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار ، لفترة زمنية معقولة ، فإذا خلص المدقق إلى وجود شك جوهري في هذا الصدد ، فانه يجب إضافة ملاحظة إيضاحية في تقريره لوصف هذه المشكلة المحتملة . (حنان ، ٢٠٠٣ ، ٣٤٧) لذا فانه من خلال اعتماد المدقق على نتائج الإجراءات التحليلية في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور ، وتقييم ظروف الوحدة و ظروف البيئة المحيطة بها . يتبين له منها إذا كان هناك أي مؤشرات تثير لدى المدقق شكوكا جوهرية في استمرارية الوحدة ، وأن لم توجد هذه المؤشرات لا تكون هناك حاجة لأداء إجراءات تتعلق بذلك .

ويعد وجود واحد أو أكثر من العوامل التالية سببا في وجود عدم تأكد بشأن مقدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار :- (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ١٩)

١-وجود خسائر ضخمة متكررة ، أو عجز متكرر في رأس المال العامل .

٢-عدم مقدرة الوحدة على سداد التزاماتها في المواعيد المحددة .

٣-فقدان زبون رئيس ، أو وقوع كوارث لم يتم التأمين ضدها ، أو وجود صعوبات غير عادية تتعلق بقوة العمل .

٤-وجود دعاوى قضائية أو أمور تشريعية تؤثر في مقدرة الوحدة على مزاولة العمل .

ومما لا شك فيه أن استخدام أساليب الإجراءات التحليلية سيمكن من توفير مؤشرات حول حقيقة وجود مثل هذه العوامل من عدم وجودها ، ذلك من خلال فحص بياناتها المالية وغير المالية واستخدام المقارنات عبر عدد من السنوات لمعرفة حقيقة وجود خسائر متكررة ، فضلا عن استخدام الأساليب الأخرى للإجراءات التحليلية .

كما يفيد استخدام الإجراءات التحليلية في هذه المرحلة (مرحلة استكمال عملية التدقيق) في فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ، والتي هي من العوامل التي تؤثر في استمرارية الوحدة إذا كانت في غير صالحها .

مما سبق يتضح أن قيام المدقق بفحص هذه الجوانب الهامة في الوحدات يمكنه من تجميع الأدلة بشكلها النهائي من خلال استخدامه للإجراءات التحليلية والتي تعد من الوسائل الكفوءة والفعالة في جمع الأدلة ، ومن ثم تمكنه من الحكم على أداء الوحدات الخاضعة لتدقيقه.

وقد أكد دستور المهنة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين ، على أهمية إتباع الأهمية النسبية ، ليس عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي فحسب ، بل وعند إعداد تقريره ، إذ عُدّ المدقق مقصرا إذا كان مهملا بشكل مادي خلال قيامه بالفحص و/أو فشل في توجيه النظر إلى أي انحراف عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وعده مقصرا اثناء إبداء رأيه بالقوائم المالية ، إذا اكتشف في التقرير وجود حذف في معلومات مادية واضحة له أو معروفة لديه . (الحسني وأمين ، ١٩٩٧ ، ٤٧٥)

ولقد ركزت بعض معايير المراجعة الدولية على توضيح كيف يعد المدقق تقريره عن تدقيق القوائم المالية من ناحية ، وكيف ومتى يعدل هذا التقرير من ناحية أخرى . ومن أهم متطلبات هذه المعايير بخصوص التقرير مايلي :-(الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ٦٨)

١-يركز المعيار رقم (٧٠٠) بصفة أساسية على تقرير المدقق موضحا شكل التقرير ومحتوى التقرير وبدائل التقرير .

٢-يتناول معيار التدقيق رقم (٥٧٠) كيف يتصرف المدقق نحو فرض استمرار الوحدة ، واثر ذلك على تقريره عند تدقيق الحسابات .

٣-يوضح معيار التدقيق رقم (٦٠٠) اثر اعتماد المدقق على أعمال زميل آخر على تقريره .

٤-يوضح معيار التدقيق رقم (٦٢٠) اثر اعتماد المدقق على أعمال خبير متخصص على تقريره .

٥-تتناول معايير التدقيق الأخرى (٧٢٠ ، ٧١٠ ، ٨٠٠) تقارير المدقق في حالات خاصة .

وعلى المدقق أن يسترشد بالقواعد التالية عند إعداده لتقريره ، وهي المعايير التي أوردها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين :- (عبد الله ، ٢٠٠٤ ، ١٣١-١٣٢)

١-يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المتعارف عليها . وهذا المعيار يحتم على المدقق أن يكون ملما بكل وليس بعض المبادئ المتعارف عليها فقط ، وكذلك بالطرق البديلة التي يمكن استعمالها أيضا . والمبدأ لا يشتمل النص والقاعدة فقط وإنما طريقة الاستعمال كذلك .

٢-يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت في الفترة الحالية المعمول عنها الحساب بطريقة الفترة السابقة نفسها .

٣-تعد البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تكنه هذه القوائم من معلومات ما لم يرد في التقرير ما يشير إلى خلاف ذلك .

٤-يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة ، أو اقتناعه عند ابدأ الرأي في الحالات التي يتعذر فيها ذلك ، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب أن يتضمن التقرير الأسباب التي أدت إلى ذلك .

ويوضح الشكل التالي أغراض الإجراءات التحليلية في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق ، ويتم تنفيذ الإجراءات التحليلية في مرحلة التخطيط لتحقيق كافة الأغراض المرجوة من الإجراءات التحليلية ، بينما يتم استخدام الإجراءات التحليلية في المرحلتين الأخيرتين لتحديد دليل التدقيق الملائم والتوصل إلى رأي عن مدى عدالة العرض بالقوائم المالية . (اارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٢٥٦)

الشكل (٢) مراحل (توقيت) وأغراض الإجراءات التحليلية

المصدر : (الفين ارينز وجيمس لوبك ، ٢٠٠٥ ،المراجعة ،مدخل متكامل، ترجمة محمدمحمد الديسيطي، دار المريخ للنشر ،الرياض،ص٢٥٦)

الفصـــل الثانـــي
مخاطـــر التدقيـــق

تعد مخاطر التدقيق من المعوقات التي تواجه المدققين أثناء قيامهم بمهمة تدقيق الحسابات في الوحدات الاقتصادية، لما لها من أبعاد تؤثر في سير العملية التدقيقية وفي تقرير المدقق، لذا يتطلب عند القيام بعملية التدقيق الوقوف عند مخاطر التدقيق ومحاولة إيجاد السبل التي تكفل تخفيضها إلى أدنى مستوى مقبول، إذ إن عملية تخفيض المخاطر بشكل تام وجعلها مساوية للصفر عملية مستحيلة ولا يمكن تطبيقها في الواقع العملي ولكن بإمكان المدقق البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها التحكم بهذه المخاطر وتخفيضها، لجعل عملية التدقيق والنتائج التي يتم الحصول عليها أكثر مصداقية ودقة، وسيتم تناول الإجراءات التحليلية كأسلوب لتخفيض مخاطر التدقيق ويساعد – من بين عدة وسائل – في التحكم بمخاطر التدقيق وسيتم تناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى المباحث الآتية :-

المبحث الأول:- ماهية مخاطر التدقيق.

المبحث الثاني:- تقدير مخاطر التدقيق.

المبحث الثالث:- تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية.

المبحث الأول
ماهية مخاطر التدقيق

يتطلب تخفيض مخاطر التدقيق التعرف على ماهية مخاطر التدقيق وأنواع مخاطر التدقيق، لغرض التمكن فيما بعد من التحكم بها والسيطرة عليها، لذا سيتم في هذا المبحث التعرف على مفهوم مخاطر التدقيق وأنواعها وطبيعتها من خلال الموضوعات الآتية:

١-١: مفهوم مخاطر التدقيق.
١-٢:مكونات مخاطر التدقيق.

١-١ مفهوم مخاطر التدقيق:

اشتقت كلمة مخاطرة من الكلمة الإيطالية القديمة Risicare وتعني الجرأة، وبهذا المعنى فأن المخاطرة اختيارا وليس قدراً، والأفعال التي تجرؤ على الإتيان بها والتي تتوقف على مدى حريتنا في إجراء الاختيارات هي لب وجوهر المخاطرة وتعرف المخاطرة هنا بأنها: "عدم تأكد حدث يمكن أن يكون له تأثير على تحقيق الأهداف، وتقاس المخاطرة من منظور العواقب والاحتمالات" (حماد ، ٢٠٠٥ ، ٢٥٠-٢٥١) ومن أهم الاتجاهات الحديثة في التدقيق الخارجي ما يعرف بمخاطر التدقيق ، وأثره على كفاءة المدقق في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق ، وإبداء الرأي في القوائم المالية ونطاق مسؤولية المدقق أمام مستخدمي القوائم المالية نفسها (الصحن وآخرون، ٢٠٠٠ ، ١٠٠) وينجم هذا الخطر عن فشل المدقق في التعبير عن تحفظه على البيانات المالية التي تبدو من حيث الأهمية النسبية غير منتظمة أو غير صحيحة (انتوساي ، ١٩٩٨ ، ٣٥) ولقد عرّف الدليل رقم ٤ من المعايير المحاسبية والرقابية لسنة ٢٠٠٠ مخاطر التدقيق بأنها:" قيام المدقق بإعطاء رأي غير مناسب على بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة"

كما عرّفت بأنها:" تعني فشل نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الغاية المرجوة منه والمتمثلة في اكتشاف الأخطاء والانحرافات في القوائم المالية ، فضلا عن فشل الاختبارات الأساسية للتدقيق في اكتشاف الانحرافات أو الأخطاء" (الشرع ، ٢٠٠٣ ، ٢١٣)

وعرّفت أيضا بأنها:" إخفاق المدققين في إبداء رأيهم بشكل ملائم حول عدالة ومصداقية القوائم والبيانات المالية" (Whittington & Pany,1998,174)

وهناك من يرى بأنها :"خطر عدم إبداء المدقق لرأي معدل على قوائم مالية بها تحريف جوهري أو بمعنى أخر هو الخطر الناتج عن فشل المدقق من دون قصد في تعديل رأيه على قوائم مالية بها تحريف جوهري "(علي وشحاتة، ٢٠٠٤، ٩١) .

وعرفها البعض بأنها:" قابلية رصيد أو حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري، منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات مع افتراض عدم وجود ضوابط داخلية .

(www.accaglobal.com/puplications/studentaccountent.p2)

ويحتاج المدقق إلى درجة كبيرة من التأكد بان بنود القوائم المالية تظهر بصورة عادلة وسليمة، وخاصة إذا كانت درجة المخاطر أو احتمال وجود أخطاء بهذه البنود كبير، مما يؤثر في عدالة القوائم المالية. وفي هذه الحالة يقوم المدقق بتجميع اكبر قدر ممكن من الأدلة والبراهين والتي تؤكد على عدالة وسلامة هذه البنود، وتختلف درجة المخاطرة من بند لآخر حسب أهمية البند ونوعيته (طبيعته) والرقابة الداخلية المطبقة عليه، والمخاطرة هنا تعني قبول المدقق لبند معين على انه صحيح وهو في الحقيقة عكس ذلك، كما أن نوعية أو طبيعة البند تشكل عاملا مهما في تحديد درجة المخاطرة، ومن ثم في كمية الأدلة والبراهين الواجب الحصول عليها، في البنود الأكثر سيولة – كالنقدية – تكون درجة المخاطرة بها اكبر إذا قورنت بالبنود الأقل سيولة –كالمباني– إذ يحتاج النوع الأول إلى أدلة وبراهين أكثر من النوع الثاني. (اشتيوي، ١٩٩١ ، ٧٤) وعلى المدقق أن يبذل العناية المهنية الواجبة حتى يمكن أن يحمي نفسه من التعرض للمساءلة والمسؤولية ، وهذا يتطلب منه عند التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها أن يمتلك الإلمام الكامل والمناسب لنظم الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية ، وان يقوم باختبار ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية القائم بالوحدة الاقتصادية يعمل وفقا لما هو مخطط له ، كما أن عليه القيام بالتحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة بدفاتر وسجلات الوحدة الاقتصادية وقوائمها المالية ،عن طريق ما يقوم به من فحص واختبارات للعمليات والأرصدة ، ويجب أن يحدد مستويات الأهمية النسبية سواء عند التخطيط لعملية التدقيق أو عند اختبار نظم الرقابة الداخلية ، أو عند التحقق من أرصدة الحسابات والقوائم المالية ، كما يجب أن يحدد مقدار وطبيعة الإخطار الممكن تحملها اوقبولها من عملية التدقيق عند التخطيط لها وقبل البدء فيها . (فرحات ، ١٩٩٧ ، ٤٣–٤٤) ويتطلب من المدققين أن يدركوا العوامل التي تؤدي إلى حدوث المخاطرة طوال مدة التدقيق وليس فقط في مرحلة التخطيط للمهمة ، وتتباين استجابتهم للمخاطر تبايناً شاسعا ، فمنهم من يعتقد أن برنامج التدقيق كان لمعالجة المخاطر ، ولا يتخذ أي إجراء حيالها

أي يعتمد فقط على البرنامج الموضوع ، لذا تعد المخاطرة دليلاً مفيدا على تحديد أولويات واهتمامات التدقيق وموارده المتاحة ، ونتيجة لذلك على المدقق أن يعمل باجتهاد على بقاء المخاطر مقبولة من ناحية المستخدمين بخصوص المعلومات والثقة المطلوبة في إطار هدف التدقيق ، لان هناك حالات قليلة يحتاج المدقق فيها أن يعمل تحقيقات كلية للحصول على معلومات كافية و موثوقة ، لإبداء رأيه أو عمل تقريره بما ينسجم مع هدف التدقيق ، لذا يعتقد من الضروري على المدققين أن يدركوا ويواكبوا التطورات الحاصلة في نظم المعلومات وتأثيرها في عمليات الوحدة الاقتصادية والمعالجات المحاسبية (مركز البحوث المالية والمصرفية ، ١٩٩٧ ، ٤٢-٤٣) . مما سبق يتضح أن مخاطر التدقيق تقترن بإبداء المدقق لرأي غير مناسب عن بيانات مالية محرفة أو مضللة بشكل مادي أو اعتقادهم بان القوائم والبيانات المالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في حين أنها لم تعد وفقا لذلك.

ولأجل تحديد مخاطر التدقيق ، فأن المدقق يجب أن يستخدم حكمه المهني لتقييم عوامل عدة منها:-(المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، ٢٠٠١ ، ٧٥-٧٦)

١-على مستوى البيانات المالية

أ-أمانة الإدارة.

ب-خبرة ومعرفة الإدارة، فمثلا قد تؤثر عدم خبرة الإدارة على إعداد البيانات المالية للوحدة الاقتصادية.

ج-الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة، مثل الحالات التي قد تجعل الإدارة ميالة لتقديم بيانات مالية خاطئة.

د- طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية.

هـ-العوامل المؤثرة على الصناعة(الظروف الاقتصادية والتنافسية).

٢-على مستوى رصيد الحساب ومجموعة من المعاملات

أ-حسابات البيانات المالية التي من المحتمل أن تكون قابلة للتحريف.

ب-التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى، التي قد تتطلب استخدام الخبير.

ج- قابلية الموجودات للخسارة أو الاختلاس.

د-إتمام معاملات غير اعتيادية ومعقدة في أو قرب نهاية الفترة المالية.

هـ-المعاملات التي لم تخضع للمعالجات الاعتيادية.

١-٢ مكونات مخاطر التدقيق

على المدقق الحصول على فهم عام بخصوص النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، لأجل التخطيط بصورة فعالة، وتصميم إجراءات تدقيق مناسبة لتخفيض مخاطر التدقيق للمستوى المقبول.(التميمي، ٢٠٠٦، ٥٥) ونتيجة لهذا الفهم فان المدقق ربما يصبح على إطلاع على نقاط الضعف في هذه الأنظمة، لذلك يجب على المدقق إبلاغ الإدارة عن نقاط الضعف الجوهرية والإجراءات المناسبة لها سواء في تصميم أو في عمليات النظام المحاسبي والرقابة الداخلية، مع التأكيد على أن هذه النقاط هي التي وردت إلى انتباهه، على أن يكون هذا الاتصال عن نقاط الضعف مكتوباً،كما يجب على المدقق أن يقوم باستخدام حكمه المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات للتأكيد على تخفيضها (المخاطر) إلى أدنى مستوى مقبول.(جمعة ،٢٠٠٥،١١٨)

ولقد تباينت الآراء حول مكونات مخاطر التدقيق، ولكن يلاحظ أن اغلب الهيئات المهنية والباحثون والكتاب يتفقون حول تقسيم هذه المكونات اتفاقا يرقى إلى مستوى الإجماع، بأن تقسم على ثلاثة مكونات أساسية وهي:-المخاطر الضمنية، ومخاطر الرقابة، ومخاطر الاكتشاف ، كما في الجدول الآتي

وبناءً على ما سبق سوف يتم تقسيم مكونات مخاطر التدقيق إلى ثلاثة مكونات أساسية وكالآتي

١- المخاطر الضمنية

٢-مخاطر الرقابة

٣- مخاطر الاكتشاف

١-٢-١ المخاطر الضمنية

تعد المخاطر الضمنية مقياسا لتقدير المدقق لاحتمال وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية في مجموعة من عينة للحسابات، قبل أن يتم اخذ فعالية الرقابة الداخلية في الاعتبار، ويتمثل هذا الخطر في قابلية القوائم المالية للتحريف الجوهري بافتراض عدم وجود رقابة داخلية، فإذا استنتج المدقق أن هناك احتمالاً لحدوث تحريفات، مع تجاهل الرقابة الداخلية، سيتوصل إلى رأي مؤداه أن الخطر الطبيعي (الضمني) سيكون كبيرا. (ارينز ولوبك، ٢٠٠٥، ٣٣٤)

وتتمثل المخاطر الضمنية في المخاطر الناتجة من حدوث أخطاء مادية هامة ملازمة لنشاط الوحدة الاقتصادية وبيئتها، ولطبيعة رصيد الحساب أو نوع العمليات مثل الحسابات التي تتضمن درجة عالية من التقدير الشخصي أو تلك التي يصعب احتسابها أو تلك التي تكون عرضه للتغير في طلب المستهلك أو تتأثر قيمتها بالتكنولوجيا.(فرحات ، ١٩٩٧ ، ١٠٤)

وتسمى المخاطر الضمنية كذلك بالمخاطر الطبيعية أو الجوهرية أو المخاطر الملازمة أو المخاطر الموروثة وهي ترتبط بإمكانية حدوث أخطاء مادية بافتراض عدم وجود ضوابط داخلية ذات علاقة.

وتعرف بأنها" احتمال تعرض رصيد حساب أو مجموعة عمليات لأخطاء قد تكون مادية فردية أو عند تجميعها مع أخطاء لأرصدة أو مجموعة عمليات بفرض انه لا يوجد نظام رقابة داخلية". (جمعة ، ٢٠٠٠ ، ١١٩) .

كما تعرف بأنها" مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة المعاملات للتعرف على خطأ عادي يتسبب في المغالاة بقيمة أرصدة تلك الحسابات وهذا النوع من المخاطر يرتبط بطبيعة العمل وطبيعة أرصدة الحسابات". (العلي والدباغ، ٢٠٠٣، ٢١٤). وينظر إليها كذلك علن أنها:" المخاطر الناجمة عن مخالفة أو عدم صحة ذات أهمية نسبية حدثت للوهلة الأولى". (www.eca.eu.int/audit-en,1998,24,pdf.).

ولأجل تحديد هذه المخاطر فان المدقق يجب أن يستخدم حكمه المهني من خلال تقدير درجة هذه المخاطر ومحاولة تخفيض تأثيرها عن طريق عوامل عدة على سبيل المثال: (المعايير المحاسبية الرقابية العراقية، الدليل ٠٤، ٢٠٠٠).

١- عند تدقيقه البيانات المالية التحقق من حرص الإدارة وقدرتها في إعداد البيانات المالية، والضغوط غير العادية التي تواجهها والتي تؤثر على حقيقة البيانات المالية.

٢- عند قيامه لتدقيق المعاملات يواجه إجراءات حول تسوية المعالجات القيدية للمعاملات قرب نهاية السنة وعلى وجه الخصوص المعالجات غير العادية، الأرصدة ذات الأهمية النسبية العالية كالموجودات الثابتة والأرصدة والمبالغ التي تخضع للتقدير.

ومما سبق يتضح أن المخاطر الضمنية عبارة عن: قابلية البيانات المالية للتعرض لخطأ أو حذف أو تحريف ذي أهمية نسبية بشكل يؤثر على رأي الشخص مستخدم القوائم المالية، بافتراض عدم وجود عناصر رقابة داخلية ذات علاقة، والتي تعتمد في تقديرها (البيانات المالية) على الحكم الشخصي للمدقق.

٢-٢-٢ مخاطر الرقابة

أدى تطور أهداف وأسلوب التدقيق إلى تحول عملية التدقيق من تدقيق تفصيلي كامل إلى تدقيق اختباري يعتمد على انتقاء العينات،وتتطلب عملية تدقيق الحسابات على أساس اختباري، الاعتماد على أسلوب منطقي وعلمي لسحب عينة من العمليات واختبارها وفحصها فحصا شاملا، وإذا اطمئن المدقق إلى سلامة ما تحتويه العينة من بيانات فانه يكتفي بهذه العينة وتعميم النتائج التي توصل إليها من فحصها على جميع العمليات، التي اختيرت منها هذه العينة، وتجدر الإشارة إلى أن حجم العينة وطبيعة إجراءات التدقيق وكمية الإثباتات والاختبارات وتوقيت الحصول على الإثباتات وتنفيذ الاختبارات تعتمد بدرجة أساسية على متانة الرقابة الداخلية القائمة في الوحدة الاقتصادية موضع التدقيق، ويعد تحول التدقيق من التدقيق الكامل إلى التدقيق الانتقائي أحد أهم العوامل التي أدت إلى اعتماد المدقق على الرقابة الداخلية في العمل التدقيقي.(الرباعي ، ٢٠٠٢ ، ٢١) .

وعلى المدقق في جميع عمليات التدقيق الحصول على فهم لكل مكون من مكونات هيكل الرقابة الداخلية بالدرجة التي تكفي لتخطيط عملية التدقيق وتحديد أنواع البيانات غير الصحيحة (بسبب الغش أو الأخطاء) المتوقعة، والنظر في العوامل التي تؤثر على مخاطر وجود بيانات غير صحيحة مهمة وكذلك تعميم إجراءات التحقق، إذ تتغير طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقرر المدقق القيام بها للحصول على فهم لهيكل الرقابة الداخلية بتغير حجم الوحدة الاقتصادية وحجم عملياتها وبخبرة المدقق السابقة بالوحدة الاقتصادية وبطبيعة الإجراءات المحددة محل البحث وبطبيعة توثيق الوحدة الاقتصادية لإجراءات رقابية محددة. (جمعة ، ٢٠٠٢، ٥).

وتعرف مخاطر الرقابة بأنها:-" الخطر الذي يبدو في صورة فشل مختلف أنواع الرقابة الداخلية ضمن الوحدة الاقتصادية الخاضعة للتدقيق، في منع أو تحري مخالفه أو تحريف ذي أهمية نسبية". (انتوساي، ١٩٩٨، ٣٥).

كما تعرف بأنها:-" الخطأ الذي يمكن أن يحدث في تدقيق الحسابات والذي يكون ذا أهمية نسبية بشكل منفرد أو عندما يتجمع مع أخطاء أخرى والذي لا يمكن منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب بواسطة نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية" (,sa/au/htm,p1www.isaca.org)

وتعد مخاطر الرقابة مقياسا لتقدير المدقق لاحتمال حدوث تحريفات، تزيد عن القيمة المحتملة في مجموعة فرعية من الحسابات لن يتم منعه أو اكتشافه بواسطة الرقابة الداخلية ضمن الوحدة الخاضعة للتدقيق، وينظر إلى خطر الرقابة على انه تقدير ما إذا كانت الرقابة الداخلية فاعلة في منع أو اكتشاف التحريفات، إذ انه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية أمكن تخصيص قيمة اقل لعامل الخطر الذي يخص خطر الرقابة. (أر ينز ولوبك، ٢٠٠٥، ٢٣٥).

كما تمثل مخاطر الرقابة" خطورة حدوث خطأ مادي في أرصدة الحسابات أو في مجموعة من المعاملات بصورة فردية أو جماعية دون أن تتوفر إمكانية منعه أو اكتشافه في الوقت المناسب من خلال إجراءات الرقابة الداخلية"، علما انه ستبقى هناك دوماً بعض مخاطر الرقابة بسبب القصور الذاتي في أي نظام للرقابة الداخلية. وعرفت أيضا بأنها "عدم فاعلية الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية وإخفاقها في القيام بتأسيس نظام رقابة داخلية كافية لمنع أو اكتشاف المشاكل والأخطاء في العمليات والسجلات المحاسبية"

anderson,2002,p4) (www.bus.utexes.edu.facultu/

وتجدر الإشارة إلى انه لا تخضع مخاطر الرقابة لسيطرة وتحكم المدقق لأنه ليس المنشئ لهذه المخاطر شأنها في ذلك شأن المخاطر الضمنية وإنما تكون مسؤوليته في تقدير تلك المخاطر من خلال دراسة وتقويم الرقابة الداخلية، وتحديد احتمالية فشلها في منع واكتشاف وتصحيح الأخطاء والمخالفات، وذلك لان تقدير المخاطر المرتبطة بالرقابة الداخلية – من خلال تقويم فاعليتها – يعد من العوامل التي يتم أخذها في الاعتبار عند تخطيط عملية التدقيق وإعداد برنامج التدقيق، وقد يتوصل المدقق وهو بصدد تنفيذ اختبارات الرقابة في مرحلة فهم ودراسة وتقويم الرقابة الداخلية إلى استنتاجات غير صحيحة حول مدى فاعلية الرقابة الداخلية ودرجة الاعتماد عليها، وفي هذا المجال فأن المدقق قد يواجه نوعين من مخاطر الاعتماد على الرقابة الداخلية هما:-(الرباعي، ٢٠٠٢، ٢٥-٢٦)

أولا:- مخاطر المعولية المبالغ فيها Risk of over reliance

تنتج هذه المخاطر من أن اختبارات الرقابة التي تنصبت على العينة المختارة قد تؤدي بالمدقق إلى استنتاج انه يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في حين أن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، إذ انه خلال الفحص المبدئي لنظام الرقابة الداخلية فان المدقق يجب أن يحدد الإجراءات الرقابية التي يتضمنها النظام، وفي هذه المرحلة فان الالتزام بالرقابة الداخلية يكون مفترضاً.

ثانياً- مخاطر المعولية الناقصة Risk of under - reliance

تنشأ هذه المخاطر من احتمال أن اختبارات الرقابة التي تنصبت على العينة المختارة قد تؤدي بالمدقق إلى استنتاج بأن الرقابة الداخلية لا يمكن الاعتماد عليها في حين انه يمكن الاعتماد عليها.ويقصد باختبارات الرقابة قيام المدقق بتحديد سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الملائمة لكل هدف من أهداف عملية التدقيق ثم القيام بأداء هذه السياسات والاختبارات لتحديد مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية بما يؤيد مستوى الرقابة المقدر. (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ١٩٩) .

مما سبق ينضح أن هناك ارتباط وثيق بين درجة المخاطرة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق فكلما زادت فاعلية النظام كلما قلت مخاطر الرقابة بشكل خاص ومخاطر التدقيق بشكل عام والعكس صحيح، من خلال ما يحققه نظام الرقابة في أي وحدة اقتصادية من منع أو اكتشاف الأخطاء في الوقت المناسب.

١-٢-٣ مخاطر الاكتشاف

ينظر إلى مخاطر الاكتشاف بأنها مقياس لفاعلية الإجراءات التدقيقية المطبقة فعلا من قبل المدقق ، وهي تختلف عن المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة من خلال إمكانية المدقق للتحكم بهذا النوع من المخاطر عن طريق قيامه بتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات الجوهرية التي يقوم بها لعملية التدقيق (Boynton & Kell , 1996 , 233) .وأكدت المعايير المحاسبية والرقابية العراقية ضمن الدليل رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢ أن مخاطر الاكتشاف تتمثل "بحالات عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في البيانات المالية على الرغم من إجراءات الفحص والتدقيق التي قام بها المدقق".وكلما كانت إجراءات الاختبار التي ينفذها المدقق أكثر واقعية كلما كان هناك احتمال اكبر لكشف المخالفات والأخطاء المادية في البيانات المالية التي تم تدقيقها ، ولذا ستكون مخاطر الاكتشاف ذا مستوى منخفض ، وان عكس مخاطر الاكتشاف التأكد الذي يحصل عليه المدقق من إجراءات الاختبار التي يقوم بتطبيقها.

ويعد خطر الاكتشاف مقياسا (www.eca.en.int/ audit\,12998,25pdf)

لفشل المدقق الذي يستخدم أدلة التدقيق في مجموعة فرعية من التدقيق، اكتشاف تحريفات موجودة فعلا وتزيد قيمتها عن القيمة المقبولة (ارينز ولوبك، ٢٠٠٥، ٣٣٤).

وعرفت أيضا بأنها" المخاطر المتمثلة بعدم اكتشاف التحريفات الموجودة في رصيد ما أو مجموعة من المعاملات عند قيام المدقق بإجراءات التدقيق" (Whittington & Pany , 1998 , 131)

وعرفت كذلك بأنها فشل الإجراءات الأساسية التي يقوم بها المدقق لاكتشاف التحريفات ، والتي تكون ذات أهمية نسبية بصورة انفرادية أو عند تجميعها مع أخطاء بيانات أخرى للأرصدة أو العمليات www.accalobal.com\student (accountant\p2) ويرتبط هذا النوع من المخاطر بسلوك المدقق نفسه والصفات الشخصية للمدقق، والتي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية لارتباطها بمهارة وكفاءة المدقق، وان العمل على تحسين مهارة المدقق وكفاءته من خلال التدريب المستمر والدورات والندوات والإشراف المستمر عليه، ومتابعة التطورات المستمرة والمتلاحقة في مهنة التدقيق قد تمكن من تخفيض هذه المخاطر نظرا لأنها ترتبط بالعوامل السلوكية للمدقق.

مما سبق يمكن تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها : "المخاطر الناتجة عن إخفاق المدقق في أداء الإجراءات والاختبارات الأساسية للتدقيق ومن ثمّ عدم التمكن من اكتشاف الأخطاء والتحريفات في البيانات المالية محل التدقيق" .

وان ارتباط هذا النوع من المخاطر بعمل وأداء وسلوك المدقق يجعل من الممكن تخفيضها عن طريق المدقق نفسه من خلال تطوير كفاءته وبذله العناية المهنية اللازمة عند اختيار العينة واختبارها وتحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التدقيقية لفحص العينات .

وتجدر الإشارة إلى أن مخاطر الاكتشاف دائما موجودة ، حتى لو تم التدقيق بنسبة ١٠٠% أي بمعنى آخر حتى لو كانت عملية التدقيق تفصيلية ، فانه لا يمكن تجنب هذه المخاطر كليا ، وذلك لان معظم أدلة الإثبات هي مقنعة وليست حاسمة ، وكذلك لان هناك محددات وأوجه تصور ذاتية نشوب أي عملية تدقيقية .(الاتحاد الدولي للمحاسبين ، ١٩٩٨ ، ١٢٦).ورغم ذلك فأن القيام بتدقيق تفصيلي أمرا غير ممكن لما لذلك من توسع كبير في حجم المعاملات المالية وصعوبة أجراء مثل هذه العملية ، واستنزاف كبير للوقت والكلفة ، لذلك كان لابد من استخدام التدقيق الاختباري بدلا من التدقيق التفصيلي ، من خلال الاعتماد على اختيار عينة من بين المجتمع الخاضع للتدقيق ، وفحص هذه العينة بشكل تفصيلي باعتبار أنها تمثل المجتمع ككل . ومن هنا تنشأ مخاطر استخدام المدقق للعينات في عمله إذ أنها تعد من أنواع مخاطر الاكتشاف لارتباطها الوثيق بعمل المدقق وبرنامج التدقيق . ولان استخدام العينات يزيد من الأخطاء التي لا يتم اكتشافها أثناء العملية التدقيقية .

وقد يقوم اختيار هذه العينة على الاجتهاد الشخصي للمدقق وتسمى بالعينة الحكمية أو غير الإحصائية لارتباطها واعتمادها المباشر على الحكم الشخصي للمدقق ، أو قد يستخدم أساليب إحصائية في اختيار هذه العينة وتسمى عندئذ بالعينة الإحصائية التي يعتمد في اختيارها على أسس علم الإحصاء .

وفي هذا الإطار يمكن تقسيم مخاطر الاكتشاف على نوعين هما:-(التميمي،٢٠٠٦، ١١٧)

١-٢-٣-١ مخاطر المعاينة Sampling Risk

وتعرف مخاطر المعاينة بأنها :- احتمال وصول المدقق إلى استنتاجات على أسس العينات التي تم اختيارها ، والتي قد تختلف عن الاستنتاجات على أساس المجتمع ككل ، وهي تعني احتمالية عمل قرارات أو الوصول إلى استنتاجات خاطئة . وان كلا العينات الإحصائية وغير الإحصائية تتعرض لهذه المخاطر ولكن الفرق بينهما انه بالإمكان قياس الأخطاء في العينات الإحصائية والحد منها عن طريق توسيع أو اخذ عينات كافية ، أما العينات غير الإحصائية فبالإمكان معرفة أخطاء أو الانحرافات ولكن لا يمكن قياسها.(التميمي ، ٢٠٠٦ ،١١٧) وتنتج مخاطر المعاينة بسبب أن عملية التدقيق تتم بنسبة اقل من ١٠٠% ، وترتبط هذه المخاطر بعدم تمثيل العينة المختارة ، والتي تم فحصها للمجتمع الذي سحبت منه تمثيلا جيدا ، فقد تؤدي تلك العينة بالمدقق إلى التوصل إلى نتائج تختلف عن تلك التي يمكن التوصل إليها فيما لو تم فحص جميع مفردات المجتمع الخاضع للتدقيق وتنقسم مخاطر المعاينة بدورها على :- (الرباعي ، ٢٠٠٢ ،٣٣-٣٤)

١-مخاطر الرفض غير الصحيح Risk of incorrect rejection

وتسمى أيضا مخاطر الرفض الخاطئ ، وهي تعني أن نتائج اختبار العينة المختارة من المجتمع التدقيقي تشير إلى أن هناك تحريفات ذات أهمية نسبية (أخطاء أو غش) بينما في الواقع لا توجد تحريفات ذات اثر مهم ، وقد تعني هذه المخاطر رفض بيانات مالية هي في الأساس معروضة بعدالة .

٢-مخاطر القبول غير الصحيح Risk of incorrect accepltance

ويطلق عليها أيضا مخاطر القبول الخاطئ ، وتعني أن نتائج اختبار العينة المختارة من المجتمع التدقيقي ، تشير إلى انه لا توجد هناك تحريفات ذات أهمية نسبية ،(أخطاء أو غش) أو أنها قليلة جدا وليست جوهرية في حين أن الواقع الفعلي يشير إلى غير ذلك ، وكذلك تعني قبول بيانات مالية على أنها عادلة ، وهي في الحقيقة على خلاف ذلك . أن كلا النوعين له ارتباط وثيق وتأثير كبير في كفاءة وفاعلية التدقيق ، ولكن مخاطر الرفض غير الصحيح ترتبط بشكل رئيس بكفاءة التدقيق ، لأنها تؤيد تنفيذ المدقق أعمالا إضافية بدون الحاجة إلى ذلك ، أما

مخاطر القبول غير الصحيح فتتعلق بفاعلية التدقيق ، ومن ثم فهي الأكثر خطورة لأنها تؤدي على الأرجح إلى رأي خاطئ حول المعلومات المالية .(التميمي ، ٢٠٠٦ ،١١٨)

١-٢-٣-٢ مخاطر عدم المعاينة Non Sampling Risk

أن هذا النوع من المخاطر ينتج عن فشل المدقق نفسه في اختيار وتطبيق إجراءات التدقيق المناسبة ، وهي تعني عدم طمأنينة أو ثقة موجودة حتى لو قام المدقق بفحص أرصدة الحسابات والعمليات بنسبة ١٠٠% إذ من الممكن القول أن أسباب هذا النوع من المخاطر يرجع إلى أن المدقق ربما يقوم بالآتي :- (Taylor & Glezen ,1997 , 192)

١-يستخدم إجراءات تدقيق غير كفوءة أو غير فعالة .

٢-يسئ تطبيق إجراءات التدقيق .

٣-ينفذ إجراءات التدقيق في وقت غير مناسب .

٤-يسئ تفسير أو فهم الاستنتاجات المستخلصة من تنفيذ إجراءات التدقيق .

٢-٢-٤ العلاقة بين مكونات مخاطر التدقيق

تعد المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة دالتين لنشاط الوحدة الاقتصادية وبيئتها وطبيعة أرصدة الحسابات،ونوع العمليات بصرف النظر عن التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق. وعليه فلا يمكن للمدقق التحكم فيهما، ويقع عليه فقط عبء تقدير هذه المخاطر. أما بالنسبة لمخاطر الاكتشاف فان المدقق يقوم بإجراءات التحقق حتى يمكنه الوصول إلى المستوى المقبول لها، ويمكن إيضاح العلاقة ما بين مكونات مخاطر التدقيق من خلال الشكل التالي الذي يوضح العلاقات المتداخلة للمخاطر عن طريق تصوير مصفوفة مخاطر الاكتشاف المقبولة عادة بناءا على تقدير المدقق للمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة كما يأتي:

تقييم المدقق لمخاطر الرقابة / تقييم المدقق للمخاطر الضمنية	عالي	معتدل	منخفض
عال	أدنى	أدنى الأدنى	معتدل
معتدل	أدنى الأدنى	معتدل	أعلى
منخفض	معتدل	أعلى	أقصى

الشكل(٣) مصفوفة مخاطر الاكتشاف يوضح العلاقة بين مخاطر التدقيق

المصدر(عبد الغفار شحاتة عبدة فرحات،١٩٩٧،نهج النظم في افاق المراجعة ،مكتبة التكامل بالزقازيق، مصر،ص ١٠٤)

ويتضح من المصفوفة أعلاه أن هناك علاقة عكسية بين مجموع المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة من ناحية ومخاطر الاكتشاف التي يعتمدها المدقق من ناحية أخرى ، فعندما

يرى المدقق أن درجة المخاطر الضمنية والرقابة عالية ، يجب أن تكون درجة مخاطر الاكتشاف منخفضة ، وذلك للتحكم بمخاطر التدقيق ضمن حدود تكون مقبولة ، وفي المقابل عندما تكون المخاطر الضمنية منخفضة يمكن أن يقبل المدقق مستوى أعلى لمخاطر الاكتشاف مع إمكانية التحكم بمستوى مقبول لمخاطر التدقيق . ويجب في كلا الحالتين الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإجراءات الجوهرية وتوقيتها ونطاقها للتوصل لمستوى مقبول لمخاطر الاكتشاف .(عبد الله ، ١٩٩٩، ٢٥).

كما يتضح من خلال العلاقة المتداخلة لمكونات مخاطر التدقيق الأتي :- (جمعة ، ٢٠٠٥، ١٢١)

١-أن اختبارات الرقابة والإجراءات التفصيلية أهدافها معروفة ، ولهذا فان نتائج إجراءات أي منها ربما يساهم في أهداف الأخر ، فالأخطاء المكتشفه عند أجراء الاختبارات التفصيلية ربما تؤدي إلى تعديل التقييم السابق لمخاطر الرقابة .

٢-أن تقييم المدقق لمكونات خطر التدقيق ، ربما يتغير أثناء عملية التدقيق ، ومن ثم يجب على المدقق تغيير الإجراءات التفصيلية على أساس تعديل مستويات التقييم للمخاطر الضمنية والرقابية .

٣-عندما يقرر المدقق بأنه لايمكن تخفيض مخاطر الاكتشاف لمستوى مقبول فعليه إعطاء رأي مقيد أو الامتناع عن إبداء الرأي .

وتقوم مخاطر التدقيق على الافتراضات الآتية : (Wallace , 1995 , 454)

١. ان العوامل التي تؤدي لحدوث المخاطر يتم افتراضها بأن كل عامل مستقل عن الأخر وليس هناك علاقات سببية ما بين الأخطاء لنوع معين مع الأخر .
٢. يفترض المدقق بأن يكون قادراً على فحص نظام الرقابة الداخلية والقيام بالإجراءات التحليلية بدقة ومعقولية .

ومما سبق يتضح أن العلاقة المترابطة بين مكونات مخاطر التدقيق ترجع إلى وجوب تحديد الخطر الكلي للتدقيق وضرورة إيجاد السبل التي تكفل تقليل هذه المخاطر ، ومعرفة أي من هذه المخاطر ممكن التحكم فيه وجعله ضمن المستوى المقبول ، لذا يتضح أن مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية لايمكن التحكم فيهما أو السيطرة عليهما لوجود محددات تشوب الأنظمة الرقابية في الوحدات الرقابية والعملية التدقيقية بشكل عام ، مما يحتم على المدقق أن يركز جهوده على مخاطر الاكتشاف التي ترتبط مباشرة بالمدقق ، من حيث قيامه بواجباته ونيله العناية المهنية اللازمة .

ويمكن تلخيص أنواع مخاطر التدقيق سالفة الذكر من خلال الشكل الآتي:

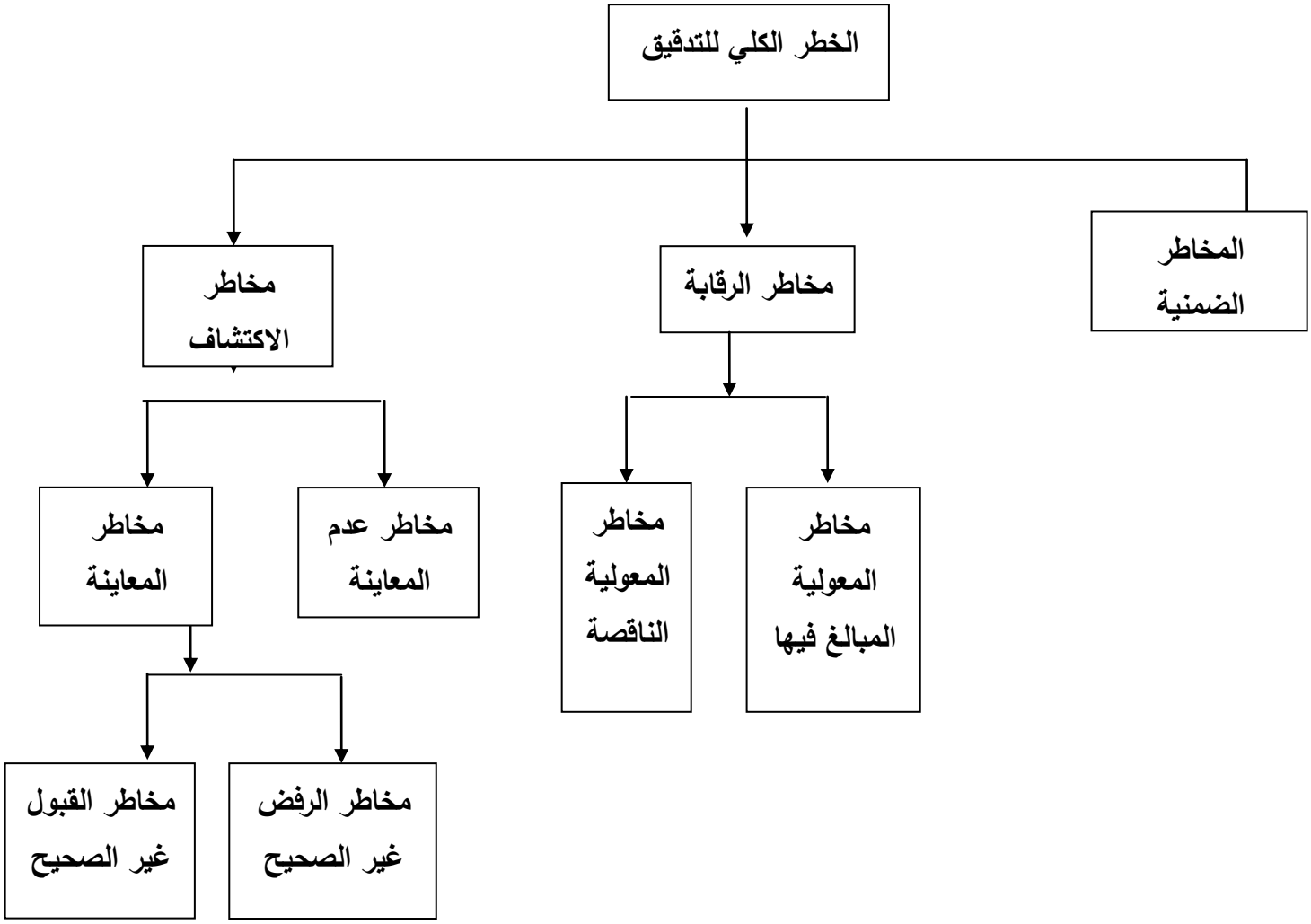

الشكل (٤)

أنواع مخاطر التدقيق

المصدر: من إعداد الباحثة

المبحث الثاني

تقدير مخاطر التدقيق

يتناول هذا المبحث كيفية تقدير كل نوع من أنواع مخاطر التدقيق والتي تساعد في تحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق وكذلك المستوى المقبول لخطر الاكتشاف ومعرفة حجم المخاطر الكامنة في البيانات المالية.

تقدير مخاطر التدقيق

يستخدم المدقق حكمه المهني لتقدير مخاطر التدقيق ، وتصميم إجراءات التدقيق لتأكيد خفضها إلى أدنى مستوى مقبول ، وكذلك فأن عليه عند إعداد خطة التدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار التقدير الأولي لمخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية ذات العلاقة ، لتحديد مخاطر الاكتشاف المناسبة والمقبولة عن حقيقة القوائم المالية ، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التفصيلية لمثل هذه الحقائق . (المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، ٢٠٠١ ، ٣٣).وهناك مجموعة من العوامل تبرز أهمية تقدير المدقق لخطر التدقيق عند تخطيط المدقق وتنفيذ عملية التدقيق وإعداد التقرير وإبداء الرأي نوجزها فيما يأتي:(الصحن وآخرون، ٢٠٠٠، ١٠١-١٠٢)

١-يؤدي عدم تقدير المدقق لخطر التدقيق بداية إلى زيادة احتمال خطأ المدقق في رفض القوائم المالية للوحدة الاقتصادية ، رغم أنها لا تحتوي على تحريفات جوهرية (رفض غير صحيح) ، أو قبول هذه القوائم رغم احتوائها على تحريفات جوهرية (قبول خاطئ) وفي الحالتين سوف يسئ المدقق إلى نفسه مهنيا .

٢-أن تقدير المدقق لخطر التدقيق سوف سيتماشى مع حرصه على دعم جودة التدقيق الذي سوف يقوم به .

٣-يفيد تقدير المدقق لخطر التدقيق في اتخاذه لقرارات رشيدة مرتبطة بعملية التدقيق .

ومن هذه القرارات ما يأتي :-

أ-قرارات إعادة النظر في حكمه على مدى سلامه نظام الرقابة الداخلية .

ب-قرارات تحديد حجم ومدى الإجراءات التحليلية .

ج- قرارات إعادة تصنيف الحسابات حسب قابليتها لتوليد نوع معين من الخطر .

د- قرارات تحديد مدى وحجم الاختبارات الجوهرية للتفاصيل .

٤- وفقا لمستوى خطر التدقيق الكلي والفعلي المقدر يمكن للمدقق أن يعدل خطة التدقيق ويعيد النظر في برنامج التدقيق النهائي وإجراءات التدقيق المخططة ، وقد يعدل في إطار وخطوات تقييمه لأدلة التدقيق التي توصل إليها خلال الفحص .وسيتم تحديد الخطوات العامة لتقدير المخاطر من خلال القيام بالآتي :- (Taylor & Glezen , 1997 , 188)

أولاً:- تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الكلية .

ثانياً:- تقدير المخاطر الضمنية.

ثالثاً:- تقدير مخاطر الرقابة .

رابعاً:- احتساب وتحديد المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف .

أولاً:- تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق الكلية

ويمثل خطر التدقيق الممكن قبوله مقياسا لاستعداد المدقق في تقبل احتواء القوائم المالية لتحريف يتسم بالأهمية النسبية ، بعد الانتهاء من التدقيق وإصدار تقرير نظيف . وعندما يقرر المدقق مستوى منخفضاً لخطر التدقيق الممكن قبوله ، يعني ذلك أن المدقق يرغب في أن يوجد تأكيداً اكبر في عدم احتواء قوائم المالية لتحريف جوهري في ضوء مفهوم الأهمية النسبية . والخطر الذي يبلغ(صفر)، يعني وجود تأكيد بمقدار ١٠٠% ، والخطر بمقدار ١٠٠% يعني عدم التأكيد المطلق . وعندما يحدد المدقق المستوى المنخفض من خطر التدقيق الممكن قبوله ، سيكون لذلك ثلاثة أثار :- (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٢٨٧)

١-يجب الحصول على عدد اكبر من الأدلة لزيادة التأكد في التدقيق من عدم وجود تحريف جوهري . ومن الصعب أن يتم التنفيذ العملي لزيادة الأدلة ، لان خطر التدقيق الممكن قبوله يتم تطبيقه على إجمالي التدقيق ، وسيكون أمرا مكلفا وغير عملي أن يقيم زيادة الأدلة في كافه جوانب التدقيق .

٢-يجب توافر مساعدين أكثر خبرة ، ويجب أن يوظف التدقيق الأفراد المؤهلين بوجه عام ، ولكن في حالة الوحدات الاقتصادية ذات خطر التدقيق الممكن قبوله المنخفض ، يجب العناية في اختيار المساعدين .

٣-سيتم مراجعة نتائج التدقيق بشكل أكثر عناية من المعتاد ، إذ يجب أن تتأكد الوحدة الاقتصادية أن أوراق العمل والأشياء الأخرى في التدقيق قد تم فحصها على نحو ملائم ، وعندما يكون خطر التدقيق الممكن قبوله منخفضاً ، يجب أداء الفحص بشكل أكثر كثافة ، ويتضمن ذلك أجراء الفحص بواسطة الأفراد الذين لم يتم تخصيصهم لأداء التدقيق ،

وهذا المستوى من المخاطر يحدده المدقق مقدما ، ويلاحظ أن مستوى خطر التدقيق الذي يمكن أن يقبله المدقق ، يعد قرارا اقتصاديا ، ويحتاج إلى تحليل الكلفة والمنفعة ، فالمنافع المحتملة من قبول مستوى الخطر تدقيق مرتفع ، هي وفورات في كلفه عملية التدقيق تحققت نتيجة القيام باختبارات اقل ، وأيضا من الزيادة المحتملة في أتعاب عملية التدقيق الناتجة من قبول أعمال جديدة ، وعلى الجانب الأخر فالكلف المحتملة لقبول مستوى خطر تدقيق مرتفع تتمثل في الجزاءات القانونية التي من المحتمل أن تتعرض لها الوحدة الاقتصادية ، فضلا عن ذلك

فالمنافع من قبول مستوى خطر تدقيق منخفض تتمثل في وفورات ناتجة عن تجنب الخسائر والتعويضات المباشرة التي قد يتعرض لها مكتب التدقيق ، من تفادي الخسائر غير المباشرة المتمثلة في اهتزاز مكانته وتشوه سمعته .(الرباعي ،٢٠٠٢، ٣٩)

ويتعامل المدقق مع الخطر عند التخطيط لجمع الأدلة من خلال تطبيق نموذج خطر التدقيق والذي يعد الخطر الممكن قبوله أحد مكونات مخاطر التدقيق ، ويكتب النموذج على النحو الآتي :-(ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٣)

$$DR = AAR / IR * CR$$

وهنا تمثل AAR :- الخطر الكلي الممكن قبوله .

و DR :- خطر الاكتشاف .

و CR :- خطر الرقابة .

و IR :- الخطر الضمني .

من خلال استخدام نموذج خطر التدقيق ، يلاحظ انه توجد علاقة طردية بين خطر التدقيق الممكن قبوله وخطر الاكتشاف والمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ، وكذلك فأنه يمكن التعبير عن العلاقة بين المخاطر من خلال الأتي: (جمعة ، ١٩٩٩ ،)

إذ أن AR تمثل الخطر الكلي للتدقيق

$$DR=AR/IR * CR$$

وبالنتيجة فأن $AR = DR * IR * CR$

ثانياً :- تقدير المخاطر الضمنية

يعد إدخال المخاطر الضمنية في نموذج خطر التدقيق أحد أهم المفاهيم في التدقيق، ويعني ذلك أن يحاول المدقق أن يتنبأ بالتحريفات الأكثر والأقل احتمالا في المجموعات الفرعية بالقوائم المالية . وتؤثر هذه المعلومات في حجم الأدلة التي يجب أن يجمعها المدقق ، وتؤثر في طريقة جمع المدقق للأدلة وتخصيصها بين المجموعات الفرعية في التدقيق ، وفي بداية عملية التدقيق لا يوجد الكثير الذي يمكن عمله لتغيير المخاطر الضمنية ، إذ انه يجب على المدقق أن يقدر العوامل التي تشكل الخطر ويعدل حجم الأدلة بما يضمن أن يتم أخذها في الاعتبار ، ويجب على المدقق مراعاة العديد من العوامل عند تقدير المخاطر الضمنية مثل طبيعة عمل الوحدة الاقتصادية ونتائج عمليات التدقيق السابقة و الأطراف ذات العلاقة وغيرها (ارينز ولوبك ، ٢٠٠٥ ، ٣٣٩ -٣٤٠).

كما يجب على المدقق القيام تجاه هذا النوع من المخاطر بالآتي :- (المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، ٢٠٠١ ، ٣٤-٣٥)

١-يجب على المدقق عند إعداد الخطة العامة للتدقيق تقدير المخاطر الضمنية لمستوى القوائم المالية .

٢-يجب على المدقق عند إعداد برنامج التدقيق أن يربط بتقديره مدى الأهمية النسبية لأرصدة الحسابات والمعاملات الحيوية لمستوى التأكد أو يفترض أن المخاطر الضمنية عالية لمثل هذا التأكد .

٣-لتقدير المخاطر الضمنية يجب على المدقق استخدام حكمه المهني لتقييم العديد من العوامل مثل استقامة وخبرة الإدارة والعوامل التي تؤثر في الصناعة التي تعمل فيها الوحدة وكذلك احتمال تعرض حسابات القوائم المالية للانحرافات ودرجة الحكم الشخصي في تحديد أرصدة الحسابات وغيرها .

ثالثاً :- تقدير مخاطر الرقابة

يتطلب تقدير مخاطر الرقابة من المدقق أن يحصل على فهم لهيكل الرقابة الداخلية بالقدر الذي يكفي لتخطيط عملية التدقيق عن طريق القيام بإجراءات لفهم تصميم الإجراءات الرقابية المتعلقة بعملية تدقيق القوائم المالية ، وما إذا كانت قد وضعت موضع التنفيذ ، وبعد الحصول على هذا الفهم يقوم المدقق بتقدير المخاطر الرقابية للتأكيدات التي يتضمنها رصيد حساب أو نوع العمليات ومكونات الإفصاح في القوائم المالية .

ويقوم المدقق بتقدير خطر الرقابة وفقا للخطوات والمهام الآتية :- (الصحن وآخرون ، ٢٠٠٠ ، ١٠٨ - ١٠٩)

١-يقصد بتقدير خطر الرقابة انه عبارة عن عملية تقييم مدى فعالية سياسات وإجراءات هيكل الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية ، في منع أو اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية ، وبعد أن يصل المدقق لمرحلة فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية فقط يقدر خطر الرقابة عند أي مستوى لبعض أو كل الأرصدة الظاهرة في القوائم المالية ، لأنه يعتقد أن سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية غير متوافقة مع الحساب المعين ، أو لن تكون فعالة أو يصعب تقييم مدى فعاليتها ، وإذا قدر المدقق خطر الرقابة بأقل من قيمته القصوى فأن ذلك يتضمن:-

أ-تحديد إجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية الملائمة لحسابات معينة ، والتي من المحتمل أن تمنع أو تكتشف التحريفات الجوهرية في هذه الحسابات .

ب-أداء اختبارات الرقابة لتقييم مدى فعالية هذه السياسات والإجراءات .

٢-يتأثر تقدير المدقق لمستوى خطر الرقابة بما إذا كانت سياسات وإجراءات هيكل الرقابة الداخلية مرتبطة بالحساب المعين ، أو ترتبط به بطريقة غير مباشرة . لان القاعدة أن إجراءات وسياسات الرقابة الداخلية إذا ارتبطت بالحساب مباشرة فمن المحتمل أن تساعد كثيراً على اكتشاف أو منع التحريفات الجوهرية فيه .

٣-يجب أن يركز المدقق على اختبارات الرقابة لتحديد مدى فعالية إجراءات وسياسات الرقابة في اكتشاف ومنع التحريفات الجوهرية في الحسابات ومن ثمّ يمكن تقدير مستوى خطر الرقابة .

٤-بعد الخطوة السابقة يستطيع المدقق أن يقدر مستوى خطر الرقابة عند حده الأدنى إذا توافر له الدليل الكافي الملائم على أن إجراءات وسياسات هيكل الرقابة الداخلية تم تصميمها وتنفيذها بطريقة سليمة وملائمة للحساب محل الفحص ، بحيث انه أصبح مقتنعا بإنها ستساعد على اكتشاف ومنع التحريف الجوهري في هذا الحساب .

وترتبط عملية تقدير مخاطر الرقابة باعتماد المدقق على الرقابة الداخلية والاختبارات الأساسية في تجميع أدلة الإثبات لعملية التدقيق (Taylor & Glezen , 1997 , 255) .

ولتنفيذ عملية التدقيق يقوم المدقق باعتماده لمنهج معين في تخطيط وجمع وتقويم إثباتاته ، وهناك منهجين يمكن لعملية التدقيق أن تأخذ أحدهما وهذان المنهجان هما :- (الرباعي ، ٢٠٠٢ ، ٤٧)

١-منهج النظم The system baced approach

في مرحلة التخطيط وبعد أن يحصل المدقق على فهم كافي لطبيعة النشاط وانطباع أولي حول كفاية الرقابة الداخلية ، يصبح بإمكانه بشكل مبدئي تقدير إمكانية التعويل عليها أم لا ، فإذا كان الانطباع الذي كونه المدقق عن الرقابة الداخلية المطبقة يدل على إمكانية التعويل عليها ، فانه يعتمد منهج النظم (SBA) وطبقا لهذا المنهج ، يعتمد المدقق على الرقابة الداخلية في تخطيط طبيعة ، ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق (الاختبارات الأساسية) للحصول على الإثباتات . ويتطلب استخدام هذا المدخل من المدقق :-

أ-تحديد وتقويم ملاءمة عناصر الرقابة الداخلية الموجودة ، وتقدير مدى كفايتها وعما إذا كان بإمكانها في حالة تطبيقها تحقيق الأهداف المرجوة منها بفاعلية .

ب-أجراء اختبارات الرقابة ، للحصول على ثقة معقولة بان عناصر الرقابة تعمل خلال الفترة المعنية بالتدقيق وبفاعلية كما هي موصوفة بالفعل .

ج- تقويم نتائج اختبارات الرقابة ، للوقوف على ما إذا كانت نتائج اختبارات الرقابة تؤيد درجة المعولية التي يوليها المدقق للرقابة الداخلية أم لا .

د- اتخاذ درجة المعولية على الرقابة الداخلية مع تقدير المدقق لدرجة مخاطر الرقابة أساسا لتخطيط مدى الاختبارات الأساسية اللاحقة (اختبارات التحقق) .

ويطلق بعض المدققين على هذا المنهج منهج مخاطر الرقابة الداخلية الأقل أي عندما يكون بإمكان المدقق تقدير مخاطر الرقابة بمستوى اقل من حده الأعلى ، وبمعنى آخر عندما يشير التقويم المبدئي للرقابة الداخلية بأنها ممتازة أو جيدة أو ملائمة ويمكن الاعتماد عليها .

٢-منهج الاختبارات الأساسية المباشرة Direct Substantive Testing

إذا كان التقويم المبدئي للرقابة الداخلية يشير إلى أنها غير كافية وغير معول عليها ، بدرجة أساسية ، فأن المدقق يلجأ إلى منهج الاختبارات الأساسية المباشرة ، وطبقا لهذا المنهج ، يقوم المدقق بتجميع كل أو معظم الإثباتات التي يحتاجها ، مستخدما الاختيارات الأساسية (اختبارات التحقق) ، غير معتمد على الرقابة الداخلية المطبقة ، وإذا اتبع المدقق هذا المنهج ، فمعنى ذلك انه يقدر مخاطر الرقابة عند حدها الأعلى أو قريبة منه ، ويجب ملاحظة انه إذا سلك المدقق هذا المنهج ، غير مبالٍ بوجود الرقابة الداخلية ، فقد يرفع ذلك بالمدقق إلى التوسع في الاختبارات الأساسية ، الأمر الذي قد يدفع من كلفة العمل التدقيقي ، فضلاً عن ذلك أن التوسع والإغراق في العمل التدقيقي يزيد من الوقت المستنفذ لإنجازه ومن ثمّ تزيد احتمالية تأخير تقديم تقرير المدقق في الوقت المناسب ، ويتوقف إتباع المدقق لأي من المنهجين السابقين على نتيجة الفحص المبدئي للرقابة الداخلية .

مما سبق يتضح تناسب مخاطر الرقابة مع فاعلية الرقابة تناسبا عكسيا ، إذ انه كلما زادت فاعلية الرقابة الداخلية كلما قلت مخاطر الرقابة ، والعكس صحيح ، ومن خلال تحديد فاعلية الرقابة الداخلية يتم تقدير مخاطر الرقابة إذ إن أحدهما متمم للآخر فإذا كان فاعلية الرقابة الداخلية ٩٩% فإن المخاطر هنا ونعني بها مخاطر الرقابة سوف تشكل ١% وهكذا.

رابعاً:- تحديد المستوى المقبول به لمخاطر الاكتشاف

ترتبط مخاطر الاكتشاف مباشرة بالإجراءات التفصيلية التي يؤديها المدقق ، إذ إن تقدير المدقق لمخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية يؤثر في طبيعة وتوقيت ونطاق الإجراءات التفصيلية التي يجب أن يؤديها لتخفيض مخاطر الاكتشاف ، ومن ثمّ مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول ، لذلك يجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف الآتي :- (المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، ٢٠٠١ ، ٣٦)

١-طبيعة الإجراءات التفصيلية مثل استخدام الاختبارات المباشرة.

٢-وقت الإجراءات التفصيلية مثلاً إذا كانت في نهاية أو بداية الفترة.

٣-نطاق الإجراءات التفصيلية مثل استخدام حجم عينة كبير.

ويرتبط احتساب المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف بالعناصر التي تم تقديرها سابقاً، وهي تحديد المستوى المقبول لخطر التدقيق وتقدير كل من خطر الرقابة والخطر الضمني ، من خلال ذلك سيتم تحديد المستوى المقبول لخطر الاكتشاف ، فإذا افترضنا على سبيل المثال أن المستوى المقبول لخطر التدقيق AAR =٥٠% وان المخاطر الضمنية قدرت بأنها ٤٥% وان مخاطر الرقابة قدرت ب٥٥% يكون عندئذ المقبول لخطر الاكتشاف كالآتي :-

DR= 5% /55%*45%=2%

مما يعني أن فرص فشل الاختبارات الأساسية والإجراءات التدقيقية التي قام بها المدقق تعادل ٢% في اكتشاف الأخطاء والغش .

ويتضح من خلال ذلك أن مخاطر الاكتشاف تعتمد على المدقق ومن ثمّ يستطيع التحكم بها من خلال أن مخاطر الاكتشاف تعتمد على المدقق وهي طبيعة ونطاق وتوقيت الاختبارات الأساسية والإجراءات التدقيقية فكلما كانت نسبة فشل هذه الاختبارات عالية عليه أن يتوسع في هذه الاختبارات والعكس صحيح .

والشكل الآتي يوضح المكونات الرئيسة لمخاطر التدقيق وتحديد المستوى المقبول للخطر الكلي للتدقيق :-

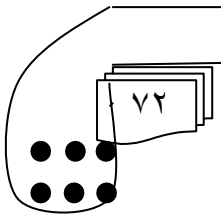

الشكل (٥)

تحديد المستوى المقبول لمخاطر التدقيق

المصدر : (يوسف عبدة راشد الرباعي (٢٠٠٢) ، مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية – بغداد .

ويشير الشكل السابق إلى إمكانية حدوث تحريفات ، بدون وجود رقابة داخلية يكون عزيزا ، وهذا يعني أن المخاطر الضمنية في ظل غياب الرقابة الداخلية سوف يجعل احتمال حدوث الأخطاء والغش في البيانات المالية كبيرا، وعندما تتبنى الوحدة الاقتصادية نظاما للرقابة

الداخلية ، فأن ذلك قد يؤدي إلى تقليل حدوث التحريفات واكتشافها في حالة حدوثها ، ومع ذلك قد تتجاوز الأخطاء والغش حاجز الرقابة الداخلية ، والتي تكون بدرجة كبيرة ، عندما تكون الرقابة الداخلية ضعيفة الفاعلية ، هذا من جهة أخرى تستمر بعض الأخطاء والغش في اختراق حاجز الرقابة الداخلية ، بسبب أن الرقابة الداخلية توفر تأكيدا معقولا وليس مطلقاً ، لمنع وكشف وتصحيح ما قد يوجد في البيانات المالية من تحريفات نظراً لاعتبار الكلفة والمنفعة ، والتي تقتضي بأن كلفة الرقابة الداخلية يجب أن لا تتجاوز المنافع المتوقعة منها . (الرباعي ، ٢٠٠٢ ، ٣٠)

المبحث الثالث

تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية

إن استخدام المدقق للإجراءات التحليلية بأشكالها في تخفيض الأنواع الثلاثة لمخاطر التدقيق خلال كافة مراحل العملية التدقيقية يمثل في حد ذاته هدفا يسعى المدقق لتحقيقه في عمله ويمثل مقياس لنجاح أو فشل المدقق في القيام بعملية التدقيق ، ولكن على المدقق إن يعرف أولا ما هي الطرق التي تستخدم في تخفيض مخاطر التدقيق والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه المخاطر ليتمكن بعد ذلك من محاولة السيطرة على هذه المسببات وتخفيض المخاطر باستخدام الإجراءات التحليلية ، وسيتم تناول هذا المبحث من خلال الموضوعات الآتية :-

٢-٣-١ طرق تخفيض مخاطر التدقيق

٢-٣-٢ تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية

٢-٣-١ طرق تخفيض مخاطر التدقيق وموقف المدقق منها

عند قيام المدقق بعملية التدقيق يتعين عليه اخذ مخاطر التدقيق بنظر الاعتبار ، ومحاولة إيجاد السبل والطرائق التي تكفل تخفيض هذه المخاطر إلى أدنى مستوى مقبول ، من خلال تقديرها ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه المخاطر، ومحاولة القضاء على هذه الأسباب ، وعندئذ يمكن القول إن عملية التدقيق حققت أهدافها ، باكتشاف الغش والخطأ وتخفيض مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في الحسابات ، وهناك العديد من هذه الطرق التي بإمكانها مساعدة المدقق في تخفيض مخاطر التدقيق ، وان أهم هذه الطرق هي الآتي :-

٢-٣-١-١ استخدام سياسات وإجراءات رقابة الجودة على أعمال المدقق

ترتبط أهمية مهنة التدقيق ومصداقيتها ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها هذه المهنة ، وان كان ضغط الأعمال اليومية ومتطلبات الوحدات الاقتصادية وعوامل أخرى ، تجعل المدقق يقنع من ثمّ بمستوى اقل من المرغوب في جودة العمل ، وخاصة من اجل توفير الوقت والكلفة . وعلى المدى الطويل فإن أداء أفضل نوعية ممكنة من الأعمال وبشكل ثابت هو أمر ضروري ، ومن ثمّ فان جودة أعمال التدقيق ضرورية لكل المدققين ، ومفهوم رقابة الجودة في التدقيق يعني : الوسائل التي يمكن بواسطتها للمدقق التأكد إلى حد معقول بأن الآراء التي يبديها في عمليات التدقيق التي يقوم بها تعكس دائما مراعاته لمعايير التدقيق المتعارف عليها ، أما نظام رقابة الجودة فإنه يشتمل على مجموعة متعادلة من السياسات والإجراءات التي يجب إن تضعها شركات ومكاتب التدقيق ، من اجل ضمان التطابق والالتزام بمعايير رقابة الجودة لمهنة المحاسبة ، (دهمش ، ١٩٩٥ ، ١٧)

وتشمل ضوابط الجودة حسب معيار التدقيق الدولي رقم ٢٢٠ الآتي :- (جربوع ، ٢٠٠٤ ، ١١٢ -)

أولا : المتطلبات المهنية :-

والتي تتمثل بضمان التزام المدقق بمبادئ الاستقلال والموضوعية والنزاهة والاستقامة والسرية والسلوك المهني ، وتعد الاستقلالية حجر الأساس في الممارسة العملية ، كما إن الصفات المتصلة بها كالموضوعية والاستقامة تعدان ضروريتان للمحافظة على الاستقلالية من حيث الجوهر والمظهر ، ولكي يكون المدقق مستقلا يجب إن يكون أمينا من الناحية الذهنية ، وبعيدا عن أية التزامات أو مصالح مادية في الوحدة الاقتصادية الخاضعة لتدقيقه .

ثانيا:- المهارات والكفاءة :-وتتضمن تعيين المدققين الذين يمتلكون الدراية الفنية والأهلية والكفاءة المهنية المطلوبة للقيام بمسؤولياتهم بعناية مهنية ويشمل هذا الضابط الآتي :-

١-التعيين :- ويشمل اتصاف المدققين بالصفات المناسبة التي تساعدهم على القيام بأداء أعمال التدقيق بكفاءة ، وان يخطط بشكل مسبق لحاجة المكاتب أو الهيئات من المدققين .

٢-التطوير المهني :- ويتضمن امتلاك المدققين المعرفة المطلوبة لتساعدهم على القيام بالمسؤوليات الموكولة إليهم ، عن طريق التأهيل المهني المستمر ونشاطات التدريب المستمرة أثناء العمل ، وكذلك حضور الدوريات واللقاءات المرتبة بشكل مستمر .

٣-الترقية :- إذ يجب إن يتم اختيار الأشخاص الذين يمتلكون المؤهلات الضرورية لتلبية المسؤوليات التي يفترض منهم القيام بها للترقية ، ويجب إن تشمل هذه المؤهلات الخلق ، الذكاء ، الحكم الشخصي ، الدافعية ، الجدارة فضلاً عن إلى الأقدمية وغيرها .

ثالثا :- توزيع المهام :- ويتضمن اختيار الأشخاص الذين يمتلكون الدرجة المطلوبة من التدريب المهني والخبرة المهنية اللازمة للقيام بأعمال التدقيق ، ويجب إن يكون الفريق المختار للمهمة التدقيقية متوازن من حيث التدريب والخبرة وان تؤخذ المهارات الفردية بعين الاعتبار .

رابعا :- التفويض :- ويشمل توجيه وأشراف ومراجعة العمل بشكل كاف على جميع المستويات التنظيمية ، لتأدية عمل يحقق معايير الجودة الملائمة ، وتتضمن إدارة مهمة التخطيط ، وتفهم نظم المعلومات ، والضوابط الرقابية المحاسبية الداخلية ، وتجميع الأدلة والبراهين (كلما كان ذلك ملائما للمهمة) وإتمام التقرير المناسب والقيام بالمراجعات الداخلية لكل مرحلة من هذه المراحل .

خامسا :- الاستشارات :- من خلال سعي الموظفين لطلب المساعدة (عند بروز الحاجة) . وذلك من الأشخاص الذين يمتلكون مستويات مناسبة من المعرفة والأهلية والحكم الشخصي والسلطة ، ولتوفير الفرص لمثل هذه الاستشارات من المفيد للمدققين إن يعملوا على إيجاد حلقات

وصل تربطهم بالمدققين الآخرين أو بالجمعيات المهنية أو بأية جهة أخرى شريطة المحافظة على أسرار الوحدات الاقتصادية .

سادسا :- الرقابة الإشرافية :- وتتم من خلال تقييم مدى فاعلية نظام رقابة الجودة ومدى تطبيقه عند أداء مهمة التدقيق وأداء العمل المرتبط بالوظائف المتعلقة برقابة الجودة. ولنظام رقابة الجودة محددات تقلل من فاعليته كاختلاف الأداء الفردي للمدققين ومستوى فهم المتطلبات المرتبية والكيفية التي أدرك بها المدققون أهداف نظام رقابة الجودة ، وتعد الاستقامة والأمانة المرشد إلى تحقيق هذه الأهداف . (دهمش ، ١٩٩٥ ، ٢٥)

ومن العوامل التي تؤثر في رقابة الجودة عدم التزام المدقق بضوابط الجودة لأغراض شخصية تتعلق بالوحدات الخاضعة لتدقيقه وتحيزه لهذه الوحدات ، لذلك فأن نجاح عملية التدقيق يرتبط بالمدقق نفسه من خلال قابلياته ومؤهلاته ، إذ يجب إن يتمتع المدقق بالحياد والاستقلالية والخبرة والتعلم والممارسة . (Deis & Giroux , 1992 , 462-463) و تسهم ضوابط وإجراءات رقابة الجودة في تحسين أداء المدققين وفي التأكد من إن العمل التدقيقي يؤدى بالجودة المطلوبة ، ويعد استخدام ضوابط رقابة الجودة من الأدوات المناسبة في التحكم في مخاطر الاكتشاف ، وعلى وجه الخصوص مخاطر عدم المعاينة ، إذ إن هذا النوع من مخاطر الاكتشاف ينشأ بسبب انخفاض جودة العمل التدقيق والتي تتمثل مظاهره في استخدام إجراءات تدقيق غير مناسبة أو استخدام إجراءات تدقيق غير سليمة أو سوء تنفيذ الإجراءات التدقيقية وسوء فهم وتفسير المدقق للنتائج المستخلصة من هذه الإجراءات ، لذا فأنه يلزم وضع نظام ملائم لقياس وتقويم أداء القائمين على مهام العمل التدقيقي ، لمتابعة تقدمهم في تنفيذ المهام ، ويجب إن يقترن بوضع ذلك النظام وجود نظام للحوافز بأشكالها المادية والمعنوية ، وربطه بكفاءة أدائهم وسلوكهم العام داخل مكاتب التدقيق ، ومع إدارة موظفي الوحدة الاقتصادية موضع التدقيق . (الرباعي ، ٢٠٠٢ ، ٦١)

٢-٣-١-٢ :- إعادة هندسة خطة أعمال التدقيق

إن مفهوم إعادة هندسة خطة أعمال التدقيق يهدف إلى قيام المدقق بأجراء تغيير شامل في تخطيط وأداء أعمال التدقيق ، والرقابة على تنفيذها من خلال أطر ومناهج مستحدثة تهدف إلى خدمة الأغراض المتعددة للطوائف والجهات ذوي الاهتمام بتقارير التدقيق وتعتمد هذه الأطر على عدة أساليب وإجراءات للعمل التدقيقي ، وتأخذ في الحسبان تداخل المعارف وشمولية التفسير في اكتشاف ومنع حدوث الأخطاء ، لتحديد مستويات الأهمية النسبية ومخاطر التدقيق عند القيام بتخطيط أعمال التدقيق وخلال مراحل تنفيذها . (فرحات ، ١٩٩٧ ، ٩٨ – ٩٩) ونظرا لوجود علاقة عكسية بين مستوى الأهمية النسبية ومستوى مخاطر التدقيق فعلى المدقق إن يأخذ في اعتباره تلك العلاقة عند تحديده لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق ، وتحقيقا

لمفهوم إعادة هندسة أعمال التدقيق فأن المدقق بعد إن يعد خطته لإجراءات التدقيق بتحديد مستوى منخفض للأهمية النسبية مثلا فأن مخاطر التدقيق سوف تتزايد ، ويمكن للمدقق إجراء تغييرات في إجراءات التدقيق لتقليل مخاطر التدقيق إلى اقل مستوى مقبول عن طريق تخفيض مخاطر الاكتشاف ، بتوسيع مدى إجراءات التدقيق وتطبيق إجراءات تدقيق أكثر فاعلية ، وتجدر الإشارة إلى إن تقدير المدقق لمخاطر التدقيق قد يتغير أثناء قيامه بعملية التدقيق ، فقد يعتقد المدقق عند التخطيط لعملية التدقيق وبناءا على تقديره لاحتمالات حدوث الخطأ وعلى نتيجة فحصه واختباراته لنظام الرقابة الداخلية إن المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة منخفضة ، ومع ذلك فقد يخلص المدقق بعد قيامه بإجراءات التدقيق إلى إن تقديره السابق كان منخفضا جدا . وفي هذه الحالة فعلى المدقق القيام بإجراءات تدقيق إضافية لتخفيض مستوى مخاطر الاكتشاف للوصول إلى مستوى مخاطر التدقيق المخطط له أصلا ، وتعد المحاولات الخاصة بتطبيق مفهوم إعادة هندسة خطة أعمال التدقيق محاولات متفرقة لم تصل بعد إلى درجة الشمول والتعميم ، ويمكن القول أنها تحاول البحث في المجالات الآتية :- (فرحات ، ١٩٩٧ ، ١٠٦-١٠٧)

١-بناء منهج ملائم لتدقيق الأنظمة الإلكترونية للمعلومات .

٢-بناء إطار فعال لتقييم نظام الرقابة الداخلية من حيث التصميم أو التطبيق في ضوء ما يعرف بنماذج الصلاحية أو القابلية للاعتماد .

٣-تحديد مقدار الخطر الممكن قبوله أو المسموح به نتيجة عدم فاعلية إجراءات التدقيق الاختبارية للعمليات والأرصدة من اكتشاف أخطار تعادل الخطأ المسموح به .

٢-٣-١-٣ استخدام أساليب المعاينة الإحصائية بدلا من المعاينة الحكمية

تنتج مخاطر المعاينة ، كأحد عناصر مخاطر الاكتشاف بسبب إن العينة المختارة التي تم فحصها لا تمثل المجتمع الذي سحبت منه تمثيلا جيدا ، ويزيد من حدة هذه المخاطر إتباع المدقق لأسلوب المعاينة الحكمية التي تعتمد على الحكم الشخصي للمدقق واختياره العشوائي لهذه العينة والذي قد لا يكون صائبا ، لذا فأن استخدام المدقق لأسلوب المعاينة الإحصائية ، يزيد من دقة اختيار العينة ، ومن ثمّ يقلل من احتمالية الأخطاء الناتجة عن سوء لأختيار العينة أو عدم كفاية العينة المختارة . وان استخدام المعاينة الإحصائية لا يهمل الحكم الشخصي للمدقق ولكنه يمده بوسائل لتقييم مدى دقة نتائج العينة والمخاطر التي تصاحب استخدامها ، واستخدام المعاينة الإحصائية أفضل من استخدام المعاينة الحكمية نظرا لاعتماده على أسس موضوعية لتحديد حجم العينة . (الصبان وعلي ، ٢٠٠٢ ، ٢٧)

٢-٣-١-٤ استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق

إذ إن استخدام أساليب الإجراءات التحليلية خلال مراحل العملية التدقيقية يمكن المدقق من تخفيض مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوى مقبول إذا استخدمت هذه الإجراءات بفاعلية ومهارة إلى جانب إجراءات التدقيق الأخرى .

كما يمكن تخفيض مخاطر التدقيق من خلال قيام المدقق بالآتي :-

١-بذل العناية المهنية اللازمة عند قيام بالتدقيق خلال كافة مراحل العملية التدقيقية .

٢-محاولة جمع أدلة إثبات كفاءة وكافية وملائمة .

٣-الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

٤-أداء الإجراءات التدقيقية الأساسية بكفاءة وبشكلها الصحيح .

٥-قيام المدقق بأداء عمله بشكل ملائم من خلال امتلاكه التأهيل العلمي والعملي ، والاستقلالية والحياد وعدم التحيز في تطبيق إجراءات التدقيق .

٦-محاولته الاستفادة من المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي وتطويعها لخدمة العملية التدقيقية .

ومما سبق يتضح إن قيام المدقق باستخدام الطرق والأساليب السابقة يساعده في تحقيق غايته في نجاح عملية التدقيق واكتشاف الأخطاء الموجودة في الحسابات ، لذا فإنه يلزم على المدقق الاستفادة منها وأخذها بنظر الاعتبار لغرض تقرير نتائج عملية التدقيق .

٢-٣-٢ :- تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية

هنالك العديد من العوامل التي تسهم في تخفيض مخاطر التدقيق بطريقة أو بأخرى ، والتي تم تناولها فيما سبق . ولكن لاستخدام الإجراءات التحليلية دور متميز ومختلف ، نظرا لأنها أساليب علمية دقيقة ومتطورة توفر للمدقق نتائج أكثر مصداقية وعقلانية ، كما إن استخدامها يحقق الوصول إلى نتائج دقيقة تعزز من نجاح عملية التدقيق ، من خلال الحصول على أدلة مدعمة بأساس علمي ومبنية على استنتاجات سليمة ، ولكي يتمكن المدقق من استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض المخاطر ، فإن عليه أولا إن يحدد العوامل التي أدت إلى حدوث هذه المخاطر أو التي كانت سببا لها ، فضلا عن أن تحديده لهذه العوامل سيشكل تحليلاً إضافياً لعناصر وبنود العمليات في الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق يسهم في القيام بالإجراءات التحليلية بشكل كبير .

وتتمثل هذه العوامل في آلاتي :- (عبد الرضا ، ٢٠٠١ ، ٧٩)

١-التصميم الضعيف للرقابة الداخلية أو الأداء السابق الضعيف لتلك الرقابة .

٢-المديرون الذين هم اقل خبرة أو أهلية في المستوى المطلوب للمسؤولية الممنوحة لهم .

٣-المديرون المشكوك بنزاهتهم .

٤-العمليات التشغيلية الكبيرة التي تواجه في صلبها احتمالات لخسائر عالية .

٥-التغيرات الحاصلة في المدة الأخيرة للأنظمة لاسيما الأنظمة المحاسبية .
٦-النسب العالية للموجودات التي تكون ذات سيولة عالية .
٧-العمليات التشغيلية التي تكون أكثر تعقيدا .
٨-عدم استمرار الملاك (التغيرات الدائمة في الملاك) .
٩-الظروف الاقتصادية غير المستقرة (المتغيرة) .
١٠-العمليات التشغيلية ذات المعالجات الإلكترونية السريعة .
١١-المدة الزمنية الطويلة التي تكون ما بعد آخر تدقيق .
١٢-الضغط المتزايد على المديرين لتلبية الأهداف المرغوبة .
١٣-الخبرة التشغيلية المنخفضة .
١٤-النقص في التغطية التدقيقية من قبل المدققين المستقلين .

وتستخدم العوامل السابقة في تحديد مدى وجود المخاطر التدقيقية في الوحدات الاقتصادية ونسبة هذه المخاطر ، من خلال معرفة مقدار الأخطاء التي تحدث ونقاط الضعف الموجودة في الوحدات الاقتصادية الخاضعة للتدقيق ، أما تخفيض هذه المخاطر فأنه ليس مسؤولية المدقق فحسب ، إذ إن بعض العوامل السابقة تقع مسؤولية السيطرة عليها على عاتق المستويات الإدارية المختلفة ضمن الوحدة الاقتصادية ولاسيما الإدارة العليا المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ السياسات والعمليات وتصميم الأنظمة المحاسبية والرقابية في الوحدة الاقتصادية ، وان اشتراك كل من المدقق وهذه المستويات الإدارية في تخفيض المخاطر التدقيقية يتم من خلال تقديم المدقق للتوصيات التي يراها مناسبة والتي توصل إليها من خلال قيامه بدراسة وتحليل بيانات وعمليات الوحدة الاقتصادية وباستخدام الإجراءات التحليلية التي تمكنه من تحديد نقاط الضعف والأخطاء الموجودة فيها ، ويعد تعاون إدارة الوحدات الاقتصادية في هذا المجال مهما لتحقيق الغاية المرجوة من العملية التدقيقية ونجاح هذه العملية ، فإذا قامت الإدارة والمستويات الإدارية الأخرى ضمن الوحدات بواجبها من خلال التصميم والتنفيذ الكفء للسياسات والأنظمة الموجودة فيها فان نسبة الأخطاء ونقاط الخلل سوف تقل بالتأكيد ، وكذلك فان على الإدارة إن تمنح المهام والسلطات لمنح لمستحقيها ومن تتوفر فيه الأهلية والكفاءة والأقدمية والخبرة والممارسة العملية والعلمية في تنفيذ المهام الموكولة إليهم ، ولكن تبقى مسؤولية اكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف والخلل مسؤولية المدقق بالدرجة الأساس لأنها تمثل نطاق عمله وواجبه المهني ، فعلى المدقق إن يحدد العناصر التي تتطلب منه تركيزاً وتوسعاً في الإجراءات من خلال مراعاة الأهمية النسبية لها كالموجودات عالية السيولة والتي تشكل أحد أسباب حدوث الأخطاء والتلاعبات ، إن تكامل دور كل من المدقق وإدارة الوحدات الاقتصادية من خلال قيامهم بواجباتهم يساعد في نجاح عملية التدقيق ، إذ إن قيام الإدارة بتصميم نظام رقابة داخلية

فاعل ، يخفض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية ، إذ إن كلاهما يرتبطان بفاعلية نظام الرقابة في الوحدات الاقتصادية من خلال قدرة هذا النظام على القضاء على حالات الغش والتلاعب والأخطاء العائدة إلى ضعف هذا النظام أما مخاطر الاكتشاف فكما سبق القول أنها موجودة دائما حتى لو تم التدقيق بنسبة ١٠٠ % أي تدقيق جميع بيانات وعناصر وبنود الوحدة الاقتصادية ودون استخدام العينات ، ومع وجود استخدام العينات فأن نسبة هذه المخاطر سوف ترتفع ولكن هذه النوع من المخاطر يرتبط بالمدقق والإجراءات التي يقوم بها ، أي أن تخفيض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى مقبول أمر ممكن ولكنه يعتمد على المدقق نفسه ، فلو قام المدقق باختبار العينة التي يقوم بتدقيقها بشكل علمي وأساليب إحصائية (المعاينة الإحصائية) فانه يضمن قيامه ببداية سليمة واختياره لعينة تمثل المجتمع الذي أخذت منه وتتمثل بصفاته وما ينطبق عليها ينطبق على المجتمع ككل ، ثم يأتي دوره في اختيار الإجراءات المناسبة لفحص هذه العينة (العينات) وفي تحديد وقت وطبيعة ونطاق هذه الإجراءات .

وتمثل الإجراءات التحليلية أسلوبا جيدا لفحص البيانات عن طريق التحليل المالي بأشكاله والذي يمكن من التعرف على الاتجاهات الهامة في عمل الوحدة محل التدقيق ، أو عن طريق الأساليب الإحصائية والتي يمكن استخدامها لحل المسائل المعقدة والعلاقات المختلفة ، أو من خلال البرمجيات الجاهزة التي تعد قاعدة ومرشداً للمدقق يمكنه الرجوع إليها عند الحاجة لمعرفة شئ وما حول العملية التدقيقية ، أو باستخدام التحليل النوعي والذي يقوم على دراسة المؤشرات المتعلقة بأداء الوحدات الاقتصادية ومدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل المنظور ومدى امتثالها للمبادئ المتعارف عليها عبر عدد من السنوات وثباتها في إتباع هذه المبادئ ، فأن استخدام المدقق للأساليب السابقة للإجراءات التحليلية سوف يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء الموجودة في الحسابات وتخفيض مخاطر عدم اكتشافها ، ويوفر للمدقق منهج سليم وصحيح للسير عليه في عملية التدقيق ، ومما لا شك فيه إن استخدام الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر الاكتشاف بشكل خاص ومخاطر التدقيق بشكل عام ، يؤدي إلى نتائج أفضل من النتائج التي يتم التوصل إليها باعتماد الإجراءات الروتينية للمدقق وتكرارها مع الأخطاء الناتجة عنها من سنه لأخرى ، إن نجاح المدقق في تخفيض مخاطر الاكتشاف باستخدام الإجراءات التحليلية يعني نجاحه في تخفيض مخاطر التدقيق ككل ، كما إن استهداف المدقق لتخفيض المخاطر باستخدام الإجراءات التحليلية يبدأ مع التحضير لعملية التدقيق عند وضع خطة وبرنامج عمل المدقق ، لتكون أساسا يسير عليه المدقق في جميع مراحل العملية التدقيقية ، فهي بذلك توفر منهج متكامل يعزز من مصداقية النتائج التي يتوصل إليها المدقق وأدلة الإثبات التي يحصل عليها . ولإيجاز الكيفية التي يتم بواسطتها تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية فعلى المدقق القيام بالآتي :-

١-تحديد العوامل التي تؤدي إلى حدوث المخاطر في الوحدات

٢-تحديد نسبة المخاطر الموجودة وأنواعها

٣-ربط مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية بفاعلية نظام الرقابة في اكتشاف الغش الخطأ وتقديم التوصيات للإدارة القائمة في الوحدة الاقتصادية للعمل على زيادة فاعلية هذا النظام وتخفيض الإجراءات التفصيلية .

٤ - ربط مخاطر الاكتشاف بالمدقق والإجراءات التي يقوم بها واستخدام أساليب الإجراءات التحليلية في فحص البيانات لتكشف الأخطاء والتلاعبات من خلال السبل والمقارنات وتحليل الاتجاهات المختلفة ومن ثمّ تقليل في أو عدم اكتشاف هذه الأخطاء من خلال اعتماد المدقق الإجراءات التحليلية خلال طاقة مراحل العملية التدقيقية .

الفصل الثالث

تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في محافظة نينوى بهدف تقليل مخاطر التدقيق

لغرض معرفة دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق سيتم من خلال هذا الفصل التعرف على الأساليب التي تم استخدامها في جمع البيانات وخطوات إعداد الاستبانة والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واستخراج النتائج للتأكد من دور الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر التدقيق ، وذلك من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: وصف عينة البحث

المبحث الثاني: عرض وتحليل النتائج

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

المبحث الأول

وصف عينة البحث

يتم من خلال هذا المبحث وصف عينة البحث بهدف الوصول إلى نتائج ومعلومات خاصة بالعينة من خلال الآتي:

أولا:تحديد الجهات أو الأطراف عينة البحث

لقد تم توزيع استمارة الاستبانة على مراقبي الحسابات في محافظة نينوى ، ولقد بلغت الاستمارات الموزعة (٦٥) استمارة تم استعادة (٥٣) استمارة منها أي ما يشكل نسبة (٨١،٥ %).

ثانيا: وصف عينة البحث

تضمنت استمارة الاستبانة مجموعة من المعلومات شملت التحصيل الدراسي واللقب العلمي أو الدرجة الوظيفية وعدد سنوات الخبرة وعدد الجهات التي شارك مراقب الحسابات في تدقيق حساباتها في سنوات عمله ،وتهدف هذه المعلومات إلى توضيح سمات وخصائص الأفراد مجتمع البحث من خلال استمارة الاستبانة التي ينم توزيعا عليهم .

ويوضح الجدول الآتي وصف الأفراد مجتمع البحث وكما يأتي:

الجدول (٤)

وصف الأفراد عينة البحث

الشهادة		
الشهادة	**العدد**	**النسبة المئوية**
بكالوريوس	٣٩	%٧٣،٦
دبلوم عالي	١١	%٢٠،٧
ماجستير	٢	%٣,٨
دكتوراه	١	%١,٩
المجموع	٥٣	%١٠٠
عدد سنوات الخدمة		
عدد سنوات الخدمة	**العدد**	**النسبة المئوية**
١-٥	٣	%٥،٦
٦-١٠	٦	%١١،٤
١١-١٥	١٠	%١٨،٩
١٦-٢٠	١٢	%٢٢،٦
٢١-٢٥	١٤	%٢٦،٤
٢٦ فاكثر	٨	%١٥،١
المجموع	٥٣	%١٠٠
عدد الجهات التي قام بتدقيقها		
عدد الجهات	**العدد**	**النسبة المئوية**
١-٢٠	٧	%١٤
٢١-٤٠	١٢	%٢٢،٦
٤١-٦٠	١٥	%٢٨،٤
٦١ فأكثر	١٩	%٣٦
المجموع	٥٣	%١٠٠

ويتضح من الجدول السابق تمتع الأفراد مجتمع البحث بمؤهلات مهنية وعلمية وأكاديمية في مجال مراقبة الحسابات ، على أن جميع أفراد مجتمع البحث يعملون في مراقبة الحسابات كما أن الكثير منهم قام بتدقيق عدد كبير من الوحدات الاقتصادية والتي تعمل في نشاطات مختلفة ، لذا يمكنهم تحديد أي أنواع الإجراءات التحليلية يستخدمونها في عملهم التدقيقي وأي أنواع المخاطر التدقيقية يتعرضون إليها أثناء عملهم .

المبحث الثاني
عرض وتحليل النتائج

لتحليل البيانات في استمارة الاستبانة تم استخدام الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات لجميع محاور الاستبانة ولكل متغير من المتغيرات وكما يأتي:

المحور الأول: استخدام أساليب الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق

وتهدف هذه الفقرة إلى معرفة مدى استخدام مراقبو الحسابات للإجراءات التحليلية في عملية التدقيق وأي من هذه الأساليب الأكثر استخداما في عملهم من خلال تحليل الإجابات والمبوبة في الجدول (١) الملحق (٢) ، ولقد تضمن هذا المحور المؤشرات الآتية :

١-التحليل المالي:

تتفق معظم إجابات المبحوثين على استخدام أسلوب التدفقات النقدية بشكل كبير وبنسبة(٨٦،٨%) ووسط حسابي (٢،٨٦٨) وانحراف معياري(٠،٢٧٤)وهو اكثر الأساليب استخداما في فحص البيانات للوحدات الاقتصادية لمعرفة الحركة النقدية والتغيرات المصاحبة لها ، بينما يلاحظ أن استخدام النسب المالية هو الأقل وجاء بنسبة (٤١،٥%) ووسط حسابي (٢،٤١٥) وانحراف معياري (٠،٤٩٤)أما أسلوب التحليل الأفقي فلقد اتفق الأفراد عينة البحث على استخدامه بنسبة(٨٣%) ووسط حسابي (٢،٧٧) وانحراف معياري(٠،٤٠٤)، واتفق اغلب المبحوثين على استخدام اسلوب التحليل العمودي بنسبة(٨٦،٩%) وبوسط حسابي(٢,٦٢) وانحراف معياري(٠،٤٠٤)، وهي اعلى نسبة اتفاق.

٢-تحليل التعادل:

يتضح من إجابات المبحوثين أن هذا الأسلوب لا يستخدم بشكل كبير ، و أكد البعض استخدامه في بعض الأحيان وبنسبة (٨٤%) ووسط حسابي (١،٧٩) وانحراف معياري(٠،٣٧).

٣-البرمجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية :

تتفق إجابات اغلب المبحوثين على عدم استخدام نظم الذكاء الإصطناعي وبنسبة(٩٦،٢%)وبوسط حسابي (١،٠٥٦) وانحراف معياري(٠،٣١٣)، وكذلك الحال فيما يتعلق باستخدام نظم الخبرة إذ أن (٩٢،٤%)من المبحوثين أكدوا على عدم استخدامها وبوسط حسابي (١،١١)وانحراف معياري (٠،٤٣٥) أما أسلوب تحليل الانحدار فان عدم استخدامه جاء بنسبة (٨٦،٨%) وبوسط حسابي (١،١٥) وانحراف معياري (٠،٤٢١)وكذلك فيما يتعلق بأسلوب

السلاسل الزمنية إذ انه لا يتم استخدامه واتفق (٩٠،٦%) من المبحوثين على ذلك وبوسط حسابي (١،١١) وانحراف معياري(٠،٣٨٥).

٤-التحليل النوعي:

يتضح من مؤشرات استخدام التحليل النوعي أن نسبة استخدام تحليل(SWOT) منخفضة واتفق اغلب المبحوثين على عدم استخدامه وبنسبة (٨٦،٨%) ووسط حسابي (١،١٩) وانحراف معياري (٠،٥٣٤) أما أسلوب بطاقة الأهداف المتوازنة فهو الأخر يستخدم وبنسبة (٧٧,٤%) ووسط حسابي (١،٣٠) وانحراف معياري(٠،٦٢٠).

٥- دراسة ومقارنة العلاقات :

تتفق معظم إجابات المبحوثين على أن المقارنات وبمختلف أنواعها يتم استخدامها وبنسبة عالية وهي الأكثر استخداما ويعتمد عليها مراقبو الحسابات وبشكل اكثر من بقية الأساليب وتتراوح نسب استخدامها من(٩٩،٦%-٥٦،٧%) ووالاوساط الحسابية بين (٢،٩٢-٢،٥٥) والانحرافات المعيارية بين(٠،٢٣٩-٠،٦٥٠) مما يدل على اعتمادهم في عملهم على هذه الأساليب وبشكل كبير.

المحور الثاني:- مدى استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق

وتهدف هذه الفقرة معرفة مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل العملية التدقيقية وأي الأساليب اكثر استخداما من غيرها وبالاعتماد على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات والموضحة في جدول (٢) الملحق (٢) وعلى النحو الآتي :

أولا: مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مرحلة تخطيط التدقيق

يتضح من إجابات المبحوثين اتفاقهم وبنسبة (٤٣،٥%)وبوسط حسابي (٣،٣٢)وانحراف معياري (١،٢٦٣) على قيامهم بجمع معلومات لسنوات سابقة عن الوحدة محل التدقيق لفهم أنشطتها وطبيعة حساباتها ، كما اتفق (٤٣%)من المبحوثين على قيامهم بوضع إجراءات محددة مسبقا لآليات العمل والأساليب والكادر المتخصص للقيام بعملية التدقيق وبوسط حسابي (٣،٣٣٩) وانحراف معياري(١،٢٠٨)وكذلك فان أعلى نسبة اتفاق لقيام المدققين بتشخيص العناصر التي من المحتمل أن تكون مصدرا لظهور المخاطر التدقيقية كانت(٣٥،٥٥%) وبوسط حسابي(٣،٠٥٧) وانحراف معياري(١،٢٠٦).

وكذلك اتجهت إجابات المبحوثين على الاتفاق بنسبة (٣٩،٦%)على جمع المعلومات الخاصة بالوحدة في تقدير إمكانية استمرارها قبل البدء بالعملية التدقيقية وبوسط حسابي

(٣،٢٠٧) وانحراف معياري(١،١٦٤) وكذلك كانت أعلى نسبة اتفاق على القيام بإعداد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق وتوزيع الوقت المتاح والمورد البشري (٤١،٥%)وبوسط حسابي (٣،٠٢) وانحراف معياري (١،٠٨٥) ، كما أشارت أعلى نسبة على القيام بتحليل أولي للبيانات المتاحة من خلال جمع المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية على الاتفاق بنسبة (٤١،٥%) ووسط حسابي (٣،٥٧) وانحراف معياري(١،٠٩٩) واتفق معظمهم كذلك على القيام بعمل اتصال بالمدقق السابق عند القيام بعملية التخطيط وبنسبة (٣٢%) ووسط حسابي (٣،٤٣) وانحراف معياري(١،١٨١).

ثانيا: مدى استخدام الإجراءات التحليلية عند تنفيذ عملية التدقيق

يتبين لنا من إجابات المبحوثين إن أعلى نسبة للاتفاق حول قيام المدققين بتقويم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي للوحدة الاقتصادية كانت (٣٥،٨%)وبوسط حسابي (٣،٤٩)وانحراف معياري(١،٣٠٩)وهي أعلى نسبة اتفاق، أما فيما يتعلق بالحصول على أدلة الإثبات لعملية التدقيق فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٤%) لاعتبارهم عملية الحصول على أدلة الإثبات هي الهدف الرئيس لهذه المرحلة وبوسط حسابي (٣،٤٩) وانحراف معياري (٠،٩٨٤)، وكذلك أكد (٣٢%)من المبحوثين على قيامهم باستخدام عينات إحصائية في عملية التدقيق وهي أعلى نسبة اتفاق ولقد عزز ذلك الوسط الحسابي البالغ (٣،٣٨)والانحراف المعياري(١،٢١٢)واتفق (٣٤%) منهم على قيامهم بتكرار قياس البنود والعناصر الخاضعة للتدقيق للحصول على معلومات افضل عنها وبوسط حسابي (٣،١٨٨) وانحراف معياري (١،١٣٢)، ويتضح كذلك من إجابات المبحوثين أن (٣٧،٧%) منهم اتفقوا على قيامهم بتقويم الفروق الهامة للحصول على أدلة إثبات وبوسط حسابي (٣،٤٣٣) وانحراف معياري(١،١١٠) وهي أعلى نسبة اتفاق ، كما يؤكد (٥١%) من المبحوثين على قيامهم بتقويم النتائج التي يحصلون عليها من عملية التدقيق وبوسط حسابي (٣،٧١٧) وانحراف معياري (١،٠٤٥) وهي أعلى نسبة اتفاق ،ويتفق كذلك معظمهم على قيامهم بتطوير توقعاتهم الأولية خلال هذه المرحلة وبنسبة (٥٤،٧%)وبوسط حسابي (٤،٠١٨٨) وانحراف معياري(٠،٨٧٩)، أما فيما يتعلق بتحديد التقلبات الهامة وحساب البنود التي تحتاج إلى اهتمام تدقيق كبير فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٢،١%) وبوسط حسابي (٣،٧٣٦) وانحراف معياري(١،١١٧) و أكد (٢٨،٣%)من المبحوثين على انهم يقومون بالتأكد من سلامة أدلة الإثبات التي يحصلون عليها وعزز ذلك الوسط الحسابي البالغ (٣،٢٢٦)والانحراف المعياري (١،٢٨٩)وهي أعلى نسبة اتفاق.

ثالثا: مدى استخدام الإجراءات التحليلية خلال مرحلة استكمال عملية التدقيق

يتضح من إجابات المبحوثين أن أعلى نسبة اتفاق حول قيام المبحوثين بتحديد البنود والعلاقات غير الاعتيادية التي لم يتم تحيدها سابقا كانت (٣٢%) وبوسط حسابي (٢،٩٨)وانحراف معياري(١،١٩٩)، أما فيما يتعلق بالتركيز على مجالات التدقيق الحرجة والاتجاهات والنسب الهامة لعملية التدقيق فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٥،٨%)وبوسط حسابي (٣،٥٢٨) وانحراف معياري(١،١٣٢)، و أكدت إجابات المبحوثين على أن(٣٥،%)منهم يتفقون تماما على قيامهم بالتأكد من معقولية البيانات المالية محل التدقيق وبوسط حسابي(٣،٦٨) وانحراف معياري(١،٤٠٨)، وفيما يتعلق بتحديد قدرة الوحدة الاقتصادية على الاستمرار في المستقبل المنظور من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها سابقا، فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٩،٦%) وبوسط حسابي (٣،٣٧٧) وانحراف معياري(١،٠٧٣) و أكدت كذلك أعلى نسبة اتفاق على قيام المبحوثين بالتأكد من صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها وبنسبة(٣٢،١%)ووسط حسابي (٣،٢٨٣) وانحراف معياري (١،٤٢٥) و أكدت كذلك أعلى نسبة اتفاق للمبحوثين على قيامهم بتحديد دقة الاختبارات المنفذة وكانت (٤٩%) وبوسط حسابي (٤) وانحراف معياري(٠،٨٤٢) وتتفق إجابات معظمهم على ضرورة تحديد نزاهة الزبائن الذين تتعامل معهم الوحدة وبنسبة (٤٧،٢%) وبوسط حسابي (٣،٤١٥) وانحراف معياري(١،١٦٤) كما أن أعلى نسبة اتفاق لقيامهم بتشخيص مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلي في الوحدة هي(٣٤%) وبوسط حسابي (٢،٩٠٥) وانحراف معياري(١،٣١٤)، كما أن اغلب المبحوثين اتفقوا على قيامهم بتلخيص نتائج عملية التدقيق وتقويم هذه النتائج للحكم على أداء الوحدة الاقتصادية وبنسبة(٣٥،٨%) وبوسط حسابي (٣،٣٩١) وانحراف معياري(١،٢٨١).

المحور الثالث: مدى ظهور أنواع مخاطر التدقيق في العملية التدقيقية

إن الغرض من هذه الفقرة هو لمعرفة مدى تعرض مراقبي الحسابات لمخاطر التدقيق بأنواعها (ضمنية –رقابة –اكتشاف) أثناء قيامهم بالعملية التدقيقية وبالاعتماد على الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابات والمبينة نتائجها في الجدول (٣) الملحق (٢) وكالأتي :-

أولا: مدى تعرض عملية التدقيق للمخاطر الضمنية

يتضح من إجابات المبحوثين على اتفاقهم حول وجود أخطاء مادية ملازمة لنشاط الوحدة الاقتصادية وبنسبة(٤٣%)وهي أعلى نسبة اتفاق وعزز ذلك الوسط الحسابي البالغ (٣،٠١٨) وبانحراف معياري (١،٠٥٤)وفيما يتعلق بارتباط هذه الأخطاء بالبنود التي تعتمد بدرجة كبيرة على الحكم الشخصي للمدقق فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٢%) وبوسط حسابي

(٣،٤٩)وانحراف معياري(١،١٢٠)مما يدل أن هذه الأخطاء ناتجة عن سوء الإجراءات المتبعة من قبل المدققين وأنها تؤدي إلى حدوث أخطاء مادية في الحسابات ، أما فيما يتعلق بوجود بنود تكون معقدة في احتسابها أو ذات أهمية كبيرة تؤدي لظهور المخاطر الضمنية فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٠،١%) وهم يتفقون تماما على ذلك وبوسط حسابي (٣،٤٣٣) وانحراف معياري(١،٢٨١) كما أكدت إجابات المبحوثين على أن (٣٠،٢%) منهم يتفقون تماما على أن أحد أسباب ظهور المخاطر الضمنية هو وجود ضغوط على الإدارة تؤدي إلى تحريف البيانات من قبل أصحاب المصلحة مما يؤثر في حقيقة هذه البيانات وعزز ذلك الوسط الحسابي البالغ (٣،٥٤٧) والانحراف المعياري البالغ (١،٢٥٧) وكانت أعلى نسبة اتفاق حول ظهور حالات عدم مطابقة في الأرصدة عند إجراء عملية التدقيق هي (٣٢%) وبوسط حسابي(٣،٥٢٨) وانحراف معياري(١،٢٩٦).

ثانيا:مدى تعرض عملية التدقيق لمخاطر الرقابة

يتضح من إجابات المبحوثين أن (٢٨،٣%) منهم يتفقون تماما على وجود أخطاء في الحسابات لم تتمكن الأنظمة المحاسبية والرقابية للوحدة من منعها أو اكتشافها وبوسط حسابي (٣،٤٧) وانحراف معياري (١،٣٤٣) وفيما يتعلق بتوقع المدقق بإمكانية اعتماده على نظام الرقابة القائم في الوحدة بينما لا يمكن الاعتماد عليها لوجود قصور في هذا النظام وأنها سبب في ظهور مخاطر الرقابة فلقد كانت أعلى نسبة اتفاق (٣٢،١%) وبوسط حسابي (٣،٠٩) وانحراف معياري(١،٤٠٤).

ثالثا: مدى تعرض عملية التدقيق لمخاطر الاكتشاف

يتضح من إجابات المبحوثين أن (٢٨،٣%) منهم يتفقون تماما على احتمال عدم اكتشاف أخطاء في العينة محل التدقيق وهذه العينة لا تمثل المجتمع الذي أخذت منه وبوسط حسابي (٣،٣٢٠) وانحراف معياري (١،٤١٧) وفيما يتعلق بسوء تطبيق المدقق لإجراءات التدقيق المستخدمة فلقد أكد (٣٤،١%) منهم اتفاقهم تماما على أنها سبب في ظهور مخاطر الاكتشاف وبوسط حسابي (٣،٥٠٩) وانحراف معياري (١،٣٤٠)، أما فيما يتعلق بعدم امتلاك المدقق الخبرة الكافية في مجال الإجراءات التدقيقية فلقد أكد (٣٤%) منهم اتفاقهم تماما على أنها سبب لظهور مخاطر الاكتشاف وبوسط حسابي (٣،٥٤٧) وانحراف معياري(١،٢٦٥)، كما أكد (٣٠،١%)من المبحوثين على انهم يتفقون تماما أن سوء تفسير المدقق للاستنتاجات المستخلصة من عملية التدقيق هو الآخر سببا في ظهور مخاطر الاكتشاف وبوسط حسابي (٣،٣٩٦)وانحراف معياري(١،٣٨٨)، و أكد كذلك (٣٠،١%) من المبحوثين اتفاقهم تماما على

أن عدم معرفة المدقق بطبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق هو سبب لظهور هذه المخاطر وبوسط حسابي (٣،٤٥٢) وانحراف معياري(١،٤٠٣).

المحور الرابع: مدى إمكانية تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية

تهدف هذه الفقرة معرفة مدى إمكانية تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية ويوضح الجدول (٤) الملحق (٢) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين وكما يلي :-

أولا: مدى تخفيض مخاطر الاكتشاف باستخدام الإجراءات التحليلية

إذ تتفق معظم إجابات المبحوثين على أن استخدام أساليب التحليل المالي في تدقيق البيانات يمكنهم من تخفيض مخاطر الاكتشاف وبنسبة(٤٧،١%)وبوسط حسابي (٣،٨٨٦) وانحراف معياري(٠،٩٦٣) وهي أعلى نسبة اتفاق ، كما أن أعلى نسبة اتفاق حول إمكانية تخفيض مخاطر الاكتشاف باستخدام البرمجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية كانت (٣٥،٨%) وبوسط حسابي (٣،٧٣٥) وانحراف معياري(١،٠٥٦) كما أن أعلى نسبة اتفاق لاستخدام التحليل النوعي في تخفيض مخاطر الاكتشاف كانت (٣٤%) وبوسط حسابي (٣،٨١) وانحراف معياري(١،١٣١) وكذلك فان أعلى نسبة اتفاق أكدت اتفاق المبحوثين حول استخدام المقارنات في تخفيض مخاطر الاكتشاف وأنها تسهم في تخفيضها بنسبة (٣٩،٦) وبوسط حسابي (٣،٨١) وانحراف معياري(٠،٩٨٦).

ثانيا:مدى تخفيض المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة باستخدام الإجراءات التحليلية

اتجهت إجابات المبحوثين إلى التأكيد على أن الاستعانة بكادر تدقيقي مؤهل علميا وعمليا يمكن من تخفيض هذه المخاطر وبنسبة (٤٧،٢%) وبوسط حسابي (٣،٨٤٩) وانحراف معياري(٠،٩٥٢) وهي أعلى نسبة اتفاق، كما أكدت أعلى نسبة اتفاق وهي (٤٩%) على أن الاستعانة بأشخاص غير مرتبطين بالعمل التدقيقي يخفض هذه المخاطر وبوسط حسابي (٣،٧٩) وانحراف معياري (٠،٩٠٩) وفيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلي باستمرار فلقد أكدت إجابات المبحوثين على انه يخفض هذه المخاطر وبنسبة (٤٣،٣%) وبوسط حسابي (٣،٥٢٨) وانحراف معياري(١،٠٠٦) أما فيما يتعلق بالاستعانة بأدلة إثبات كفوءة وكافية فلقد أكدت أعلى نسبة اتفاق وهي (٤٣،٣%) انه يسهم في تخفيض هذه المخاطر وبوسط حسابي (٣،٨٨٦) وانحراف معياري(٠،٩٠٩) وفيما يتعلق باستخدام العينات الإحصائية في فحص البنود والعناصر

فلقد أكدت أعلى نسبة اتفاق وهي (٤٧،١%) انهه يسهم في تخفيض هذه المخاطر وبوسط حسابي (٣،٩٤٣) وانحراف معياري (٠،٩٢٥)وهي أعلى نسبة اتفاق ، وكذلك أكدت أعلى نسبة اتفاق وهي (٤٣،٥%) أن استخدام الحكم المهني في انتقاء العينات الخاضعة للتدقيق يمكن من تخفيض هذه المخاطر وبوسط حسابي (٣،٩٦٢) وانحراف معياري(٠،٧١٢) وهي أعلى نسبة اتفاق.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات البحث

سيتم في هذا المبحث اختبار علاقات الارتباط والأثر وتحديدها بين متغيرات البحث وصولاً إلى التحقق من مدى قبول أو رفض فرضية البحث :

أختبار الفرضية الرئيسة الأولى :

الفرضية الأولى : تنص هذه الفرضية على وجود علاقة الارتباط بين مراحل الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق

يبين الجدول (٥) علاقات الارتباط بين مخاطر التدقيق بأنواعها ومراحل الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق وفي أي مرحلة من مراحل عملية التدقيق تكون المخاطر أعلى من غيرها وكما يأتي :

الجدول (٥)

علاقات الارتباط بين مراحل عملية التدقيق وأنواع مخاطر التدقيق

أنواع المخاطر / مراحل الإجراءات التحليلية	المخاطر الضمنية	مخاطر الرقابة	مخاطر الاكتشاف	المؤشر الكلي
مرحلة التخطيط	٠،٥٠٨**	٠،٣٠٣**	٠،٣٩٣**	٠،٤١٥**
مرحلة التنفيذ	٠،٦٠٥**	٠،٤١٣**	٠،٤١٨**	٠،٤٩٧**
مرحلة الاستكمال	٠،٨٦٩**	٠،٦٩٠**	٠،٨٥٨**	٠،٨٤٦**
المؤشر الكلي				٠،٦٨٥**

**** P≤0,01 * p≤0,05 n=53**

يتضح من خلال النظر الى الجدول ان هناك علاقة ارتباط متذبذبة بين مراحل الاجراءات التحليلية وانواع مخاطر التدقيق ، إذ على المستوى الجزئي ارتبطت المخاطر الضمنية بمرحلة التخطيط فبلغت(٠،٥٠٨)وهذا يشير الى ان هناك علاقة ارتباط معنوية بين المخاطر الضمنية وهذه المرحلة ، وكذلك الحال عند تنفيذ عملية التدقيق اذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠،٦٠٥) مما يدل على ان المخاطر الضمنية في هذه المرحلة كانت اعلى من المرحلة السابقة ، اما علاقة الارتباط بين المخاطر الضمنية ومرحلة استكمال عملية التدقيق ، فلقد كانت عالية

جدا وبلغت (٠،٨٦٩) مما يدل ان نسبة وجود المخاطر الضمنية خلال هذه المرحلة عالية جدا وانها تزداد بتقدم مراحل عملية التدقيق .

اما فيما يتعلق بمخاطر الرقابة فلقد ارتبطت هي الأخرى بمرحلة تخطيط عملية التدقيق وبعلاقة معنوية ولكن أقل من قوة الارتباط ببقية المراحل وبلغت قيمتها (٠،٣٠٣) أما في مرحلة تنفيذ عملية التدقيق فأرتبطت بعلاقة معنوية مع مخاطر الرقابة بلغت قيمتها (٠،٤١٣) مما يدل على أن نسبة مخاطر الرقابة في هذه المرحلة زادت وذلك لتنفيذ المدقق لإجراءات التدقيق ويلاحظ كذلك أن مخاطر الرقابة ترتفع كلما نفذت عملية التدقيق وتقدمت مراحلها واصبح المدقق على إطلاع شامل للبيانات التي يقوم بتدقيقها ، إذ أن ارتباط مخاطر الرقابة في مرحلة الاستكمال أصبح عالياً ولقد بلغ (٠،٦١٠) مما يدل على معرفة المدقق بالحجم الطبيعي لهذه المخاطر وأنها تزيد مع تقدم مراحل عملية التدقيق . أما فيما يتعلق بمخاطر الأكتشاف فأن ارتباطها بمرحلة التخطيط والتدقيق كانت ضعيفة نظراً لكون عملية التدقيق في بدايتها وبلغ الارتباط (٠,٣٩١) أما في مرحلة التنفيذ فأن الارتباط كان ضعيفاً ولكنه أقوى من المرحلة السابقة مما يشير إلى أن مخاطر الاكتشاف تزداد نسبة وجودها مع تقدم عملية التدقيق ، ولقد بلغ الارتباط بين مخاطر الاكتشاف ومرحلة التنفيذ (٠,٤١٨) أما في مرحلة استكمال عملية التدقيق فلقد كان الارتباط قوياً بين مخاطر الاكتشاف وهذه المرحلة ولقد بلغ (٠,٨٥٨) مما يدل على أن نسبة مخاطر الاكتشاف تكون في قمتها عند استكمال عملية التدقيق لأكتشاف المدقق لمعظم الأخطاء الموجودة في بيانات محل التدقيق .

الفرضية الثانية : تنص هذه الفرضية على أن هناك علاقة ارتباط بين أنواع الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق

يبين الجدول (٦) علاقات الارتباط بين أنواع الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق ومدى مساهمة الأولى في تخفيض الأخيرة وكما يلي :

الجدول (٦) علاقات الارتباط بين أنواع الإجراءات التحليلية وأنواع مخاطر التدقيق

أنواع المخاطر / الإجراءات	مخاطر ضمنية	مخاطر رقابة	مخاطر اكتشاف
تحليل مالي	٠,٣٧٦**	٠،٢٦١	٠،٢٩٥**
تحليل التعادل	٠،١٦١	٠،٢١٢	٠،٠٥١
البرمجيات والأساليب الإحصائية	-٠،٠١٠	-٠،٠٨٨	-٠،٠٤٥
التحليل النوعي	٠،١٤٠	٠،٠٤٩	٠،١١٤
دراسة ومقارنة العلاقات	٠،٣٥٤*	٠،٣١٨ *	٠،٣٨٨*

** $P \leq 0.01$ n = 53

* $P \leq 0.05$

وتشير معطيات الجدول إلى وجود علاقات ارتباط غير معنوية سالبة بين استخدام البرمجيات وتخفيض المخاطر بأنواعها الثلاثة ، وقد يعود ذلك إلى عدم استخدام مراقبي حسابات لهذه الأساليب في عملية التدقيق ، أما فيما يتعلق ببقية الأساليب فأن علاقة الارتباط بين التحليل المالي والمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة والأكتشاف فلقد كانت معنوية وكانت على التوالي (٠,٣٧٦) و (٠,٢٩٥) مما يشير إلى توقع المبحوثين بإمكانية مساهمة التحليل المالي في تخفيض مخاطر التدقيق وأنهم يستخدمونها في عملية التدقيق أما العلاقة بين تحليل التعادل وأنواع المخاطر فقد تراوحت بين (٠,٠٥ إلى ٠،٢١٢) وهي جميعها علاقات غير معنوية وضعيفة قد يرجع ظهور هذه العلاقة إلى عدم استخدام المبحوثين لهذا الأسلوب بشكل كبير في عملية التدقيق ، وكذلك الحال فيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين التحليل النوعي وأنواع المخاطر فلقد كانت علاقة ارتباط معنوية ضعيفة وكانت الأقوى مع المخاطر الضمنية تراوحت بين (٠,٠٤٩ إلى ٠،١٤٠) والذي يدل على توقع المبحوثين بإمكانية تخفيض المخاطر بإستخدام هذا الأسلوب ولكنهم لا يستخدمون هذا الأسلوب بشكل كبير ، أما علاقة الارتباط بين دراسة ومقارنة العلاقات وبين أنواع المخاطر فأنها علاقة ارتباط معنوية ولكنها الأقوى من بين بقية الأساليب إذ بلغت قيمة ارتباط العلاقات مع المخاطر الضمنية والرقابة والاكتشاف على التوالي (٠,٣٥٤) و (٠,٣١٨) و (٠,٣٨٨) وهذا يدل على أن المدققين لديهم قناعة بأن أسلوب دراسة ومقارنة العلاقات هو الأكثر استخداماً .

الفرضية الثالثة : تنص هذه الفرضية على وجود علاقة ارتباط معنوية بين أساليب تخفيض مخاطر التدقيق ومراحل عملية التدقيق

يبين الجدول (٦) مدى علاقة الارتباط بين أساليب تخفيض مخاطر التدقيق ومراحل عملية التدقيق لغرض معرفة أي مرحلة من هذه المراحل يمكن فيها تخفيض المخاطر بشكل أكبر وكما يأتي :

الجدول (٦) علاقات الارتباط بين أساليب تخفيض المخاطر ومراحل عملية التدقيق

مراحل عملية التدقيق / اساليب تخفيض المخاطر	مرحلة التخطيط	مرحلة التنفيذ	مرحلة الاستكمال
أسلوب تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية	٠،٦٩٩ **	٠،٧٤٣ **	٠،٩٤٠ **
أسلوب تخفيض مخاطر الاكتشاف	٠،٧٣٣ **	٠،٧٧٦ **	٠،٩٦٦ **

n = 53

** $P \leq 0.01$

** $P \leq 0.05$

تشير معطيات الجدول السابق إلى وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين أسلوب تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية تتدرج صعوداً وتصبح أقوى كلما تقدمت مراحل عملية التدقيق ، إذ يلاحظ أن العلاقة بين هذا الأسلوب ومرحلة التخطيط كانت (٠،٦٩٩) وفي مرحلة التنفيذ (٠،٧٤٣) وفي مرحلة الاستكمال (٠،٩٤٠) وجميعها علاقات معنوية ويدل ذلك على أن إمكانية تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية في مرحلة الاستكمال تكون كبيرة جداً باستخدام الأساليب المعتمدة لذلك وأن علاقة الارتباط في هذه المرحلة قوية وأقوى من بقية المراحل وذلك لأن المدقق يصبح على إطلاع بكافة البيانات المالية ويحدد العناصر التي من المحتمل أن تشكل مصدراً لظهور المخاطر ثم تخفيضها باستخدام هذه الأساليب ، أما إمكانية تخفيض مخاطر الأكتشاف فهي الأخرى تزيد بتقدم عملية التدقيق وتزداد علاقة الارتباط قوة مع تقدم مراحل عملية التدقيق ، إذ يلاحظ أن علاقة الارتباط بين أسلوب تخفيض مخاطر الأكتشاف ومرحلة التخطيط كانت (٠،٧٣٣) وهي كذلك معنوية قوية وانها تصبح في مرحلة التنفيذ (٠،٧٧٦) وهي علاقة معنوية قوية ولكنها أقوى من المرحلة السابقة أما في مرحلة الاستكمال فهي (٠،٩٦٦) وهي علاقة ارتباط معنوية قوية جداً وأقوى من العلاقة مع المرحلتين السابقتين مما يدل على أن المدقق يمكنه استخدام أنواع الإجراءات التحليلية في تخفيض مخاطر الاكتشاف وانها تسهم في تخفيضها بشكل كبير وهذا ما أوضحته علاقة الارتباط وان إمكانية

تخفيض مخاطر الاكتشاف باستخدام هذه الإجراءات تزداد قوة خلال مراحل عملية التدقيق وتصبح في قمتها عند استكمال عملية التدقيق لإطلاع المدقق على كافة البيانات والأنشطة وتنفيذه لهذه الإجراءات في المراحل السابقة من عملية التدقيق بالإضافة إلى هذه المرحلة .

الفرضية الرابعة : تنص هذه الفرضية على وجود علاقة أرتباط معنوية بين مراحل عملية التدقيق وأنواع الإجراءات التحليلية

يبين الجدول (٧) علاقة الارتباط بين مراحل عملية التدقيق وأنواع الإجراءات التحليلية وفي أي مرحلة من هذه المراحل تكون الإجراءات التحليلية أكثر أرتباطاً وكما يأتي :

الجدول (٧) علاقة الارتباط بين مراحل عملية التدقيق وأنواع الإجراءات التحليلية

الأساليب / المراحل	تحليل مالي	تحليل تعادل	البرامجيات والاساليب الاحصائية	تحليل نوعي	دراسة ومقارنة العلاقات
مرحلة التخطيط	٠,٢٢٦	-٠,٠١٣	٠,٠٨٨	٠,١٦٢	*٠,٣٤٢
مرحلة التنفيذ	**٠,٣٩٠	-٠,٠٧٤	٠,٠٢٦	٠,١٩٩	**٠,٣٨٦
مرحلة الاستكمال	*٠,٣١٦	-٠,٠١١	-٠,٠١٩	٠,١٧٠	*٠,٣٥٦

** $P \leq 0.01$ n = 53
** $P \leq 0.05$

تشير معطيات الجدول السابق إلى وجود علاقات ارتباط معنوية بين أساليب الإجراءات التحليلية ومراحل عملية التدقيق ، ويلاحظ أن العلاقة بين مرحلة التخطيط وأنواع الإجراءات التحليلية علاقة متباينة تكون الأقوى مع استخدام أسلوب دراسة ومقارنة العلاقات والتحليل المالي والتحليل النوعي والبرامجيات إذ بلغت على التوالي (٠,٣٤٢) و (٠,٢٢٦) و (٠,١٦٢) و (٠,٠٨٨) أما العلاقة بين مرحلة التخطيط وأسلوب تحليل التعادل فلقد كانت علاقة ارتباط غير معنوية إذ بلغت (-٠,١٣) أما علاقة الارتباط بين مرحلة التنفيذ وأساليب الإجراءات التحليلية فهي الأخرى كانت علاقة معنوية مع أساليب التحليل المالي واسلوب ودراسة ومقارنة العلاقات والتحليل النوعي والبرامجيات إذ بلغ الارتباط بين هذه الأساليب ومرحلة التنفيذ على التوالي (٠,٣٩٠) و (٠,٣٨٦) و (٠,١٩٩) و (٠,٠٢٦) أما علاقة الارتباط بين

تحليل التعادل ومرحلة التنفيذ فلقد كانت غير معنوية وبلغت (٠,٠٧٤-) أما علاقة الارتباط بين مرحلة الاستكمال واساليب الإجراءات التحليلية فلقد كانت علاقة معنوية مع أساليب دراسة ومقارنة العلاقات والتحليل المالي والتحليل النوعي إذ بلغت على التوالي (٠,٣٥٦) و (٠,٣١٦) و (٠,١٧٠) أما فيما يتعلق بعلاقة الارتباط بين هذه المرحلة وأسلوب البرامجيات والأساليب الإحصائية وأسلوب تحليل التعادل فلقد كانت غير معنوية وذد بلغت على التوالي (٠,٠١٩-) و (٠,٠١١-) .

أختبار الفرضية الرئيسة الثانية :

الفرضية الأولى : وتنص على وجود تأثير مؤشرات الإجراءات التحليلية على مراحل عملية التدقيق

يوضح الجدول (٨) نتائج تحليل الإنحدار لأنواع الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق وعلى النحو الآتي :

الجدول (٨) أثر أنواع الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق

المتغيرات المستقلة / المتغيرات المعتمدة	Bo	تحليل مالي B1	تحليل التعادل B2	البرمجيات والأساليب الإحصائية B3	تحليل نوعي B4	دراسة ومقارنة العلاقات B5	R2	قيمة F	
								المحسوبة	الجدولية
الإجراءات في مرحلة التخطيط	٤،٨٥٦	٠،٤٣٢ (١,١٧٧)	٠،٠٧٧ (٠,٤٩٩)	٠،٠٣٢ (٠,١٨٤)	٠،١٥٦ (٠,٨١٧)	٠،١٢١ (٠,٧٢٥)	٠،٠٩٢	٠،٠٨٩٢	٢،٤١
مرحلة التنفيذ	٦،٨٩٦	٠،٩٦٠ (٢,٥٣٠*)	٠،١٦٧ (٠,٦٠٧)	٠،٥٥٥ (١,٥٥١)	٠،٤٤٩ (١,٧٠١)	٠،٣٤٧ (١,٩٥٧)	٠،٢٥	٢،٩٨٢*	٢،٤١
مرحلة الاستكمال	٧،٥١١	٠،٩٠٨ (١,٧٦٧)	٠،١٢٥ (٠,٨٦٧)	٠،٢٠٠ (١,٢١٦)	٠،٢٢٨ (١,٢٨٢)	٠،٢٣٠ (١,٨٨٢*)	٠،٢١	٢،٨٣٦*	٢،٤١

* P ≤ 0.05 N.S : not significant n = 53

d.f = (5 , 47)

( ) تشير إلى قيمة (t) المحسوبة

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الإنحدار لأنواع الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق وعلى النحو الآتي :

١. أثر الإجراءات التحليلية على مرحلة تخطيط عملية التدقيق

بينت نتائج عملية التحليل أنه لا يوجد تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية على مرحلة تخطيط عملية التدقيق ، إذ بلغت قيمة R^2 (٠،٠٩٢) وهي علاقة تأثيرية ضعيفة جداً ويدعم ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة (٠،٨٩) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (٢،٤١) عند درجات الحرية (٤٧ ، ٥) أما على مستوى المتغيرات المستقلة كلاً على حدى فأن قيمة B تشير إلى عدم معنوية أي نوع من الإجراءات التحليلية على مرحلة تخطيط التدقيق ويعود السبب في ظهور هذه العلاقة التأثيرية الضعيفة لكون عملية التدقيق ما زالت في بدايتها ولم يطبق المدقق هذه الإجراءات بشكل فعلي في هذه المرحلة .

٢. أثر الإجراءات التحليلية على مرحلة تنفيذ عملية التدقيق

يتضح من نتائج عملية التحليل وجود تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية على مرحلة تنفيذ عملية التدقيق ، إذ بلغت قيمة R^2 (٠،٢٥) وهي علاقة تأثيرية معنوي ويدعم ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة (٢،٩٨٢) وهي أعلى من القيمة الجدولية البالغة (٢,٤١) عند درجات الحرية (٥ ، ٤٧) أما على مستوى المتغيرات المستقلة كلاً على حدى فأن قيمة B تشير إلى وجود تأثير معنوي للتحليل المالي والنوعي ودراسة ومقارنة العلاقات وعدم معنوية اساليب تحليل التعادل واستخدام البرمجيات والاساليب الإحصائية على مرحلة تنفيذ عملية التدقيق وسبب ظهور هذه العلاقة التأثيرية هو أن اساليب التحليل المالي والتحليل النوعي وأسلوب دراسة ومقارنة العلاقات على الإجراءات في هذه المرحلة هو الأكثر استخداماً وفاعلية في تنفيذ عملية التدقيق من أساليب تحليل التعادل واستخدام البرمجيات والأساليب الإحصائية .

٣. أثر الإجراءات التحليلية على مرحلة استكمال عملية التدقيق

يتبين من نتائج التحليل وجود تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية على مرحلة استكمال عملية التدقيق ويؤكد ذلك قيمة R^2 البالغة (٠،٢١) وهي علاقة تأثيرية معنوية ويدعم ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة (٢،٨٣٦) وهي أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (٢،٤١) عند درجات الحرية (٥ ، ٤٧) ، وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية استخدام أساليب التحليل المالي وأسلوب دراسة ومقارنة العلاقات في هذه المرحلة وعدم معنوية استخدام أساليب التحليل النوعي وتحليل التعادل والبرمجيات والأساليب الإحصائية .

الفرضية الثانية : وهي تنص على وجود تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق

يوضح الجدول (٩) نتائج تحليل الإنحدار لأثر استخدام أنواع الإجراءات التحليلية في مخاطر التدقيق وكما يأتي :

الجدول (٩) أثر استخدام أنواع الإجراءات التحليلية في مخاطر التدقيق

المتغيرات المستقلة / المتغيرات المعتمدة	Bo	تحليل مالي B1	تحليل التعادل B2	البرمجيات والأساليب الإحصائية B3	تحليل نوعي B4	دراسة ومقارنة العلاقات B5	R2	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
المخاطر الضمنية	٨،٥٤٠	١،٠١٤ (٢،٠٠٧*)	٠،٠٥١ (٠،٣٥٨)	٠،١٣٩ (٠،٨٤٩)	٠،١٢٣ (٠،٦٩١)	٠،٢٠٧ (١،٣٣٠)	٠،٢١	٢،٣٨٨	٢،٤١
مخاطر الرقابة	٨،٣١٥	١،٠٦١ (١،٤٨١)	٠،١٤٩ (٠،٩٨٠)	٠،١٦٥ (٠،٩٥٤)	٠،٠٦٩٠ (٠،٣٦٩)	٠،٠٥٤ (٠،٣٣٠)	٠،١٢	١،٢٠٣	٢،٤١
مخاطر الاكتشاف	٨،٢١١	٠،٨٢٠ (٢،٤٠٢*)	٠،٠٥٢ (٠،٣٤٩)	٠،١٧٥ (١،٠٢٦)	٠،١٤٦ (٠،٧٨٩)	٠،٢١٣ (١،٨٢٧*)	٠،٢٨	٣،٥٥٣	٢،٤١

* $P \leq 0.05$ N.S : not significant n = 53

d.f = (5 , 47)

( ) تشير إلى قيمة (t) المحسوبة

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الإنحدار لأنواع الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق وكما يأتي :

١. أثر الإجراءات التحليلية في المخاطر الضمنية

يتضح من نتائج عملية التحليل أنه لا يوجد تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية على المخاطر الضمنية ، إذ بلغت قيمة R^2 (٠،٢١) وهي علاقة تأثيرية ضعيفة جداً ويدعم ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة (٢،٣٨٨) وهي أقل من القيمة الجدولية البالغة (٢،٤١) عند درجات الحرية (٥ ، ٤٧) وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة كلاً على حدى فأن قيمة B تشير إلى عدم معنوية أنواع الإجراءات التحليلية على المخاطر الضمنية فيما عدا التحليل المالي ويعود السبب في ظهور هذه العلاقة التأثيرية الضعيفة لأرتباط التحليل المالي بتخفيض المخاطر الضمنية وأنه يسهم في هذا التخفيض .

٢. أثر الإجراءات التحليلية في مخاطر الرقابة

تشير نتائج عملية التحليل إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لأي نوع من أنواع الإجراءات التحليلية على مخاطر الرقابة وقد بلغت قيمة R^2 (٠،١٢) وهي علاقة تأثيرية ضعيفة جداً ويدعم ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة (١،٢٠٣) وهي أقل من قيمتها الجدولية البالغة (٢،٤١) عند درجات الحرية (٥ ، ٤٧) ، أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B

تشير إلى عدم معنوية أنواع الإجراءات التحليلية على مخاطر الرقابة ويعود السبب في ذلك إلى أرتباط مخاطر الرقابة وفاعلية الأنظمة المحاسبية الرقابية في الوحدة الاقتصادية وليس بالإجراءات التدقيقية المتبعة .

٣. أثر الإجراءات التحليلية في مخاطر الأكتشاف

يتضح من نتائج عملية التحليل وجود تأثير معنوي لأنواع الإجراءات التحليلية على مخاطر الأكتشاف وقد بلغت قيمة R^2 (٠،٢٨) وهناك علاقة تأثيرية معنوية تدعمها قيمة F المحسوبة والبالغة (٣،٥٥٣) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٢،٤١) عند درجات الحرية (٥ ، ٤٧) ، وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية بعض أنواع الإجراءات التحليلية مثل التحليل المالي وأسلوب دراسة ومقارنة العلاقات وعدم معنوية أساليب تحليل التعادل والتحليل النوعي وأسلوب البرمجيات والأساليب الإحصائية ويعود السب في ذلك إلى عدم معرفة المدقق بالأنواع الأخيرة للإجراءات التحليلية ومدى مساهمتها في تخفيض هذا النوع من المخاطر .

الفرضية الثالثة : تنص على وجود تأثير معنوي لمراحل الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق

يوضح الجدول (١٠) نتائج تحليل الإنحدار لأثر مراحل الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق وكما يلي :

الجدول (١٠) أثر مراحل الإجراءات التحليلية في أنواع مخاطر التدقيق

المتغيرات المستقلة / المتغيرات المعتمدة	Bo	مرحلة التخطيط B1	مرحلة التنفيذ B2	مرحلة الاستكمال B3	R2	قيمة F	
						المحسوبة	الجدولية
المخاطر الضمنية	٠،٩٧٩	٠،٢٦٢ (٢،٣١٤*)	٠،١٢٤ (١،٠٨٩)	٠،٩٥٥ (٩،٢٦٩*)	٠،٧٨	٥٤،٦٢*	٢،٨
مخاطر الرقابة	١،٣٢١	٠،٣٨٢ (٢،٣٣٣*)	٠،٠٥٥ (٠،٣٣٤)	٠،٩١٩ (٦،٠٨٦*)	٠،٥٤	١٨،٠٣٣*	٢،٨
مخاطر الاكتشاف	١،٤٦٤	٠،٣٠١ (٣،١٠٣*)	٠،٢١١ (١،١٦٣*)	١،٢١٨ (١٣،٦٢٢*)	٠،٨٣	٧٩،٨١٤*	٢،٨

* P ≤ 0.05 N.S : not significant n = 53

d.f = (3 , 49)

( ) تشير إلى قيمة (t) المحسوبة

يشير الجدول السابق إلى نتائج تحليل الإنحدار لمراحل الإجراءات التحليلية في أنواع المخاطر وعلى النحو الآتي :

١. أثر المخاطر الضمنية في مراحل عملية التدقيق

يتضح من نتائج التحليل ان هناك تأثيراً معنوياً للمخاطر الضمنية خلال مراحل عملية التدقيق ، إذ بلغت قيمة R^2 (٠،٧٨) وهي علاقة تأثيرية قوية تدعمها قيمة F المحسوبة والبالغة (*٥٤،٦٢) وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة (٢،٨) عند درجات الحرية (٣ ، ٤٩) ، أما على مستوى المتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية تأثير المخاطر الضمنية في كل مراحل عملية التدقيق وهذا يشير إلى ظهور هذا النوع من المخاطر في مراحل عملية التدقيق وإنها أعلى ما تكون في مرحلة الاستكمال للتعرف على كل البيانات وتقدم عملية التدقيق .

٢. أثر مخاطر الرقابة في مراحل عملية التدقيق

يتبين من نتائج التحليل وجود علاقة تأثيرية معنوية قوية لمخاطر الرقابة خلال كافة مراحل عملية التدقيق ، فقد بلغت قيمة R^2 (٠،٥٤) وهناك علاقة تأثيرية قوية تدعمها قيمة F المحسوبة والبالغة (*١٨،٠٣٣) وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (٢،٨) عند درجات الحرية (٣ ، ٤٩) أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية مخاطر الرقابة خلال مراحل عملية التدقيق الثلاثة ، ويشير ذلك إلى وجود هذه المخاطر خلال جميع مراحل عملية التدقيق ولاسيما في مرحلة الاستكمال .

٣. أثر مخاطر الاكتشاف في مراحل عملية التدقيق

بينت نتائج التحليل وجود علاقة تأثيرية معنوية لمخاطر الاكتشاف مع مراحل عملية التدقيق وقد بلغت قيمة R^2 (٠،٨٣) وهي علاقة تأثيرية قوية جداً تعززها قيمة F المحسوبة والبالغة (٧٩،٨١٤) وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة (٢،٨) عند درجات الحرية (٣ ، ٤٩) وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية مخاطر الاكتشاف خلال مراحل عملية التدقيق الثلاثة ويشير ذلك إلى ظهور مخاطر الاكتشاف خلال كل مراحل عملية التدقيق وانها تكون في قمتها عند مرحلة استكمال عملية التدقيق ، لأن المدقق في هذه المرحلة سوف ينهي عملية التدقيق بناءاً على إجراءاته التي استخدمها وقد تعرض لكثير من مخاطر عدم أكتشاف الأخطاء خلال المراحل السابقة من عملية التدقيق .

الفرضية الرابعة : وتنص هذه الفرضية على وجود تأثير معنوي لأساليب تخفيض المخاطر في أنواع مخاطر التدقيق

يوضح الجدول (١١) نتائج تحليل الإنحدار لأثر أساليب تخفيض المخاطر في أنواع مخاطر التدقيق وكما يأتي :

١. أثر أساليب تخفيض مخاطر أكتشاف في أنواع مخاطر التدقيق

يتضح من نتائج عملية التحليل أنه يوجد تأثير معنوي لأساليب تخفيض مخاطر الاكتشاف في أنواع مخاطر التدقيق وقد بلغت R^2 عند المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف على التوالي (٠,٧٠٧) و (٠,٤٢٣) و (٠,٦٠٥) وهناك علاقة تأثيرية معنوية تدعمها قيمة F المحسوبة والبالغة عند المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف على التوالي (١١٥,٧٩٦) و (٣٥,١٨١) و (٧٣,٤٨٩) وهي أكبر بكثير من قيمتها الجدولية البالغة (٤،٠٤) عند درجات الحرية (١ ، ٥١) أما فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة كلاً على حدا فأن قيمة B تشير إلى معنوية استخدام أساليب تخفيض مخاطر الأكتشاف في جميع أنواع مخاطر التدقيق .

٢. أثر أساليب تخفيض مخاطر الرقابة والضمنية في أنواع مخاطر التدقيق

يتضح من نتائج عملية التحليل أنه يوجد تأثير معنوي لأستخدام أساليب تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية في جميع أنواع مخاطر التدقيق وقد بلغت قيمة R^2 عند المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف على التوالي (٠,٦٨) و (٠,٣٩٦) و (٠,٥٣٦) وهي علاقة تأثيرية معنوية ويعزز ذلك قيمة F المحسوبة والبالغة عند المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف على التوالي (١٠١,٩٠٩) و (٣١،٤١٤) و (٥٥,٤٦٢) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٠٤) عند درجات الحرية (١ ، ٥١) وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فأن قيمة B تشير إلى معنوية استخدام أساليب تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية في جميع أنواع مخاطر التدقيق .

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

تطرقت الدراسة في فصولها السابقة إلى أحد الموضوعات المعاصرة والمهمة في علم المحاسبة والتدقيق وهو الإجراءات التحليلية ودورها في تخفيض مخاطر التدقيق ، وقد تم التوصل إلى مجموعة استنتاجات خاصة بالجانب النظري والعملي وكالآتي:

استنتاجات الجانب النظري:

١-تمثل الإجراءات التحليلية وسيلة هامة لجمع الأدلة في عملية التدقيق والتي يمكن للمدقق أن يعتمد عليها ويستخدمها كأسلوب ومنهج يزيد من جودة عملية التدقيق ومن اداء المدقق.

٢-تشمل الاجراءات التحليلية الكثير من الانواع التي تقوم على تحليل العلاقات ودراسة المتغيرات المختلفة في العمليات والانشطة للوحدة الخاضعة للتدقيق كالمقارنات البسيطة والتحليل المالي والنوعي ونظم الذكاء الإصطناعي ونظم الخبرة والتي توفر للمدقق الوقت والجهد والتي تزيد من كفاءة وفاعلية عملية التدقيق.

٣-يستخدم المدقق الاجراءات التحليلية خلال كافة مراحل العملية التدقيقية ولكن استخدامها في مرحلة التخطيط يعد الاهم لانه سوف يحدد مسار عملية التدقيق بأكملها.

٤-هناك الكثير من العوامل التي تؤثر في نتائج الاجراءات التحليلية وتؤثر في نجاحها وعلى المدقق اخذها بنظر الاعتبار لضمان نجاح عملية التدقيق كالاهمية النسبية وادلة الاثبات وغيرها من العوامل .

٥-هناك انواع عديدة لمخاطر التدقيق ولكن المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة والاكتشاف هي الاكثر شيوعا لانواع المخاطر .

٦-يرجع حدوث مخاطر الاكتشاف الى عدم تمكن المدقق من اكتشاف الاخطاء ومن ثمّ فان هذه المخاطر ترتبط بعمل المدقق وسلوكه وأدائه للعملية التدقيقية.

٧-ترتبط مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية بضعف الانظمة المحاسبية والرقابية للوحدة الاقتصادية لذا فهي لاتخضع لسيطرة المدقق .

٨-هناك علاقة عكسية بين مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية وفاعلية الانظمة المحاسبية والرقابية فكلما زادت فاعلية هذه الانظمة قلت مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية والعكس صحيح.

٩-ان اعتماد المدقق على الاساليب الاحصائية بالاضافة لحكمه الشخصي في اختيار العينة يمكنه من اختيار عينة تمثل المجتمع الذي اخذت منه .

١٠-ان استخدام المدقق لأنواع الإجراءات التحليلية المختلفة فضلاً عن العينة الإحصائية فيمكن أن يخفض مخاطر الاكتشاف إلى أدنى مستوى مقبول.

استنتاجات الجانب العملي:

اعتمادا على وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها فضلا عن تحليل بعض المؤشرات الكمية للدراسة ونتائج تحليل علاقات الارتباط يمكن التوصل الى الاستنتاجات الآتية :

١- يتمتع كل افراد عينة الدراسة بخبرة وممارسة جيدة في مجال مراقبة الحسابات مما يمكنهم من اعطاء صورة واضحة عن مدى استخدامهم للاجراءات التحليلية وانواع المخاطر التي يواجهونها في عملية التدقيق .

٢- يحمل غالبية افراد عينة الدراسة مؤهلات دراسية جيدة علمية وعملية تمكنهم من التعامل مع فقرات الاستبانة بشكل عملي .

٣- اتفق المبحوثون أغلبهم على عدم استخدام اساليب نظم الذكاء الاصطناعي ونظم الخبرة والاساليب الاحصائية والتحليل النوعي واقتصارهم في عملهم على المقارنات والتحليلات البسيطة عند القيام بعملية التدقيق .

٤- يتفق المبحوثون معظمهم على وجود مخاطر الاكتشاف والمخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة عند قيامهم بعملية التدقيق .

٥- يتضح وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين انواع المخاطر (الضمنية ، الرقابة ، الاكتشاف) وبين مراحل عملية التدقيق وهذا يشير الى ظهور مخاطر التدقيق خلال كافة مراحل عملية التدقيق وتزداد هذه العلاقة بتقدم مراحل عملية التدقيق .

٦- وجود علاقات ارتباط غير معنوية بين اساليب البرمجيات الجاهزة والاساليب الاحصائية والتحليل النوعي وتحليل التعادل مما يدل على عدم معرفة الافراد في ديوان الرقابة المالية باهمية استخدام هذه الاساليب في تخفيض المخاطر والاخطاء .

٧- وجود علاقة ارتباط معنوية قوية بين مخاطر التدقيق واساليب التحليل المالي واسلوب دراسة ومقارنة العلاقات وذلك لاستخدام مراقبي الحسابات في ديوان الرقابة المالية لهذه الانواع واعتقادهم بمساهمتها في تخفيض الاخطاء والمخاطر .

٨- هناك علاقة ارتباط معنوية قوية بين اساليب تخفيض المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة وبين مراحل عملية التدقيق مما يؤكد امكانية تخفيض هذه المخاطر باستخدام هذه الاساليب .

٩- هناك علاقة ارتباط معنوية قوية جدا بين اساليب تخفيض مخاطر الاكتشاف ومراحل عملية التدقيق مما يؤكد على امكانية تخفيض مراقبي الحسابات لهذا النوع من المخاطر باستخدام الاساليب المتبعة لذلك .

١٠- تؤثر مؤشرات استخدام الاجراءات التحليلية على مراحل عملية التدقيق أي ان استخدام الاجراءات التحليلية خلال مراحل عملية التدقيق يزيد من كفاءة هذه العملية ويزداد التأثير بتقدم مراحل عملية التدقيق لقيام مراقبي الحسابات بتطبيقها بشكل فعلي .

١١- لايوجد اثر كبير لاستخدام انواع الاجراءات التحليلية في التدقيق على انواع المخاطر ولاسيما المخاطر الضمنية ومخاطر الرقابة لان هذا النوع من المخاطر يرتبط بفاعلية نظام الرقابة الداخلي في الوحدة الاقتصادية وليس بالاجراءات التدقيقية المتبعة .

١٢- بينما يوجد اثر كبير لاستخدام انواع الاجراءات التحليلية في مخاطر الاكتشاف مما يؤكد امكانية تخفيض مخاطر الاكتشاف باستخدام الاجراءات التحليلية في التدقيق .

١٣- تؤثر مؤشرات انواع مخاطر التدقيق في مراحل عملية التدقيق مما يؤكد وجود كل انواع مخاطر التدقيق خلال هذه العملية .

١٤- تشير مؤشرات استخدام اساليب تخفيض مخاطر الاكتشاف في كل انواع مخاطر التدقيق ولكنها اقصى ما تكون في المخاطر الضمنية ومخاطر الاكتشاف مما يؤكد امكانية تخفيض هذا النوع من المخاطر باستخدام الاجراءات التحليلية .

١٥- تؤثر مؤشرات اساليب تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية في كل انواع مخاطر التدقيق وخاصة في المخاطر الضمنية مما يؤكد امكانية تخفيض هذا النوع من المخاطر عن طريق زيادة فاعلية النظام واستخدام الاساليب المعتمدة لذلك .

ثانياً : التوصيات :

أعتماداً على استنتاجات الدراسة يتم هنا عرض التوصيات الضرورية لعمل ديوان الرقابة المالية في تدقيق الحسابات فضلاً عن بعض الدراسات المستقبلية المقترحة للباحثين ذات الأفاق المستقبلية .

١- من الضروري ان يقوم مراقبوا الحسابات باعتماد انواع الاجراءات التحليلية كمنهج واسلوب معتمد عند قيامهم بعملية التدقيق والذي يسهم في تعزيز فاعلية العملية التدقيقية ويعزز من النتائج التي يحصل عليها مراقب الحسابات ويوفر دليل اثبات اكثر مصداقية .

٢- القيام بعملية تقييم ودراسة نظام الرقابة الداخلي في الوحدة الاقتصادية باستمرار ومعرفة نقاط الخلل فيه ومحاولة ترصينه لزيادة فاعليته ولتجنب الاخطاء الناتجة عن ضعف هذا النظام ، اذ انه كلما زادت فاعلية نظام الرقابة الداخلي كلما قلت مخاطر الرقابة .

٣- اعتماد العينات الاحصائية عند القيام بعملية التدقيق بدلا من العينات العشوائية التي قد تسبب الكثير من الاخطاء الناتجة عن عدم تمثيل هذه العينة للمجتمع الذي اخذت منه .

٤- اختيار اشخاص اكفاء ومؤهلين علميا وعمليا لتأدية مهمة مراقبة الحسابات وان يكونوا من اصحاب المهارة الفنية والاكاديمية .

٥- اقامة الدورات التأهيلية باستمرار للافراد القائمين بمهمة مراقبة الحسابات واطلاعهم على كل ماهو جديد في منهج التدقيق ومن ثم قيامهم بتحديد اساليبهم المتبعة بناءا على المعلومات التي يحصلون عليها .

٦- متابعة كل ما يستجد على مهنة التدقيق ومراقبة الحسابات في ضوء التكنولوجيا والتقدم الحاصل وفي ضوء المعايير التي تصدر عن الجهات المختصة بذلك .

٧- اهتمام مراقبي الحسابات في انواع مخاطر التدقيق التي تواجههم في عملهم ومعرفة الاسباب الكامنة وراء حدوثها لمحاولة تجنبها قبل حدوثها .

٨- الاهتمام بنظام المعلومات المحاسبي المتواجد في الوحدة الاقتصادية ودقة المخرجات الناتجة عن هذا النظام والتي تمثل مدخلات عملية التدقيق .

٩- في إطار المقترحات للباحثين في الدراسات المستقبلية ندعو إلى إجراء الدراسات الآتية :

أ. أثر استخدام الحاسبات الإلكترونية في زيادة فاعلية الإجراءات التحليلية لعملية التدقيق .

ب. دور الأهمية النسبية في تخفيض مخاطر التدقيق .

ج. أثر استخدام العينات الإحصائية في زيادة فاعلية عملية التدقيق .

د. دور نظام الرقابة الداخلية في تخفيض مخاطر التدقيق .

المصـــادر والمراجـــع

المصادر العربية

أولا: الوثائق والنشرات الرسمية

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين ، المعايير الدولية للمراجعة لسنة ١٩٩٨ .

٢. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، المبادئ الأساسية للتدقيق ، ٢٠٠١ .

٣. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، مفاهيم التدقيق المتقدمة ، ٢٠٠١ .

٤. انتوساي (القواعد الإرشادية الأوربية بشأن تنفيذ قواعد الرقابة المالية الصادرة عن المنظمة الدولية للهيئات العليا للرقابة المالية (انتوساي) ، ١٩٩٨ .

٥. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، التابعة لديوان الرقابة المالية ، القاعدة رقم (٧) المتعلقة بكشف التدفق النقدي لسنة (١٩٩٧) ، العراق .

٦. مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، التابعة لديوان الرقابة المالية ، دليل التدقيق ذي الرقم (٤) المتعلق بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية لسنة (٢٠٠٠) ، العراق .

ثانياً : الرسائل والأطاريح

١. أحمد يونس السبعاوي (٢٠٠٠) ، المنظور الاستراتيجي للتوافق بين أهداف منظمات الأعمال وأنماط السلوك المالي للإدارة العليا ، دراسة ميدانية في عينة من الشركات المساهمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الموصل .

٢. ايمان شاكر محمد عبد الرضا (٢٠٠١) ، الفحص التحليلي ، أهدافه ومجالاته – دراسة ميدانية في ديوان الرقابة المالية – رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

٣. سيد محمد علي جبارة (٢٠٠٢) ، نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية – دراسة تطبيقية في مصرف الرشيد للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٠ ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

٤. معن وعد الله جار الله المعاضيدي (٢٠٠١) ، تعزيز القدرات الاستراتيجية باستخدام بعض المؤشرات المالية – دراسة تطبيقية لعينة من منشآت الأعمال المسجلة في سوق بغداد للأوراق المالية – أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة الموصل .

٥. مرعي حسن محمد محمد بني خالد (٢٠٠٣) ، دور التحليل الإئتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية ، دراسة للبنوك التجارية في الأردن – أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل .

٦. مؤيد محمد علي فضل الفضل (٢٠٠٤) ، أنموذج مطور لبطاقة العلامات المتوازنة على وفق متطلبات تقويم الأداء الاستراتيجي للنشاط المصرفي ، دراسة ميدانية في عينة من المصارف الأهلية في العراق – أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة .
٧. يوسف عبدة راشد الرباعي (٢٠٠٢) ، مخاطر التدقيق وأثرها في مصداقية النتائج ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، بغداد .

ثالثاً : الدوريات

١. أحمد حلمي جمعة (٢٠٠٢) ، مسؤولية المدقق بشأن الإجراءات التحليلية عند تطبيق معايير التدقيق الدولية ، من منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .
٢. باسل يونس الخياط وعزت حازم زكي (٢٠٠٥) ، استخدام الشبكات العصبية في التكهن بالسلسلة الزمنية لأستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الموصل ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد ٨ .
٣. رشا محمد أنور حمادة (١٩٩٩) ، استخدام الإجراءات التحليلية لأغراض مراجعة الحسابات ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٩ ، الربع الأول .
٤. رلى نعيم دهمش (١٩٩٥) ، رقابة الجودة في تدقيق الحسابات – مفهومها وأهميتها ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ٨٨ ، ك٢–شباط .
٥. سالم عبد الله حلس ويوسف محمود جربوع (٢٠٠٢) ، المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونيين ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٦٧ ، مجلد ٢٤ .
٦. صادق الحسني وخالد أمين (١٩٩٧) ، الأهمية النسبية في التدقيق – دراسة تحليلية انتقادية في ضوء قواعد التدقيق الدولية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية ، العدد ٢ ، مجلد ٢٤ .
٧. عبد المجيد حمزة الناصر وصفاء يونس الصفاوي (٢٠٠٥) ، مقارنة بين المقدرات الأعتيادية والحصينة لنماذج السلاسل الزمنية المختلطة الثنائية من الرتب ، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية ، العدد ٨ .
٨. محمد عبد الوهاب العزاوي (٢٠٠٢) ، نظام تقويم أداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة ، مجلة الرشيد المصرفي ، العدد ٥ .
٩. مركز البحوث المالية والمصرفية (١٩٩٧) ، استجابة المدقق الداخلي للمخاطر ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية – الإمارات ، العدد ٨ ، مجلد ٥ .

١٠. مركز البحوث المالية والمصرفية (١٩٩٨) ، إجراءات التدقيق التحليلية ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد ١ ، مجلد ٦ .
١١. منهل مجيد العلي وياسمين أكرم الدباغ (٢٠٠٣) ، مظاهر تطبيق الأهمية النسبية في عمل المحاسبين ومراقبي الحسابات في الوحدات الاقتصادية ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٧١ ، مجلد ٢٥ .
١٢. نعيم دهمش (١٩٩٨) ، تفسير الأهمية النسبية (المادية) في التقرير (الإعلامي) المحاسبي وتدقيق الحسابات ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٤ ، ك٢-شباط .
١٣. يوسف محمود جربوع (١٩٩٨) ، دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلي ، مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٧ ، تموز-أب .
١٤. يوسف محمود جربوع (٢٠٠١) ، مخاطر عملية المراجعة وموقف مراجع الحسابات الخارجي المستقل منها ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ٦٤ ، مجلد ٢٣ .
١٥. يوسف محمود جربوع (٢٠٠٤) ، مدى مسؤولية الجمعيات المهنية عن رقابة الجودة على أعمال مكاتب التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد ٥١ .

رابعاً : الكتب

١. أحمد حلمي جمعة (١٩٩٩) ، التدقيق الحديث للحسابات ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .
٢. أحمد حلمي جمعة (٢٠٠٥) ، المدخل إلى التدقيق الحديث ، ط٢ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .
٣. أدريس عبد السلام اشتيوي (١٩٩١) ، ط٢ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان ، بنغازي – ليبيا .
٤. ألفين ارينز وجيمس لوبك (٢٠٠٥) ، المراجعة – مدخل متكامل ، ترجمة محمد محمد عبد القار الدسيطي ، مراجعة أحمد حامد حجاج ، دار المريخ للنشر ، الرياض – السعودية .
٥. أمين السيد أحمد لطفي (٢٠٠٥) ، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الأسكندرية – مصر .
٦. ابراهيم أحمد الصعيدي (٢٠٠٥) ، الاتجاهات الحديثة في نظرية المراجعة ومعاييرها ، مطبعة دار السلام ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس – مصر .

٧. خالد أمين عبد الله (٢٠٠٠) ، علم تدقيق الحسابات – الناحية العملية ، ط١ ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان – الأردن .
٨. خالد أمين عبد الله (٢٠٠٤) ، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية ، ط٢ ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان – الأردن .
٩. رضوان الحلوة حنان (٢٠٠٣) ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير – دراسة معمقة في نظرية المحاسبة ، ط١ ،دار وائل للطباعة والنشر ، عمان – الأردن .
١٠. زكريا فريد عبد الفتاح (١٩٩٥) ، دراسات في نظرية المحاسبة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة – مصر .
١١. صادق الحسني (١٩٩٤) ، التحليل المالي والمحاسبي – دراسة معاصرة للأصول العلمية وتطبيقاتها ، المكتبة الوطنية ، عمان – الأردن .
١٢. طارق عبد العال حماد (٢٠٠٥) ، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة – مصر .
١٣. عبد الغفار شحاتة عبدة فرحات (١٩٩٧) ، نهج النظم في أفاق المراجعة ، ط١ ، مكتبة التكامل والزقازيق ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق – مصر .
١٤. عبد الفتاح الصحن ورجب السيد راشد ومحمود ناجي درويش (٢٠٠٠) ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الأسكندرية – مصر .
١٥. عبد الوهاب نصر علي وشحاته السيد شحاته (٢٠٠٤) ، مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الإلكترونية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الأسكندرية – مصر .
١٦. مؤيد عبد الرحمن الدوري ونور الدين أديب أبو زناد (٢٠٠٣) ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان – الأردن .
١٧. مجيد جاسم الشرع (٢٠٠٣) ، المراجعة عن المسؤولية الإجتماعية في المصارف الإسلامية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن .
١٨. محمد سمير الصبان وعبد الله هلال (٢٠٠٠) ، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات ، الدار الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع ، الأسكندرية – مصر .
١٩. محمد سمير الصبان وعبد الوهاب نصر علي (٢٠٠٢) ، المراجعة الخارجية – المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقاً للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية ، الدار الجامعية ، الأسكندرية – مصر .

٢٠. محمد عبد الفتاح وطارق عبد العال حماد (٢٠٠٠) ، التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، جامعة عين شمس ، القاهرة – مصر.
٢١. محمد مطر (٢٠٠٣) ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني – الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن .
٢٢. محمود السيد الناغي (٢٠٠٠) ، دراسات في المعايير الدولية المراجعة ، تحليل وإطار للتطبيق ، ط١ .
٢٣. محمود عبد الحليم الخلايلة (١٩٩٨) ، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية ، ط٢ ، المكتبة الوطنية ، عمان – الأردن .
٢٤. هادي التميمي (١٩٩٨) ، المدخل إلى التدقيق – من الناحية النظرية والعملية ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن .
٢٥. هادي التميمي (٢٠٠٦) ، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية ، ط٣ ، دار وائل للنشر والتزيع ، عمان – الأردن .
٢٦. وليم توماس وامرسون هنكي (١٩٩٨) ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، ترجمة وتعريب أحمد حامد حجاج وكمال حسين سعيد ، دار المريخ للطباعة والنشر والتوزيع ، الرياض –السعودية .

المصادر الإنكليزية

A – journals

1. Deis, Donald & Giroux, Gary , July 1992 , Determinats of Audit Quality in the public Sector, , The Accounting Review , Vil 87, No3.
2. Alexander Basilevsky, 1999 , Factor analysis regrssion, The Canadian journal of Statistics, Vol 9 .
3. Es.Sedor , 2002 Al ternative Accounting Measures as Predicators of Failure, The Accounting Review , No.2 .
4. C.R. Laurent , 1989 , Improving The Efficiency and Effectiveness of Financial Ratio analysis , The Journal of Business Finance and Accounting , No.1 .

B- Books

1. Arens, Alvin & Loebbecke, James, (2000) , Auditing – An Integrated Approach – pretice Hall International , Inc .
2. Boynton, William & Kell, Walter (1996) , Modern Auditing, Sixth Edition , John widey & Sons , Inc .
3. Whittingto, Ray & pany, Kurt (1998) , Principles of Auditing, Twelfth Edition Irwin Inc Graw – Hill .
4. Taylor, Donald H. & Glezen, C.willian (1997) Auditing An Assertions Approach- Seventh Edition, John willey & Sons, Canada .
5. Wallace , Wanda A. Auditing – Third Edition , South Western College Publishing Cincinnati , Ohio , 1995 .

مصادر الأنترنت الدولية

1. (www.abrema.net/termofuse.htm)
2. (www.nyssCpa.org/(pajournal)2004/2htm)
3. (www.eca.en.int/audit-approch/caps-en)
4. (www.Socpa.org.Sa/Au/Suos/Lindex/htm)
5. (www.bus.utexes.edu.anderson/2002)
6. (www.accaglobal.com/publicatioin/Student accountant/2004/Audit Risk in a brave new world / Namasiku Liandu .

الملحق ١

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الموصل

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

الأستاذ .....المحترم

استمارة استبانه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمثل هذه الاستمارة جزءا من مشروع رسالة ماجستير في المحاسبة والموسومة "**تقويم الإجراءات التحليلية للمدقق الخارجي في تخفيض مخاطر التدقيق بالتطبيق على ديوان الرقابة المالية / دائرة تدقيق المنطقة الأولى في الموصل**"

وتعد مشاركتكم في تقديم الصورة الحقيقية ذات اثر إيجابي في إخراج هذا البحث بالمستوى المطلوب ، لذا نرجو تفضلكم بملء فقرات الاستبانة اخذين الملاحظات الآتية بالحسبان:

١- توخي الدقة والموضوعية في الإجابة واستنادا إلى الخبرة الميدانية العميقة التي مررتم بها خلال مدة خدمتكم في هذا الحقل ، وبما يسهم في إنجاز هذا المسعى.

٢- سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة وستعرض النتائج الإجمالية بشكل أعداد و مجاميع ومؤشرات إحصائية عامة وستستعمل لاغراض البحث العلمي حصرا".

٣- تعريفات إجرائية: لاطلاع المشاركين في الاستبانة على مفهوم أهم المصطلحات الواردة في الاستبانة نورد التعريفات الآتية :

أ- الإجراءات التحليلية في التدقيق: مجموعة من الاختبارات التي تعتمد النسب والتحليلات ودراسة العلاقة بين البنود والعناصر الخاضعة للفحص التي يستخدمها المدقق للتغلب على مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تظهر في أرصدة وحسابات الوحدات الاقتصادية ، ولتقييم أداء هذه الوحدات ومعرفة مدى قدرتها على الاستمرار مستقبلا.

ب-مخاطر التدقيق :هي مخاطر قيام المدقق بإعطاء رأي غير مناسب عن بيانات مالية محرفة بدرجة جسيمة.

ج-المخاطر الضمنية:تتمثل هذه المخاطر في مدى قابلية أرصدة الحسابات أو مجموعة من المعاملات للتعرض إلى خطأ مادي يتسبب في المغالاة بقيمة أرصدة تلك الحسابات مع افتراض عدم وجود تأثير للرقابة الداخلية.

د-مخاطر الرقابة: تتمثل تلك المخاطر في حدوث أخطاء جوهرية في الحسابات دون أن تتوفر إمكانية منعها أو كشفها في الوقت المناسب من قبل النظام المحاسبي والرقابة الداخلية.

هـ-مخاطر الاكتشاف:تتمثل هذه المخاطر في حالات عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية في الحسابات والقوائم المالية على الرغم من إجراءات الفحص والتدقيق التي قام بها المدقق.

و_تحليل (SWOT):ويعني تحليل مواطن القوة والضعف الحالية والمتوقعة للوحدة الاقتصادية وكذلك يهدف هذا التحليل إلى اكتشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو الوحدة الاقتصادية وتشخيص التهديدات التي قد تواجه الوحدة الاقتصادية.

ي_ بطاقة الأهداف المتوازنة:وتعد من أساليب تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية التي تضم كلا من المقاييس المالية وغير المالية التي تستخدم لفرض رقابة إدارية على عمل الوحدات الاقتصادية.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

المشرف	الباحثة
الأستاذ المساعد	طالبة ماجستير
مقداد احمد الجليلي	منال ناجي صالح السبعاوي

أولا: أسئلة عامة

١- الشهادة:

٢- التخصص:

٣- العنوان الوظيفي :

٤- عدد سنوات الخبرة:

٥- طبيعة الجهات التي تقوم بتدقيق حساباتها: قطاع عام ☐
قطاع خاص ☐ كلاهما ☐

٦-عدد الجهات التي شاركت في تدقيق حساباتها : ☐ ١-٢٠ ☐ ٢١ -٤٠
☐ ٤١-٦٠ ☐ ٦١- فاكثر

ثانيا:أسئلة الاستبانة: يرجى وضع إشارة (✓) أمام المتغير الذي تعتقد بأنه الأكثر ملائمة من وجهة نظرك .

المحور الأول :استخدام الإجراءات التحليلية خلال مراحل العملية التدقيقية:

س١-هل تقوم باستخدام الإجراءات التالية خلال مرحلة تخطيط عملية التدقيق :

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
١. جمع معلومات لسنوات سابقة عن الوحدة محل التدقيق لفهم نشاطها والبيئة التي تعمل فيها.					
٢.وضع إجراءات محددة مسبقا لآليات العمل والأساليب والكادر المتخصص للقيام بالعمل التدقيقي .					
٣.تعمل جاهدا لتشخيص العناصر التي من الممكن أن تكون مصدرا لظهور المخاطر التدقيقية (مثل الخسائر المحتملة والبنود غير العادية والأحداث اللاحقة)					
٤.تستخدم المعلومات الخاصة بالوحدة الاقتصادية في تقدير إمكانية استمرار الوحدة قبل البدء بالعملية التدقيقية.					
٥.تقوم بأعداد خطة ملائمة لتنفيذ عملية التدقيق وتوزيع الوقت المتاح والمورد البشري المتوفر أي جدولة العمل التدقيقي.					
٦.تقوم بعمل تحليل أولي للبيانات المتاحة من خلال جمع معلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية وفهم نظام الرقابة .					
٧.تقوم بالاتصال بالمدقق السابق للوحدة لجمع معلومات اكثر والتعرف على المشاكل التي من الممكن آن يواجهها أثناء عمله.					

س٢–هل تقوم باستخدام الإجراءات التالية خلال مرحلة تنفيذ عملية التدقيق:

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما

٨. تقويم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي للوحدة الاقتصادية لمعرفة نقاط الضعف والقوة فيه.					
٩.تعتبر الحصول على أدلة إثبات لعملية التدقيق هو الغرض الرئيسي لهذه المرحلة.					
١٠. تحديد عينة التدقيق من خلال استخدام أساليب إحصائية.					
١١. .تقوم بتكرار قياس البنود والعناصر الخاضعة للتدقيق للحصول على معلومات افضل عنها.					
١٢. .تقويم الفروق الهامة للحصول على أدلة إثبات مؤيدة للعملية التدقيقية من خلال الإيضاحات المتعلقة بها.					
١٣. تقويم النتائج التي تم الحصول عليها من تنفيذ عملية التدقيق لقياس مدى نجاح الإجراءات التحليلية فيها.					
١٤. تقوم بتطوير توقعاتك الأولية في عملية التدقيق خلال مرحلة التنفيذ.					
١٥. تحديد التقلبات المهمة وحساب البنود التي تحتاج إلى اهتمام تدقيقي اكبر.					
١٦.تتأكد من سلامة أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها.					

س٣–هل تقوم باستخدام الإجراءات التالية خلال مرحلة استكمال عملية التدقيق:

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما

١٧. تحديد البنود أو العلاقات غير الاعتيادية التي لم يتم تحديدها سابقا.					
١٨. التركيز على مجالات التدقيق الحرجة والاتجاهات والنسب الهامة في العملية التدقيقية.					
١٩. التأكد من معقولية البيانات المالية المتعلقة بالسنة محل التدقيق					
٢٠. تحديد قدرة الوحدة على الاستمرار في المستقبل المنظور من خلال المعلومات التي تم الحصول عليها سابقا.					
٢١. التأكد من صحة ودقة النتائج التي تم التوصل إليها.					
٢٢. تحديد دقة الاختبارات الجوهرية المنفذة.					
٢٣. تحديد نزاهة الزبائن الذين تتعامل معهم الوحدة على أساس نتائج التدقيق.					
٢٤. تشخيص مدى قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية للوحدة الاقتصادية					
٢٥. .تلخيص نتائج العملية التدقيقية وتقويم هذه النتائج لغرض الحكم على أداء الوحدة الاقتصادية محل التدقيق.					

المحور الثاني :مدى تعرض المدقق للمخاطر التدقيقية أثناء عمله:

س١ـ تواجه أثناء عملك التدقيقي المخاطر الضمنية الآتية :

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
٢٦. وجود أخطاء مادية ملازمة لنشاط الوحدة الاقتصادية في أرصدة الحسابات.					
٢٧.ارتباط الأخطاء المادية بالبنود التي تعتمد بدرجة كبيرة على الحكم الشخصي للمدقق كالموجودات الثابتة.					
٢٨.وجود بنود تكون معقدة في احتسابها أو ذات أهمية نسبية كبيرة مثل السيولة العالية.					
٢٩.اكتشاف وجود ضغوط على الإدارة تؤدي إلى تحريف البيانات من قبل أصحاب المصلحة مما يؤثر في حقيقة هذه البيانات.					
٣٠.تظهر في بعض الأحيان حالات عدم مطابقة في الأرصدة أثناء إجراء العملية التدقيقية.					

س٢_تواجه أثناء عملك التدقيقي مخاطر الرقابة الآتية :

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
٣١.وجود أخطاء في الحسابات لم تتمكن الأنظمة المحاسبية والرقابية للوحدة الاقتصادية من منعها أو اكتشافها .					
٣٢.توقع المدقق بإمكانية اعتماده على نظام الرقابة القائم في الوحدة الاقتصادية بينما لا يمكن الاعتماد عليه لوجود قصور في هذا النظام.					

س٣_تواجه أثناء عملك التدقيقي مخاطر الاكتشاف الآتية :

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما

٣٣. اكتشاف المدقق عند فحصه للعينة وجود أخطاء مادية وهذه العينة لا تمثل المجتمع.					
٣٤. سوء تطبيق المدقق لإجراءات التدقيق المستخدمة.					
٣٥.عدم امتلاك المدقق الخبرة الكافية في مجال الإجراءات التدقيقية.					
٣٦.سوء تفسير المدقق للاستنتاجات المستخلصة من عملية التدقيق عند تنفيذه لهذه الإجراءات.					
٣٧.عدم معرفة المدقق بطبيعة ونطاق وتوقيت الإجراءات التدقيقية الروتينية.					

المحور الثالث :هل يمكنك تخفيض مخاطر التدقيق من خلال استخدام الإجراءات الآتية :

س١_هل يمكنك تخفيض مخاطر الاكتشاف من خلال الإجراءات الآتية :

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما
٣٨. استخدام أساليب التحليل المالي في تدقيق البيانات المالية.					
٣٩. استخدام البرامجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية في عملية التدقيق.					
٤٠. استخدام التحليل النوعي للبيانات محل التدقيق.					
٤١. استخدام المقارنات المختلفة للمعلومات وتحليل العلاقات بين البيانات.					

س٢_هل يمكنك تخفيض مخاطر الرقابة والمخاطر الضمنية من خلال الإجراءات الآتية:

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	نوعا ما	لا اتفق	لا اتفق تماما

٤٢. الاستعانة بكادر تدقيقي مؤهل علميا وعمليا.					
٤٣.الاستعانة بأشخاص غير مرتبطين بالعمل التدقيقي كالخبراء والمختصين بمجالات أخرى.					
٤٤.المحافظة على نظام رقابة داخلي يتم تقييمه باستمرار.					
٤٥.الاستعانة بأدلة إثبات كفوءة وكافية.					
٤٦.استخدام العينات الإحصائية في فحص البنود والعناصر محل التدقيق.					
٤٧.استخدام الحكم المهني في انتقاء العينات الخاضعة للتدقيق.					

المحور الرابع :مدى وأهمية استخدام المدقق للإجراءات التحليلية في عمله التدقيقي.

س١_هل تستخدم هذه الأساليب في عملك التدقيقي :

الفقرات	نعم	في بعض الأحيان	لا

أولا.التحليل المالي ٤٨.النسب المالية ٤٩.تحليل التدفقات النقدية ٥٠.التحليل الأفقي ٥١.التحليل العمودي			
ثانيا.تحليل التعادل ٥٢. تحليل التعادل			
ثالثا.البرامجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية ٥٣.نظم الذكاء الاصطناعي ٥٤.نظم الخبرة ٥٥.تحليل الانحدار ٥٦.تحليل السلاسل الزمنية			
رابعا.التحليل النوعي ٥٧.تحليل(SWOT) ٥٨.بطاقة الأهداف المتوازنة			
خامسا.دراسة ومقارنة العلاقات ٥٩.مقارنة المعلومات المالية بالمعلومات غير المالية ذات العلاقة بها. ٦٠.المقارنة مع الوحدات المماثلة في النشاط أو الصناعة. ٦١.مقارنة معلومات الوحدة مع معلومات فترات سابقة. ٦٢.مقارنة النتائج مع تكهنات أو توقعات المدقق كتقدير الاستهلاك . ٦٣.مقارنة النتائج مع المعيار المعد من قبل الوحدة كالميزانيات التقديرية			

الجدول (١) الملحق (٢)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام مجموعة من أساليب الإجراءات التحليلية في عملية التدقيق

مقياس الاستجابة / الأساليب	نعم		في بعض الأحيان		لا		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
أولا:التحليل المالي								
X48	٢٢	%٤١,٥	٣١	%٥٨,٥			٢,٤١٥	٠,٤٩٤
X49	٤٦	%٨٦,٨	٧	%١٣,٢			٢,٨٦٨	٠,٢٧٤
X50	٤٤	%٨٣	٦	١١,٣	٣	٥,٧	٢,٧٧	٠,٤٠٤
X51	٤٦	٨٦,٩	٦	١١,٣	١	١,٨	٢,٦٢	٠,٤٠٤
ثانيا:تحليل التعادل x52			٤٢	%٨٤	١١	%١٦	١,٧٩	٠,٣٧٠
البرمجيات الجاهزة والأساليب الإحصائية								
X53	١	%١,٨	١	%١,٨	٥١	%٩٦,٤	١,٠٥٦	٠,٣١٣
X54	٢	%٣,٨	٢	%٣,٨	٤٩	%٩٢,٤	١,١١	٠,٤٢٦
X55	١	%١,٨	٦	%١١,٣	٤٦	%٨٦,٩	١,١٥	٠,٤٢١
X56	١	١,٨	٤	%٧,٦	٤٨	%٩٠,٦	١,١١	٠,٣٨٣
رابعا:التحليل النوعي								
X57	٣	%٥,٧	٤	%٧,٥	٤٦	%٨٦,٨	١,١٩	٠,٥٣٤
X58	٤	%٧,٥	٨	%١٥,١	٤١	%٧٧,٤	١,٣٠	٠,٦٢٠
خامسا:دراسة ومقارنة العلاقات								
X59	٤٨	%٩٩,٦	٣	%٥,٧	٢	%٣,٨	٢,٨٧	٠,٤٥٢
X60	٣٠	%٥٦,٧	٢٢	%٤١,٥	٧	%١,٨	٢,٥٥	٠,٥٧٨
X61	٤٩	%٩٢,٤	٤	%٧,٦			٢,٩٢	٠,٢٣٩
X62	٤٤	%٨٣	٧	%١٣,٢	٢	%٣,٨	٢,٧٨	٠,٥٠٦
X63	٤٦	%٨٦,٨	٣	%٥,٧	٤	%٨	٢,٧٩	٠,٦٥٠

الجدول (٢) الملحق (٢)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل عملية التدقيق

مقياس الاستجابة / مراحل عملية التدقيق	اتفق تماما		اتفق		نوعا ما		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
مرحلة التخطيط												
X1	٩	%١٧	٢٣	%٤٣,٥	١٠	%١٨,٨	٤	%٧,٥	٧	%١٣,٢	٣,٣٢	١,٢٦٣
X2	٨	%١٥	٢٣	%٤٣,٥	٦	%١١,٣	١١	%٢٠,٧	٥	%٩,٥	٣,٣٣٤	١,٢٠٨
X3	٤	%٧,٤	١٩	%٣٥,٦	١٤	%٢٥,٤	٨	%١٥,٨	٨	%١٥,٨	٣,٠٥٧	١,٢٠٦
X4	٦	%١١,٣	٢١	%٣٩,٦	١٠	%١٨,٩	١٠	%١٨,٩	٦	%١١,٣	٣,٢٠٧	١,١٦٤
X5	١٠	%١٨,٩	٢٢	%٤١,٥	١٢	%٢٢,٦	٧	%١٣,٢	٢	%٣,٨	٣,٠٢	١,٠٥٨
X6	١١	%٢٠,٨	٢٢	%٤١,٥	٨	%١٥	١٠	%١٨,٩	٢	%٣,٨	٣,٥٧	١,٠٩٩
X7	١٠	%١٩,٢	١٧	%٣٢	١٦	%٣٠	٦	%١١,٣	٤	%٧,٥	٣,٤٣	١,١٨١
المتوسط العام											٣,٣٩١	٠,٦٣٦
مرحلة التنفيذ												
X8	١٣	%٢٤,٥	١٩	%٣٥,٨	٩	%١٧	٥	%٩,٥	٧	%١٣,٢	٣,٤٩	١,٣٠٩
X9	١١	%٢٠,٨	١٧	%٣٢	١٨	%٣٤	٧	%١٣,٢			٣,٦٠٤	٠,٩٨٤
X10	١١	%٢٠,٨	١٧	%٣٢	١٠	%١٨,٩	١١	%٢٠,٨	٤	%٧,٥	٣,٣٨	١,٢١٢
X11	٧	%١٣,٢	١٨	%٣٤	١٢	%٢٢,٦	١٠	%١٨,٩	٦	%١١,٣	٣,١٨٨	١,١٣٢
X12	٩	%١٧	٢٠	%٣٧,٧	١٢	%٢٢,٦	٩	%١٧	٣	%٥,٧	٣,٤٣٣	١,١١٠
X13	١١	%٢٠,٨	٢٧	%٥١	٦	%١١,٢	٧	%١٣,٢	٢	%٣,٨	٣,٧١٧	١,٠٤٥
X14	١٥	%٢٨,٣	٢٩	%٥٤,٧	٥	%٩,٥	٣	%٥,٧	١	%١,٨	٤,٠١٨	٠,٨٧٩
X15	١٦	%٣٠,١	١٧	%٣٢,١	١٢	%٢٢,٦	٦	١١,٤	٢	%٣,٨	٣,٢٢٦	١,١١٧
X16	١١	%٢٠,٨	١٥	%٢٨,٣	١٠	%١٨,٩	٩	%١٧	٨	%١٥	٣,٢٢٦	١,٢٨٩
المتوسط العام											٣,٥٣	٠,٧٢٦
مرحلة الاستكمال												
X17	٥	%٩,٥	١٧	%٣٢	١٢	%٢٢,٦	١٠	%١٨,٩	٩	%١٧	٢,٩٨	١,١٩٩
X18	١٣	%٢٤,٥	١٩	%٣٥,٨	٩	%١٧	٧	%١٣,٢	٥	%٩,٥	٣,٥٢٨	١,١٣٢
X19	١٩	%٣٥,٨	١٦	%١١,٣	٦	%١١,٣	٦	%١١,٣	٦	%١١,٣	٣,٦٨	١,٤٠٨
X20	٨	%١٥	٢١	%٣٩,٧	١٣	%٢٤,٥	٥	%٩,٥	٦	%١١,٣	٣,٣٧٧	١,٠٧٣
X21	١٢	%٢٢,٦	١٧	%٣٢,١	٧	%١٣,٢	٨	%١٥,١	٩	%١٧	٣,٢٨٣	١,٤٢٥
X22	١٥	%٢٨,٣	٢٦	%٤٩	١٠	%١٨,٩	١	%١,٨	١	%١,٨	٤,٠٠	٠,٨٤٢
X23	١١	%٢٠,٨	٢٥	%٤٧,٢	٦	%١١,٣	٧	%١٣,٢	٤	%٧,٥	٣,٤١٥	١,١٦٤
X24	٧	%١٣,٢	١٨	%٣٤	٦	%١١,٣	٧	%١٣,٢	٨	%١٥	٢,٩٠٥	١,٣١٤
X25	١١	%٢٠,٨	١٩	%٣٥,٨	٩	%١٧	٨	%١٥,١	٦	%١١,٣	٣,٣٩٦	١,٢٨١
المتوسط العام											٣,٤٩	٠,٩٥٥

الجدول (٣) الملحق (٢)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ظهور أنواع مخاطر التدقيق في عملية التدقيق

مقياس الاستجابة / مخاطر التدقيق	اتفق تماما		اتفق		نوعا ما		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
المخاطر الضمنية												
X26	٦	%١١,٣	٢٣	%٤٣,٤	١٤	%٢٦,٥	٦	%١١,٣	٤	%٧,٥	٣,٠١٨	١,٠٥٤
X27	١٣	%٢٤,٥	١٧	%٣٢	١٠	%١٩	٩	%١٧	٤	%٧,٥	٣,٤٩	١,١٢٠
X28	١٤	٢٦,٥	١١	%٢٠,٨	١٦	%٣٠,٢	٨	%١٥	٤	%٧,٥	٣,٤٣٣	١,٢٨١
X29	١٦	%٣٠,٢	١٣	%٢٤,٥	١٢	%٢٢,٦	٨	%١٥,٢	٤	%٧,٥	٣,٥٤٧	١,٢٥٧
X30	١٤	%٢٦,٥	١٧	%٣٢	٩	%١٧	٩	%١٧	٤	%٧,٥	٣,٥٢٨	١,٢٩٦
المتوسط العام											٣,٥٥	١,٩٤٧
مخاطر الرقابة												
X31	١٥	%٢٨,٣	١٢	%٢٢,٦	١٥	%٢٨,٣	٥	%٩,٥	٦	%١١,٣	٣,٤٧	١,٣٤٣
X32	٩	%١٧	١٧	%٣٢,١	٦	%١١,٣	١٢	%٢٢,٦	٩	%١٧	٣,٠٩	١,٤٠٤
المتوسط العام											٣,٣٣	١,٢٦٤
مخاطر الاكتشاف												
X33	١٤	%٢٦,٥	١٥	%٢٨,٣	١٠	%١٨,٨	٢	%٣,٨	١٢	%٢٢,٦	٣,٣٢٠	١,٤١٧
X34	١٨	%٣٤	١٠	%١٨,٨	١٠	%١٨,٨	١١	%٢٠,٩	٤	%٧,٥	٣,٥٠٩	١,٣٤٠
X35	١٨	%٣٤	١١	%٢٠,٨	١٣	%٢٤,٥	٤	%٧,٥	٧	%١٣,٢	٣,٥٤٧	١,٢٦٥
X36	١٦	%٣٠,١	١١	%٢٠,٨	١٠	%١٨,٩	١٠	%١٨,٩	٦	%١١,٣	٣,٣٩٦	١,٣٨٨
X37	١٣	%٣٠,١	١٣	%٢٤,٥	٨	%١٥,١	١١	%٢٠,٨	٥	%٩,٥	٣,٤٥٢	١,٤٠٣
المتوسط العام											٣,٥٤	١,١٤٢

الجدول (٤) الملحق (٢)

التوزيعات التكرارية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى إمكانية تخفيض مخاطر التدقيق باستخدام الإجراءات التحليلية في التدقيق

مقياس الاستجابة / إجراءات تخفيض المخاطر	اتفق تماما		اتفق		نوعا ما		لا اتفق		لا اتفق تماما		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		
تخفيض مخاطر الاكتشاف												
X38	١٤	%٢٦,٥	٢٥	%٤٧,٢	٨	%١٥	٦	%١١,٣			٣,٨٨٦	٠,٩٣٦
X39	١٥	%٢٨,٣	١٩	%٣٥,٨	١١	%٢٠,٨	٦	%١١,٣	٢	%٣,٨	٣,٧٣٥	١,٠٥٦
X40	١٧	%٣٢	١٨	%٣٤	١١	%٢٠,٨	٥	%٩,٤	٢	%٣,٨	٣,٨١	١,١٣١
X41	١٥	%٢٨,٣	٢١	%٣٩,٦	١١	%٢٠,٨	٤	%٧,٥	٢	%٣,٨	٣,٨١	٠,٩٨٦
المتوسط العام											٣,٨٨	١,٠٠٢
تخفيض مخاطر الرقابة والضمنية												
X42	١٣	%٢٤,٥	٢٥	%٤٧,٤	١٠	%١٨,٨	٤	%٧,٥	١	%١,٨	٣,٨٤٩	٠,٩٥٢
X43	١٢	%٢٢,٦	٢٦	%٤٩,١	٨	%١٥,٢	٦	%١١,٣	١	%١,٨	٣,٧٩	٠,٩٠٩
X44	١١	%٢٠,٨	٢٣	%٤٣,٣	٩	%١٧	٩	%١٧	١	%١,٩	٣,٥٢٨	١,٠٠٦
X45	١٨	%٣٤	٢٣	%٤٣,٣	٩	%١٧	٢	%٣,٨	١	%١,٩	٣,٨٨٦	٠,٩٠٩
X46	١٥	%٢٨,٣	٢٥	%٤٧,١	٩	%١٧	٣	%٥,٧	١	%١,٩	٣,٩٤٣	٠,٩٢٥
X47	٢٢	%٤١,٥	٢٣	%٤٣,٥	٤	%٧,٥	٤	%٧,٥			٣,٩٦٢	٠,٧١٢
المتوسط العام											٣,٩٩	٠,٨٦٦

الملحق (٣)

الاتساق الداخلي بين أسئلة استمارة الاستبانة